

أصول التخريج وقد استنبذنا نيك

بسمه
الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

دار الكتب العلمية
موسسة النشر والطباعة والدراسات الإسلامية

إهداء 2005

لـ/إبراهيم منصور غنيمة

القاهرة

أصول التخريج ودراسة الاستنباط

بمقام
الدكتور محمود الطحان
استاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

دار الكتب العلمية
مؤسسة علمية للطباعة ونشر الكتب الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور . والصلاة والسلام
على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج
الناس من ظلمات الجهل . ويدهم على طريق الاسلام بإذن ربهم العزيز الغفور .
ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم .
فصاروا أئمة مهتدين ، وقادة مجاهدين .

ومنفرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين ، من سلف هذه الأمة
وخلفها الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين ،
وجمها في السطور ، بيد أن حفظوها في الصدور ، ثم جاء من خرجها في
مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور .
فجزام الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البث والنشور .

أما بعد : فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم
والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها
الأسلية ، وأوضحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف . وقد توصلت
إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة .

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد ، وطريقة إخراج الترجمة ، ثم
بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته .

ومرقت - من خلال ذلك - بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات ، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الاجمال ، وذلك لأن التريف بكتب الحديث وعلومه هو المعين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخريجيه .

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما استه في طلبة العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب ؛ إذ قد بَمَدَ طلبة العلم والباحثون - في هذا العصر - بُمْدًا شديدًا عن كتب الحديث وعلومه ، وجهلوا طريقة تصنيفها وترتيبها ، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكتوباتها . وكثر السؤال - بشكل يلفت النظر - عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول ، والتي لا يلبث بالبتدئين السؤال عنها ، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين .

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندثر ، حتى ربما يفتش السائل عن يده على تخريج حديث فلا يجد ، أو لا يجد إلا بشق النفس .

والذي ينبغي هو أن يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته ميسوراً ومروفاً لجميع طلبة العلم الشرعي بخاصة ، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بعمامة .

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب ، مع علمي بأنني لست فارس هذا الميدان ، ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لا سيما بعد أن أُسند إليّ تدريس مادة التخريج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين ، بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض . ومن الجدير بالذكر أن أيسن هنا أنه قد جرت في الجامعة الاسلامية

بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد .
لقد حاجة الطلبة في مادة « الأسانيد » المقررة على الطلبة . لكن تلك المحاولة
حات حول الموضوع ، ولم تدخل فيه ؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها
لدراسة الاسناد ، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث ، وترجمة رجال الاسناد .
وبيان الطائفت والفوائد وما إلى ذلك ، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج
الترجمة من كتب التراجم ، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب
الكتاب (١) .

هذا بالنسبة لموضوع « دراسة الأسانيد » ، وأما موضوع « أصول
التخريج » ، فلا أعلم أن أحداً تعرض للبحث أو التصنيف فيه . لا في القديم ،
ولا في الحديث . وقد يُمتدّرُ للقضاء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف
في مثل هذا الموضوع ، أما في هذا العصر الذي يمتدّ فيه الناس عن الحديث
وعلموه ، فالحاجة ماسة جداً إلى التصنيف فيه ، لا سيما وقد ظهرت بوابر
السوء إلى الاشتغال بالحديث وعلموه . فلعل هذا الكتاب يكون معيناً لمن
يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به ، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه ، ومعرفة
مواضعه إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت كتابي هذا ، ومنهجي فيه على عدد من خيار المتخصصين
في الحديث فأقانوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم . وأقروني عليه
بمد تلك الملاحظات فما لا حظوه عليّ "عدّته" .

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي «عمرون حديثاً من صحيح البخاري» و
« عمرون حديثاً من صحيح مسلم » كلاهما للشيخ عبد الحسن الباد ، وانظر
كذلك مذكرتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ
عبد الغار حسن .

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه - الذين لم ييسر
لي الاتصال بهم في هذا الموضوع - أن يشكروا - جزام الله خيراً - بإبداء
ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة - ولا بد من وجود
ذلك - لسلي أتداركه في طبعة قائمة إن شاء الله تعالى .

وقد سميت هذا الكتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » وأسأله
تعالى أن أكون قد كتبت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج
الأحاديث ودراسة أسانيدھا . كما أسأله تعالى أن ينفع به طلبة العلم . وأت
يحمله خالصاً لوجهه الكريم .

الروضة الشريفة بالسجدة النبوي الشريف

في المدينة المنورة

١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ

الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م

وكتبه

محمد الطمار

المقدمة

ونشمل على :

- ١ - تعريف التخريج .
- ٢ - أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه .
- ٣ - لمحة موجزة عن تاريخ التخريج .
- ٤ - أشهر كتب التخريج ، التعريف ببعضها ، نبذة موجزة عن مؤلفيها .

١ - تعريف التخريج :

سأذكر تعريف التخريج في اللغة . ثم أبن معاني التخريج عند
المحدثين ، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح .

١ - تعريف التخريج لغة :

التخريج في أصل اللغة : اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد . قال
في القاموس : وعلم فيه تخريج : خِصْبٌ وجَدْبٌ . وأرض مُخْرِجَةٌ
(كُنْثَنَةٌ) نَبْتُهَا في مكان دون مكان ، وخرُجُ الفرح تخريجاً : كتب بمعنى
وترك بعضاً . والمخرَج : لؤلؤ من يابس وسواد ، (١) .

ويطلق التخريج على عدة معانٍ . أشهرها :

الاستنباط : قال في القاموس : «والاستخراج والاختراع : الاستنباط» (٢) .

التعريب : قال في القاموس : «خرجه في الأدب فخرجه» ، وهو
خبريج (كميثين) بمعنى مفعول ، أي مُخْرُوجٌ (٣) .

التوجيه : تقول : خرُج المسألة . وجهتها ، أي بيّنت لها وجهاً .

«والمخرَج : موضع الخروج . يقال : خرج مخرَجاً حسناً ، وهذا
مخرَجُهُ» (٤) .

(١) القاموس : ١ / ١٩١ - ١٩٢ بحرف ميم .

(٢) القاموس : ١ / ١٩٢ .

(٣) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

قلت : ومنه قول المحدثين « هذا حديث عُرف مَخْرُجُهُ ، أي موضع خروجه ، وهو رواية إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

« والخروج قبيض الدخول . وقد أخرجه وخرج به (١) ، فيكون الإخراج معناه : الإبراز والإظهار ، ومنه قوله تعالى « كزود أخرج شطاه (٢) » .

قلت : ومنه قول المحدثين عن الحديث : « أخرجه البخاري ، أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرَجِهِ . وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

وكذلك قولهم : « خَرَجَهُ البخاري » ، بمعنى أخرجه ، أي ذكر خروجه ، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة « التخریج » أي إظهار مَخْرَجِ الحديث ، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواية إسناده « وافة أعلم .

ب - التخریج عند المحدثين :

يطلق التخریج عند المحدثين على عدة معان :

- ١ - فيطلق على أنه مرادف لـ « الإخراج » : أي إبراز الحديث للناس بذكر خروجه ، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم . فيقولون مثلا : هذا حديث أخرجه البخاري ، أو خَرَجَهُ البخاري .

(١) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) سورة الفتح - آية ٢٩ . أي : كمثل زود أبرز وأظهر فرأته .

أي رواه وذكر غرضه استقلالاً .

قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « وللماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . إحداهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الثقة وغيرها ... (١) » فالمراد بقوله : « تخريجه » أي إخراجاه وروايته للناس في كتابه .

٢ - ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في « فتح المنبث » : « والتخريج : إخراج الحديث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكمال عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والرواين .. (٢) » .

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة أحمد بن حنبل بن عبيد بن إسماعيل الصفار : « الحفاظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه (٣) » .

٣ - ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها . وذلك بذكر من رواه من المؤلفين . قال المناوي في « فيض القدير » عند قول السيوطي : « وبألت في تحرير التخريج »

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ .

(٢) فتح اللبث لسخاوي : ٣٣٨/٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٨٧٦/٣ .

و .. بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إفي مُخَرَّجها من
أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء
مها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرَّجيه ، ولا أكتفي بمزوه
إلى من ليس من أهله - وإنَّ جُلَّ - كمنظاه المفسرين (١) .

قلت : والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحققين ، وكثر استعمال
هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء
بتخريج الأحاديث المثبوتة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى
ذلك . وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً .

وبناء على هذا المعنى الثالث . يمكننا أن نُعرِّف التخريج اصطلاحاً
بما يلي :

١ - تعريف التخريج اصطلاحاً :

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصدره الأصلية التي
أُخرجته بسنده . ثم بيان مرتبته عند الحاجة .

سُرع التعريف :

المراد بالدلالة على موضع الحديث ، ذكر المؤلفات التي يوجد فيها ذلك
الحديث كقولنا مثلاً : « أخرجه البخاري في صحيحه » أو « أخرجه الطبراني
في معجمه » أو « أخرجه الطبري في تفسيره » ونحو ذلك من عبارات .
والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي :

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقها عن شيوخهم بأسانيد

(١) فيض القدير مرجع المجلع الصغير : ٢٠/١ .

إلى النبي ﷺ . كـ « الكتب الستة » و « موطأ مالك » و « مسند أحمد » و « مستدرک الحاكم » و « مصنف عبد الرزاق » وغيرها .

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى ، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة . مثل : كتاب « الجمع بين الصحيحين للحسيني » . أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب ، مثل : كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للبرقي . أو المصنفات المختصرة من كتب السنة . مثل : كتاب « تهذيب سنن أبي داود » للننري . وهذا الأخير وإن حذف الننري أساسه إلا أن السند موجود فيه حكماً . لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود .

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث . لكن بشرط أن يروى مصنفها بأسانيدھا استقلالاً . أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله . ومن هذه الكتب « تفسير الطبري » وتاريخه ، وكتاب « الأم » للشافعي . فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة . وإنما صنّفوها في فنون أخرى ، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أمّھاتھم . في تفسير الآيات أو بيان الأحكام . أو غير ذلك . لكنھم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخھم بأسانيد إلى النبي ﷺ ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدّمھم . فھذه هي مصادر الحديث الأصلية .

وأما المزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر المزو إليها تجريباً على

الاصطلاح في فن التخريج ، وإغا هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث
مذكور في كتاب كذا ، وهذا النوع من الزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة
مصادر الحديث الأصلية فيزول في عزوه زولاً غير مستحسن وهو غير لائق
بأهل العلم لاسيما أهل الحديث .

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة : الكتب
التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب « بلوغ الرام من أدلة الأحكام » ، للحافظ
ابن حجر ، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم ،
ككتاب « الجامع الصغير » ، للسيوطي ، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت
الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان ، مثل : « الأربعين
النوبة » و « رياض الصالحين » ، كلاهما للنووي ، وغيرها من الكتب الأخرى
الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية ، لذا
يُستعان بها في ذلك .

والمراد بـ « بيان مرتبته عند الحاجة » أي بيان رتبة الحديث من
الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة . فليكن بيان المرتبة إذن شيئاً
أساسياً في التخريج ، وإغا هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه .

٢ - أهمية وفائدة ووجوب الحاجة إليه :

لاشك أن معرفة فن التخريج من أم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم
الشرعية أن يعرفه ، ويتمتع قواعده وطرقه ، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث
في مواضعه الأصلية .

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر . لاسيما للمشتغلين بالحديث وعلومه ،

لأنه بواسطته يتهدى الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الاثمة .

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويّه إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مُسْتَعِدّاً .

ولهذا فلن فن التخرّيج يحتاجه كل باحث ، أو مشغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها .

٣ - لمز من تاريخ التفرّيع :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخرّيج » ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً ، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة ، فكافوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما . سرعان ما يتذكرون موضعه في مكتب السنة ، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مكانه في المصنفات الحديثية ، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها ، لذلك يسرّ عليهم الاستنادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث وقول مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية . فإن لديه القدرة على معرفة مصدره . والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر .

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون . إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية . فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها .

كالفقه والتفسير والتاريخ (١) فنض بعض العلماء . وشمروا عن ساعد الجد . فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزّوا تلك الأحاديث إلى مصادرهما من كتب السنة الأصول ، وذكروا طرقها . ونكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضيف حسب ما يقتضيه المقام ، فظهر ما يسمى بـ « كتب التخريج » . وكان من أوائل تلك الكتب - فيما أعلم - الكتب التي خرج الخليل البغدادي (- ٤٦٣ هـ) أحاديثها ، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والثرائب ، للشيخ أبي القاسم الحسيني . وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والثرائب لأبي القاسم المرواني . وكلاهما لا زال مغطوطاً . وكتاب « تخريج أحاديث المذهب » تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي التوفي سنة ٥٨٤ هـ ، وكتاب المذهب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحق الشيرازي .

ثم تآلت كتب التخريج حتى شاعت وكثرت . وبلغت عشرات المصنفات ، وبذلك قسم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها . وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة ، وسدوا بمعلم هذا

(١) هناك سبب آخر في نظر المحافظ الرافعي لم يذكر العلماء القدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم ، هذا السبب هو : أن لا ينفذ الناس النظر في كل علم في مظنته ، قال المحافظ الرافعي في خطبة تحريمه الكبير للإحياء : « عادة للتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في مصنفهم ، وعدم بيان من خرجه ، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً . وإن كانوا من ثقة الحديث حتى جله الثوري فين » .

وقصد الأولين أن لا ينفذ الناس النظر في كل علم في مظنته ، ولهذا مشي الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من الثوري .

انظر فيض القدير شرح الملصق الصغير : ٢١/١ .

ثمرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثة . ولولم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية ، ولما نبتنا نحن اليوم كثيراً في الاهتمام إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة ، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتداءً ووجه الله تعالى خير الجزاء .

ثم دارت الألبام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتنيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن يتسبب لهم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فإنه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر ، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه ، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث ، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في « صحيح البخاري » أو « مسند أحمد » أو « مستدرک الحاكم » فإنه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر ، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها ...!

وقد لمست ذلك بوضوح - في المحيط العلمي الذي أعيش فيه - من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى ، لنيل درجة ما يسمى بـ « الماجستير » و « الدكتوراه » ، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة .

فاقتفى الأمر أن يُصنّفَ في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخرّيج وطرقه ، ويوضّح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثة التي صنفها الأئمة ، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه ، كما يذكّر في هذا المصنّف الفهارس والمراجع الحديثة التي تولت فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهّل على الباحث الوصول إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق .

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله التوفيق والسداد ، والتمسير لأتقاه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخريج ، والتعريف بعضها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخريج ^(١) . فن أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث الهند ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الحمادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الرتبة لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشف ، للزغشيري . للحافظ الزيلعي أيضاً .

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المنى عن حل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين الراقي (- ٨٠٦ هـ) .

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المستطرفة » من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١ .

٧ - تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب : للحافظ
الراقي أيضاً .

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، للراقي :
تصنيف أحمد بن علي بن حجر المصقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ ابن حجر أيضاً .

١٠ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي : تصنيف عبد الرؤوف
ابن علي المناوي (- ١٠٣١ هـ) .

وإليك تعريفاً ب بعضها مع نبذة عن حياة مؤلفيها :

نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثة ، وقد صنفه الحافظ
جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ (١) .

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي . و «الزيلعي» نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحشة ، وفيها موضع لمطع السن ، وهي الآن من أرض « الصومال » نشأ رحمه الله نشأة عليّة فقهه وبرع فيه ، وطلب الحديث واعنى به ، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته ، ومن شوخه العمري الزيلعي شارح الكثر ، والفاضل علاء الدين الزركاني ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشاف . فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، وكان الحافظ الراقي يرايه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بخرمجها ، وصف كتاباً آخر في التخريج ، وهو تخرريج أحاديث الكشاف للرحماني . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

وهو كتاب خرج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر
الريغباني الحنفي (- ٥٩٣ هـ) في كتابه « الهداية » ، في الفقه الحنفي .

وهو من أجود كتب التخريج - إن لم يكن أجودها - وأفضلها وأتملها
ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة ، مع ذكر أقوال
أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يسبق
إليه - فيما أعلم - .

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه من جاء بعده من أصحاب
كتب التخريج لا سيما الحافظ ابن حجر المصلي .

وهذا الكتاب يدل على تبحر المؤلف في الحديث وعلومه ، وسعة
إطلاعه على مصادره الكثيرة . وقدرته على استخراج ما فيها . قال العلامة السيد
محمد بن جعفر الكاظمي في « الرسالة المستطرفة » عن هذا الكتاب : « وهو تخريج
نافع جداً ، به استمد من جاء بعده من شراح الهداية ، بل منه استمد
كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجهِ (١) ، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث
وأسماء الرجال ، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال » (٢) .

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده
صاحب كتاب « الهداية » ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث
وغيرها مستقياً طرقه ومواضعه ، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد ادعى
الحديث الذي ذكره صاحب « الهداية » ويذكر من أخرجه أيضاً ؛ ويرمز

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استلزامه من تخاريج هذا الكتاب
في مقدمة كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ص ١٠ « و » التلخيص
الحبير ص ٩ « .

(٢) « الرسالة المستطرفة » ص ١٨٨ .

لهذه الأحاديث (١) بـ « أحاديث الباب » . ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ « أحاديث الخصوم » ويذكر من أخرجهما أيضاً . يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكإل الانصاف من غير أن يعيل به عن الجسق تعصب مذهبي أو سواء .

وقد طبع الكتاب طبعين . كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري . لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والتون ، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها . وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان ، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون ، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات .

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية ، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث « كتاب الطهارة » ويستمر إلى آخر أبواب الفقه ، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب « الهداية » لذلك فالرجوع إليه سهل جداً ، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق ، ثم ينظره في ذلك الباب .

هذا والكتاب - كما مر - في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى . فهو حاور لجل ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتوعدة ، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لحق حديث كتاب « الهداية » .

نموذج من الكتاب :

واليك غودباً من التخريج في هكذا الكتاب : وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير النبي من الثوب . قال رحمه الله تعالى :

« الحديث الثالث : روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في النبي : « اغسله إن كان رطباً وافركه إن كان يابساً » ، قلت : غريب . وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً . انتهى . ورواه البزار في مسنده وقال : لا يعلل أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا . ورواه غيره عن حمزة مرسلاً ، انتهى . قال ابن الجوزي في التحقيق : « والحنفية يمتنعون على نجاسة النبي بحديث روه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة : « اغسله إن كان رطباً وافركه إن كان يابساً » ، قال : « وهذا حديث لا يعرف ، وإنما روي نحوه من كلام عائشة » ، ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور ، وأنه أعلم . ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يوصل في ، وهذا ينتقض بما وقع في « مسلم » كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه ، وعند أبي داود « ثم يصلي فيه » ، والقاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك . وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء ، وهذا ينتقض بما في « مسلم » أيضاً . « لقد رأيتني ولاني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري » ، وأنه أعلم . [ثم قال (١)] .

(١) الكلام الذي بين المكونين ليس من كلام الزيلعي وإنما هو من كلامي .

أمازيث الباب :

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تنسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بضع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي ، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه ، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستفذار ، لا للنجاسة .

حديث آخر : إنما يُفستل الثوب من خمس ، سيأتي قريباً .

الآنسار : روى ابن شيبة في « مصنفه » حدثنا حميد بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سألت رجلاً من بني النخيل فقال ، إنني احتللت على طليقة ، فقال : إن كان ربها فأغسله ، وإن كان يابساً فأحكه ، وإن خفي عليك فارشفه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى أحمد في « مسنده » حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسل المني من ثوبه بمرثق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويمش يابساً ثم يصلي فيه . انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في « سننه » والطبراني في « معجمه » عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن حماد عن ابن عباس قال : سئل النبي ﷺ

عن النبي يصيب الثوب ، قال : إنما هو بمنزلة الخياط أو البزاز ،
وقال : إنما يكفيك أن تمسحه بمنزلة أو بالذخيرة ، انتهى . قال
المراقطي : لم يرضه غير إسحاق الأزرق عن شريك ، انتهى .
قال ابن الجوزي في « التحقيق » : وإسحاق إمام يخرج له في
« الصحيحين » ورقعة زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، ومن
وقفه لم يحفظ ، انتهى . ورواه البيهقي في « المعرفة » ، من
طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج
كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال : هذا هو الصحيح
موقوف ، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء
مرغوعاً ، ولا يثبت ، انتهى (١) .

(١) انظر النص من « نصب الراية » (٢٠٩/١ - ٢١٠)

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر السفلائي (١) وهو تلخيص لكتاب « نصب الراية » للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً. ولم يصنفه صاحبه استقلالاً ، وإنما خلص فيه ما جاء من التخاريج التي في « نصب الراية » وترتيبه كترتيب الأصل ، في الأبواب ، لكنه أدخل بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها ، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب . فقد قال رحمه الله تعالى :

« أما بعد : فأرتي لما خلصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للامام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناي السفلائي الأصل ، المصري المولد والنشأ . نزل القاهرة ، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧ هـ ومات أمه قبل ذلك ، فقشاً يتيماً . حفظ القرآن وله تسع سنين ، استصعب وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مستد الحجاز عفيف الدين عبد الله النساوري ، ثم حفظ كتاباً من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التوريب ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر ، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فإلزمه عشرة أعوام ، وحبب إليه فن الحديث ، ثم رحل إلى الاسكندرية ، ثم حج ودخل اليمن ، ثم رحل إلى الشام وصنع في كثير من بلدانها ، ثم صنف الكتب الكثيرة للهيئة التي تنفي شهرتها عن ذكرها . وولي القضاء ، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسمه الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

كثير ، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي ، فسألني بعض الأحناب الأعزة أن أخلص الكتاب الآخر ليتنفع به أهل مذهبه ، كما انتفع أهل المذهب . فأجبتني إلى طلبه . وبأدركت إلى وفق رغبته . فتلخصته تلخيصاً حسناً ميسراً ، غير غل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستثنى عنه ، والله المستعان في الأمور كلها ، لا إله إلا هو (١) .

والكتاب وإن كان ملخصاً مختصراً . ربما يسهل على المبتدئ ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه ، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل (٢) لأنه من المعلوم أن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه . مع كمال التوضيح ، لتتم الفائدة ، ويكمل الانتفاع . وتنفي الصدور في الوصول إلى أعماق تخريج الحديث . وكتاب الزيلعي هو كذلك ، وليس فيه استطراد أو حشو ، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه ، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه ، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله ، والله أعلم . وإليك نموذجاً من تخريج هذا الكتاب .

قال المؤلف رحمه الله : « حديث قال النبي ﷺ لمائشة في النبي : فاعلميه إن كان رطباً ، وافركيه إن كان يابساً . لم أجده بهذه السياقة . وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً . ولمس من وجه آخر : لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري . ولأبي داود : كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فبصلي فيه .

(١) مقدمة البراية : ١٠/١ .

(٢) أي مع وجود كتاب « نصب الراية » .

ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة (١) : كان رسول الله ﷺ يسأل النبي من ثوبه برق الاذخير ثم يصلي فيه ، ويمتحنه يابساً ثم يصلي فيه . وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تنسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شبة عن طريق خالد بن أبي عزة : سأل رجل عمر فقال : إني احتلمت على طنفسة فقال : إن كان رطباً فاغسله . وإن كان يابساً فاحككه . فإن خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في النبي : إنا هو بتزلة الخطأ والبراق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح ، ووقف ، ورفضه شريك عن ابن أبي ليل عن عطاء ، ولا يثبت . انتهى . وهو عند الدارقطني والطبري (٢) .

-
- (١) في النسخة المطبوعة بدل « عن عائشة » كلمة « غيره » والظاهر أنه خطأ مطبعي
- (٢) انظر للراية : ٩٢-٩١/١ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين كانت الأولى بمطبعة محبوب للطابع بدعلي ، وكانت الثانية بمطبعة القبالة الجديدة في القاهرة ، وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتطبيق عليها ونشرها اليد عبد الله حاشم الياني اللغوي أتابه الله .

ج - التلخيص الجيد

في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد . تلخص فيه الحافظ ابن حجر المسقلافي (- ٨٥٢ هـ) كتاب « البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) . وكتاب « الشرح الكبير » هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (- ٦٢٣ هـ) . شرح فيه كتاب « الوجيز » لأبي حامد محمد بن محمد الفزالي (- ٥٠٥ هـ) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب « الشرح الكبير » قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء . منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وهم : سراج الدين بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (- ٧٦٧ هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (- ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (- ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٧٧٤ هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (- ٩١١ هـ) وسمى كتابه « نثر البدر في تخريج أحاديث الشرح الكبير » .

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه « البدر المنير » في سبعة مجلدات ، ثم تلخصه في أربعة مجلدات . وسماه « خلاصة البدر » .

النير ، ثم انتفاء في جزءه . وسماه « متقى خلاصة البدر النير » (١) . وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر النير » فما أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن . لكنه قال : إنه اطاله بالتكرار ، وأما تلخيصه - يعني به « متقى خلاصة البدر النير » - فقال عنه : إنه أدخل فيه بكثير من مقاصد الأصل ، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخريج المذكورة آنفاً ، وكذلك في كتاب « نصب الراية » للزيلعي ، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفى في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى . وربما لاقه تعالى أن يكون كتابه هذا حاوياً لجلل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفرع .

وإليك نص المقدمة كاملاً . لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : « أما بعد : فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز - للإمام أبي القاسم الرافعي - شكري الله عليه - لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضي عز الدين بن جماعة ، والإمام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري ، والفتي بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي . وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة ، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩ .

أنه أطلاله بالتكرار ، فجاء في سبع مجلدات ، ثم رأيت تلخيصه في مجلدة (١) لطيفة أدخل فيها بكثير من مقاصد الطول وتنبيهاته ، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . فمن الله بذلك . ثم تتبعته عليه الفوائد الزوائد من تخريج المذكورين معه ، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي ، لأنه ينبه فيه على ما يحتاج به مخالفوه ، وأرجو الله - إن تم هذا التبع - أن يكون حاوياً للجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في القروع . وهذا مقصد جليل (٢) .

قلت : قد تم هذا التبع بحمد الله تعالى ، وقد حوى - فعلاً - جُلَّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم ، لذا يستبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شق المذاهب .

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه « الدرابة في تخريج أحاديث الهداية » إلى حد كبير . وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه .

وإليك نموذجاً من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب :

قال الحافظ رحمه الله تعالى : « حديث عليّ أن البأس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قل أن تحيل » ، فرخص له . أحمد وأصحاب الذين والحاكم والدارقطني والبيهقي . من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجْبَةَ بن عدي عن عليّ ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر المدوي عن عليّ ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ،

(١) يقال مجلدة ومجلد ، الجزء المجلد من الكتاب .

(٢) مقدمة التلخيص المير ص ٩ .

ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يساق عن النبي
 ﷺ مرسلاً ، وكذا رجحه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : رأي
 عن النبي ﷺ أنه تسلف صدقة مال المباس قبل أن تحل ، ولا أدري
 أثبت أم لا ؟ قال البيهقي : عني بذلك هذا الحديث ، ويضمه حديث أبي
 البخري عن علي أن النبي ﷺ قال : إنا كنا احتجنا فاستسلمنا المباس صدقة
 عامين ، رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفي بعض ألفاظه : أنت النبي
 ﷺ قال لمصر : إنا كنا نمجنا صدقة مال المباس عام أول ، رواه أبو داود
 الطيالسي من حديث أبي رافع (١) .

(١) التلخيص الخبير : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين ، كانت
 الأولى بالمطبعة الأنصارية في دملي ، وكانت الثانية بمركة الطباعة الفنية في القاهرة
 وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها وتحريرها
 السيد عبد الله هاشم الباقلي المنفي .

د - الحفي عن حمل الأسفار في الأسفار

في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المراقي ^(١) (- ٨٠٦ هـ) الأحاديث التي في كتاب « إحياء علوم الدين » ، للفرّالي (- ٨٠٥ هـ) .

وقد طبع هذا التخريج بذيّل كتاب « إحياء علوم الدين » ، وهو تخريج نفيس مفيد جداً . يدل على رسوخ قدم المراقي في علوم الحديث وطول بآعه فيه .

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المراقي ، ولد بمشاة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥ هـ ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه بمبحث كان شيوخ عصره يشهدون له بالعرفه ويتنون عليه ، ومنهم السبكي والعلاني وابن كثير وغيرهم . ووصفه الأسنوي بحافظ الصر . وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الأفاق وشرحها . وتخريج أحاديث الإحياء ، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الرمزي في كل باب . وشرع في إتمام الحديث من سنة ٧٩٦ هـ فأجبا الله تعالى به سنة الإتمام بعد أن كانت دائرة . فأمل أكثر من أربعمائة مجلس . وكان صالحاً متواضعاً ضيق المنيّة توفي سنة ٨٠٦ هـ وركه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة غزله . رحمه الله رحمة واسعة .

اكفى بزوه إليه - وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يقره إلى غيرها ، إلا لنزاهة ، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في الإحياء ، وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة ، وإذا تكرر الحديث في « الإحياء » ، فإن تكرره في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً . ووقع تكرره تخريجه للنسبة أو لتسهيل عن كونه قدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر ، خرجته في جميع المواضع ، ونبه على أنه تقدم ، وربما دهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخریج أنه يذكر طرف الحديث الذي في الإحياء وصحابه ، وخرجه ، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه . وإذا لم تكن الحديثاً أصل في كتب الستة ، بيّن ذلك بقوله : « لا أصل له » ، وأحياناً يقول : « لا أعرفه » ، أي : لا يعرفه حديثاً في كتب الستة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التمييز رحمه الله .

ثم إن هذا التخریج المطبوع هو التخریج المختصر من التخریج الكبير الموسع . وقد أشار المراقي إلى ذلك في مقدمته فقال :

« وبعد : ظا وفق الله تعالى لأكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين ، في سنة إحدى وخمسين (١) ، تذاكر الوقوف على بعض أحاديثه ، فأخرت تبينه إلى سنة ستين ، فظفرت بكثير مما ضرب عني عليه من مخرجاته في تبينه في مصنف متوسط حجمه . وأنه مع ذلك متباطئ في إكمالها غير

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .

معرض لتركه وإيماء ، إلى أن ظهرت بأكثر ما كنت لم ألق عليه . ونكرر السؤال من جملة في إكراه . فأجبت وبادرت إليه ، ولكنني اختصرته في طلب الاختصار ؛ ليسهل تصديده وحله في الأسفل ، فاختصرت فيه على ذكر طرف الحديث ، وسجائث ، ومخترجه ، وبيان معناه أو حسنه أو ضفه مخترجه ، لأن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . وأبين ما ليس له أسهل في كتب الأصول (١) والله أسأل أن ينفع به إنه خير مثول ، (٢) .

وهذا التخريج ضروري ومهم جداً : لأن كتاب « إحياء علوم الدين » يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والرواية ، بل والموضوعة . فحول هذا التخريج بيانها ، وميز صحيحها من سقيمها ، بشكل مختصر ، ومباركة حسنة واضحة ، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بحصيفاتهم النافعة أفضل الجزاء .

وإليك نموذجاً من هذا التخريج :

قال العراقي رحمه الله تعالى : « حديث (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء ، إلا ما غيثر لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بسند ضعيف ، وقد رواه يعقوب الاستاذ أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد ، وصححه أبو داود وغيره ، (٣) .

(١) أي كتب الحديث التي هي أصول السنة . ومعار السنة عليها . كالكتب التي وغيرها من مطابع كتب السنة .

(٢) مقدمة التخريج المذكور بنيل « الأجنه » ١/١ .

(٣) أجنه علوم الدين : ١٢٠/١ .

الباب الاول

طرق التخريج

وفيه خمسة فصول :

الفصل الاول :

الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصعابة .

الفصل الثاني :

الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الثالث :

الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقبل دورانها على
الأسنة ، من أي جزء من متن الحديث .

الفصل الرابع :

الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .

الفصل الخامس :

الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث
متناً وسنداً .

خطة العمل في تخريج الحديث

مقدمة تمهيدية :

في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأسير في تخريجه .

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه ، ومعرفة وجوده في مصادره الأصلية ، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث . فأول ما نفعله - قبل البدء بالبحث عنه في الكتب - هو أن نتأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه ، وذلك بالنظر إلى صحائبه الذي رواه - إن كان مذكوراً في الحديث - أو بالنظر في موضوعه ، أو بالنظر في ألفاظه ، أو أول لفظ من ألفاظه ، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه ، وذلك لتتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأسير والأقرب مثلاً لتسلکها في الوصول إلى تخريجه .

ولدى استقرائي العملي وبمحي النظر في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي :

طرق التخريج :

- ١ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
- ٢ - التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

٣ - التخريج عن طريق معرفة لفظ (بارز أو لا يكثر موارنه) من أي جزء من متن الحديث .

٤ - التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات .

٥ - التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه .

وإليك تفصيل هذه الطرق الخمسة على التوالي :

* * *

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج من طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكوراً في الحديث الذي يراد تخريجه . أما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكوراً في الحديث ، ولم تتمكن من معرفته ، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة ، وهو أمر واضح .

فإذا كان اسم الصحابي مذكوراً في الحديث ، أو عرفناه بطريقة ما ، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة ، فليتنا أن نستعين بثلاثة أنواع من الصفات وهي :

١ - المسانيد .

٢ - للماجم .

٣ - كتب الأطراف .

[* * *]

١ - المسانيد

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة . أي بمعنى أنهم جمعوأ أحاديث كل صحابي على حدة .

والمانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد ، وقد ذكر الكتاني في « الرسالة المنطرفة » اثنين وعشرين مسنداً منها ، ثم قال : « والمانيد كثيرة سوى ما ذكرناه » (١) .

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند ، فقد يكون على نسق حروف المعجم ، وقد يكون على السابقة في الاسلام ، أو القبائل ، أو البلدان أو غير ذلك ، لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً .

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها. وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ، وذلك لأن أحاديثه بسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ . مثل مسند بقي بن مخلد الأندلسي (- ٢٧٦ هـ) فإنه مرتب على أبواب الفقه (٢) .

وإليك أسماء بعض المسانيد :

١ - مسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) .

(١) الرسالة المنطرفة ص ٧٤

(٢) المعجم السابق ص ٧٤ - ٧٥

- ٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (- ٢١٩ هـ) .
 - ٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٥٤ هـ) .
 - ٤ - مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ) .
 - ٥ - مسند مُسَدَّد بن مُسَرَّد الأسدي البصري (- ٢٢٨ هـ) .
 - ٦ - مسند ثُمَيْم بن حماد .
 - ٧ - مسند عُبيد الله بن موسى العبسي .
 - ٨ - مسند أبي خَتِثَمَة زهير بن حرب .
 - ٩ - مسند أبي بَقَلَى أحمد بن علي التقي الوصلي (- ٣٠٧ هـ) .
 - ١٠ - مسند عَبِيد بن حُمَيْد (- ٢٤٩ هـ) .
- وسأنتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحميدي ، ومسند أحمد ، وذلك لشهرتهما ولأنهما قد طُبعا فنسهل المراجعة فيها على كل مراجع ، وأبدأ بمسند الحميدي ، لتقدمه الزمني على مسند أحمد .

أ - مسند الحميري

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩ هـ ، وهو مصنف ليس بالكبير . ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً ^(١) وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية ، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة .

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترتيب في النسخة المطبوعة ، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة

(١) انظر الرسالة المطبوعة ص ٩٧

ليس على ترتيب حروف الهجاء وإنما سلك المؤلف مسلكاً آخر ، فبدأ بسند أبي بكر الصديق ثم باقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية الشرة إلا طلحة بن عبيد الله ، والظاهر أنه لم يذكره لأنه لم يرو له من طريقه حديثاً . وأما بقية الأسماء فلم أهتم إلى طريقته في ترتيبهم والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابفة إلى الاسلام ، ثم أحاديث أمهات المؤمنين ثم باقي الصحابيـات ثم أحاديث رجال الأنصار . ثم باقي مسانيد الصحابة ، ولم استظهر لها ترتيباً خاصاً فله أعلم .

وعدد أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابياً ، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثاً واحداً .

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان ، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي جزاء الله خيراً . وقد هني بتحقيقه والتطبيق عليه عناية جيدة ، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة . وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد . ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والاشارة إلى رقه في السند ، وهو عمل يشكر عليه . وجذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهداً كبيراً . وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم ، طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ وطبع الثاني ١٣٨٣ هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم .

وكيفية الثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي المروي من طريقه ذلك الحديث ثم تفتش عن الحديث داخل مسنده فإن وجدة وإلا فيكون المصنف لم يخرج فيه فتجأ إلى مصدر آخر .

ب - مسند الامام أحمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، صنفه الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

ورثه على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث ، فالجامعون كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رولها عن رسول الله ﷺ .

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم ، وإنما واهى في ترتيب أسماهم أموراً متعددة ، منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي زلواها ، ومنها قبائلهم ، وهكذا ...

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه . وقد سهّل ناشر المسند ، وم أصحاب المكتب الإسلامي ، و د دار صادر ، بيروت - حينما صدوره سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة نهراً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعد هذا الفهرس لنفسه لتسهيل عليه المراجعة في المسند ، وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند .

فمن أراد تخريج حديث عرّف لم الصحابي الذي رواه ، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة ، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يثر على الحديث

إن كان قد رواه الامام أحمد في المسند . وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر .

هذا وقد اشتمل المسند على / ٩٠٤ / مسانيد من مسانيد الصحابة ،
منها مسانيد بلغت مئآت الأحاديث كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة ،
ومنها مسانيد لا تشتمل إلا حديث واحد ، ومنها مسانيد يين ذلك .

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد الشجرة الجبرين بلجنة مقدماً أبا بكر الصديق
ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم بقية الشجرة رضي الله عنهم . ثم ذكر حديث عبد
الرحمن بن أبي بكر ، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة ، ثم مسانيد أهل
البيت ، فذكر أحاديثهم ، وهكذا حتى انتهى بمحدث شداد بن الهاد رضي الله
عنه . وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات كبيرة ، وطبع على حاشيته كتاب
« منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » لملي بن حسام الدين ،
الشهير بالمتقي .



٢ - المعاجم

كلمة تعريفية :

المعاجم جمع مُعْجَم . والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك .
والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، والذي يعنينا هنا المعجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط .

أشهر المعاجم :

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي :

١ - المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد المبراني (- ٣٦٠ هـ)

وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم - عدا ما د
أي حرية فانه أفرد في مصنف - ويقال إن فيه سنين ألف حديث ،
وفيه يقول بن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في
كلامهم المعجم فهو المراد . وإذا أريد غيره قُيِّد .

٢ - المعجم الأوسط : له أيضاً ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وم

- قريب من ألفي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .
- ٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه .
 يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .
- ٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لال المحدثاني (- ٣٩٨ هـ) .
- ٥ - معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (- ٣٠٧ هـ) .



٣ - كتب الأطراف

١ - حقيقتها :

كتب الأطراف هي نوع من الصفات الحديثة . اقتصرت فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ، ثم ذكر أسانيد التي ورد من طريقها ذلك المتن ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة . ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها . وبعضهم اقتصروا على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٢ - ترتيبها :

أما ترتيبها . فالتألب أن مؤلفها رتبوها على مسانيد الصحابة ، مرتبين أعمام على حروف النجم ، أي يمدون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن ، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتابه « أطراف التراتب والأفراد » ، للدارقطني ، فقد رتبته على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتن (١) . وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه « الكشف في معرفة الأطراف » (٢).

(١) انظر الرسالة المنطوية ص ١٧٠

(٢) انظر مقدمة « ذخائر الوارثين » ص ٤ « كتابي الحسيني هذا هو غيض الحاصل الذي وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب النجدة .

٣ - معنى الأطراف :

الأطراف جمع « طرف » و « طرف الحديث » معناه : الجزء من متنه الدال على بقيته . مثل قولنا : حديث « كلّمكم يبيع » وحديث « بني الإسلام على خمس » وحديث « الإيمان بضع وسبعون شعبة » وهكذا .

٤ - عددها :

وكتب الأطراف كثيرة ، ومن أشهرها :

١ - أطراف الصحيحين ، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى

سنة ٤٠١ هـ .

٢ - أطراف الصحيحين ، لأبي محمد خفاف بن محمد الواسطي المتوفى سنة

٤٠١ هـ أيضاً .

٣ - الانراف على معرفة الأطراف ، أي أطراف الدين الأربعة ، للحافظ

أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي

المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

٤ - تحفة الأئرف بمعرفة الأطراف . أي أطراف الكتب الستة للحافظ

أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن الميزمي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٥ - إتحاف المهرة بأطراف المشرة ^(١) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر

(١) وهذه المرة هي : الموطأ ومسنّد الثامي ومسنّد أحمد ومسنّد الدارمي وصحيح ابن

خزيمة ؛ ومتنّي ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومسنّد الحاكم ، ومسنّد

أبي عوانة ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني . ولما زاد العدد

واحداً ، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربه ، كما في « لحظ

الألحاط » فهي تذكّرة ألحاط من ٣٣٣

المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - أطراف المسانيد المشرة ^(١) ، لأبي المباس أحمد بن محمد البوصيري
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .

٧ - ذخائر الوارث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي .
المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

• - فوائدها :

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي :

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، وبالتالي معرفة
ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

ب - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث .
والباب الذي أخرجوه فيه .

ج - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عمل عليها كتاب
الأطراف .

(١) وهذه المشرة هي : مسند أبي داود الطيالسي . ومسند أبي بكر الجدي ، ومسند
مسدد بن مره ، ومسند محمد بن يحيى العوفي ، ومسند إسحق بن راهويه ،
ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ،
ومسند إدراس بن عبد بن أبي أسامة ، ومسند أبي يعلى الموصلي .

نتيجه :

ينبغي أن يُعلّم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً - كما هو واضح - كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف ، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب ، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملاً بالانظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف . فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث ، وليست كالسناد التي تعطيك الحديث كاملاً ، ولا تموجك الرجوع إلى مصدر آخر .

أ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

١ - مصنفه :

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن اليزي ، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٢ - الغرض الأساسي من تصنيفه :

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يدل على اتساق معرفة أسانيدنا المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

٣ - موضوعه :

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي :

أ - مقدمة صحيح مسلم .

ب - كتاب المراسيل لأبي داود .

ج - كتاب اللال الصغير للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه « الجامع » .

د - كتاب الثبائل للترمذي أيضاً .

هـ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

٤ - رموزه :

لقد رمز اليزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به

وهذه الرموز هي :

- خ : البخاري .
- خت : البخاري تعليقاً .
- م : مسلم .
- د : لأبي داود .
- مد : لأبي داود في مراسيله .
- ت : للترمذي .
- تم : للترمذي في الشائل .
- س : للنسائي .
- سي : للنسائي في « عمل اليوم واليلة » .
- ق : لابن ماجه .
- ز : لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث .
- ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر .
- ع : لما رواه الستة .

• - ترتيبه :

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي التي اشتمل عليها الكتاب . فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسم حمزة ، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا ... مثل ترتيب الكلمات في المعجم ، لذلك زى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند « أبيص بن حنّال » .

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه / ٩٠٥ /
مُستنداً ، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم / ٤٠٠ /

مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعَرَّف عدد أحاديث كل صحابي على حدة .

وإذا كان الصحابي أكثر من الرواية ، فإنه يقسم مروياته على جميع راجع من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً .

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فإنه يقسم مروياته على راجع من يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثرت عدد الآخذين عنهم .
فيقسم مروياتهم على راجع « أتباع أتباع التابعين » ، فيترجم أحياناً هكذا :
.. حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - تكرار الحديث وسببه :

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بمدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه / ١٩٥٩٥ / حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر الوارث » في الدلالة على مواضع الحديث ، / ١٢٣٠٢ / حديثاً .

٧ - ترتيب سياق الأحاديث فيه :

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد غرضه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا . لما رواء الستة يقدم في الذكر

على ما رواه الحجة، ومارواه الحجة يقدمه على ما رواه الأربعة ، وهكذا ...
ويقسم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم ... وينتهي ابن ماجة .

٨ - الفاية من المراجعة فيه :

إن الفاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من
الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة ، أما معرفة متن الحديث
بنامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من
الكتب الستة وملحقاتها .

٩ - طريقة إيراد الحديث فيه :

يبدأ المصنف بذكر لفظ « حديث » عند أول كل حديث يريد إتياده .
ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث ، ثم
يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه . وهذا الجزء
من الحديث الذي يذكره إما من قوله صلى الله عليه وسلم إن كان الحديث قولياً . أو من
كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً ، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع
الحديث ، فيقول مثلاً : « حديث الصَّريَّتين » ثم يقول - في الباب -
« الحديث » أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث ، يشرع في
بيان الأسانيد التي رؤي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب
الرموز تماماً . فيبدأ بكتب أول تلك الرموز ، وينتهي باسم « الكتاب » الذي
ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف ، ثم يذكر الاسناد بتمامه منتهياً إلى
اسم المترجم بقوله « عنه به » أي بهذا الاسناد كما في الترجمة ، ثم يذكر
بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها . وإن تكرر الحديث في

أكثر من كتاب من أصل المخرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها . فلان
تمددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم سابق
الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ، ثم قال في الأخير : « ثلاثهم ،
أو « أربتهم » عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا
بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يحتمل أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

١٠ - فخرج منه :

قال المصنف : « حرف الألف - من مسند أبيض بن حمّال الحميري
المأربي عن النبي ﷺ - دت س ق حديث : أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه
الملح الذي بأرب » . الحديث .

د : في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل السقلاقي ، كلاهما عن
محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن سراجيل عن سُمَيِّ بن
قيس عن شتمير بن عبد المدائن عن أبيض بن حمّال به .

ت : في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد
بن يحيى بن قيس بإسناده ، وقال : غريب .

ك س : في إحياء التواتر (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد
بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك
عن مضمتر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به . وعن
سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مضمتر نحوه . قال سفيان : وحدثني
ابن أبيض بن حمّال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله . وعن عبد السلام بن
عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة ، كلاهما

عن عمرو بن يحيى بن قيس الأرمي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه .

ق : في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي هريرة ، عن فرج بن سعيد
ابن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد
عن أبيه أبيض نحوه .

ص : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم (١) .

(١) نسخة الأثراف : ٨-٧/١

ب - ذخائر الموارث

في الدلالة على مواضع الحديث

١ - مصنفه :

صنفه الشيخ عبد النبي النابلسي / ١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ / دمشق الحنفي .

٢ - موضوعه :

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

٣ - ترتيبه :

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة ، مرتباً ذكرهم على نسق حروف المعجم ، مبتدئاً بالهمزة متيماً بالياء .

٤ - تقسيمه :

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب ، مرتباً ما في كل باب على نسق حروف المعجم تسليلاً للاستخراج . وهذه الأبواب هي :

الباب الأول : في مسانيد الرجال من الصحابة .

الباب الثاني : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف
بالنسبة لأول حرف من الاسم الكنى به .

الباب الثالث : في مسانيد المبهين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من
الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم .

الباب الرابع : في مسانيد النساء الصحابات .

الباب الخامس : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية .

الباب السادس : في مسانيد المبهات من النساء الصحابات مرتبة على ترتيب
أسماء الرواة عنهم .

الباب السابع : في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها
المُرسلين .

والحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المُرسلين ، وفي المبهين منهم
وفي مراسيل النساء .

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء
وما شابه ذلك .

• - رموزه :

(خ) البخاري . (م) مسلم . (د) لأبي داود . (ت) للترمذي .
(س) للنسائي ^(١) . (هـ) لابن ماجه . (ط) للوطأ .

. (١) في سنة السرى السابعة بـ « المجتبى من سنن أبي المختار » وهي للتداول

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها :

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهزة ، فقال : « حرف الهزة » ، ثم قال : « أيض بن حمال الجيري المأربي عن النبي ﷺ » ، ثم قال : « حديث » بخط كبير ، ثم ذكر طرف الحديث فقال : « أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بأرب » ، ثم قال : « وفيه لا حمى في الأراك » ، ثم كتب ما يلي : « [د د] في التراج عن قتية بن سعيد ومحمد بن التوكل » وعن محمد بن أحمد القرشي . « ت » في الأحكام عن قتية . (.) فيه (١) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر [انتهى إيراد الحديث . ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل .

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ الصنف الذي روى ذلك الحديث . ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً ، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب (٢) ، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للزري .

وقد اعتبر المنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض الصفحات ، ويشير به ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المنى دون الألفاظ .

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة بذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار . بخلاف ما فعل الزري في « تحفة الأشراف » ، فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين

(١) أي في كتب الأحكام

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور : ٤/١

رووه ، ف تكررت في كتابه بعض الأحاديث . ولذلك جاءت عدة أحاديث و ذخائر
الموارث ، / ١٢٣٠٢ / حديثاً ، على حين بلغت عسدة أحاديث و تحفة
الأشراف ، / ١٩٥٩٥ / حديثاً - كما مرّ قريباً - .

٧ - كيفية المراجعة فيه :

قال مصنفه في المقدمة (١) :

« وإذا أردت الاستخراج منه ، فتأمل في معنى الحديث الذي تريد ،
في أي شيء هو ؟ ولا تستبر خصوص ألفاظه ، ثم تأمل الصحابي الذي عنه
رواية ذلك الحديث ، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً ، والرواية
عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث . فصحح الصحابي الروي عنه ، ثم
اكتشف عنه في عمله تجده إن شاء الله تعالى » .

٨ - الموازنة بينه وبين كتاب « تحفة الأشراف » للزبي :

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر . فكتساب الزبي
أجود لمن يريد الأسانيد ويستنيها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه
واختلاف رجاله ، كما أنه يمتاز بذكر الحديث - الذي رواه عدد من الصحابة -
في مسانيدهم جميعاً ، وهي ميزة جيدة ، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث
من الصحابة فإنه يجد في مسنده ، أما في « ذخائر الموارث » فقد لا يجد
هذا الحديث في مسانيد بعض رواة من الصحابة . وهذا نقص في الكتاب .
على أن كتاب « ذخائر الموارث » يمتاز بميزة الاختصار ، فقد جاء حجمه

(١) المصدر السابق ٤/١

بمقدار ربع حجم كتاب المزي (١) ، وهذه ميزة مهمة ان يريد الاستدلال على متن الحديث فقط ، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب ، فانه يحصل على بشئته من أقصر طريق وأيسر سبيل . ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أنجل عليها ، ويثني عليها ما شاء .

(١) طبع كتاب « ذخائر الوارث » في أربعة أجزاء داخل مجلدين ، على حين أن تاليف كتاب « تحفة الأشراف » قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج من طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

(١) متى يلجأ إليها ؟

· هذه الطريقة يلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث ، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة .

(٢) المصنفات المساهمة فيها :

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات . وهي :

أ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

ب - الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم .

ج - المفاتيح والفهارس التي صنفاها العلماء لكتب مخصوصة .

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة ، وإليك كلمة تعريفية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها .

أ - كلمة في

الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس ، ما يدور على ألسنتهم وينتقلونه بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبي ﷺ ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً أو حسناً ، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له . وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين ، يفسد على المسلمين دينهم ، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم ، وبالتالي عملهم بقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح مساوها ، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك المصور ، وبينوا صحيحها من سقيمها ، وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كانت لها أصل . وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل لها .

وهذه الشهرة ، في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر ، وإنما المراد بها الشهرة القلبية ، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامةهم .

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ، ومن هذه

المصنفات (١) :

- ١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، إسماعيل الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٩٧٤ هـ) .
- ٢ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) .
- ٣ - اللآلئ المنتورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفتها الطبع ، وإيسر له أصل في الشرح لابن حجر (- ٨٥٢ هـ) .
- ٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة .
لحمد بن عبد الرحمن السخاوي (- ٩٠٢ هـ) .
- ٥ - تمييز الطيب من التليث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث .
لحمد بن علي بن الدبيع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) .
- ٦ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير ، لعماد الوهاب بن أحمد الشمراني (- ٩٧٣ هـ) .
- ٧ - تسهيل الدليل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس ،
لحمد بن أحمد الخطلي (- ١٠٥٢ هـ) .
- ٨ - إتيان ما يتحسّن من الأحاديث الدائرة على الألسن ، لنجم الدين محمد ابن محمد التزني (- ٩٨٥ هـ) جمع فيه بين كتاب الزركشي

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المطبوعة من ١٩١ - ١٩٢ للكنعاني .
وتحذير المصنفين لعماد البشير ضاهر .

وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي ، وزيادات حسنة عليها .

٩ - كشف الخفاء ومُزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة

الناس، لاسماعيل بن محمد المجلوني (- ١١٦٢ هـ) .

١٠ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ل محمد بن درويش الشهير بالحنوت

البيروني (- ١٢٧٦ هـ) جميعا له ولله أبو زيد عبد الرحمن .

وسأنتكلم بإيجاز عن المطبوع منها .



١ - المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٣٥٦ / حسدياً . وفيه من الصناعة الحديثة ما ليس في غيره ، مع التحرير والانتقان كما قل الكندي (١) . قال ابن الهادي الحنبلي (٢) « وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » وفي كل منها ما ليس في الآخر » ، ولقد اعتنى العلماء به ، فتناولوه بالدرس والاختصار . فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي ابن المديس الشيباني في كتابه « تمييز الغلب من الخليل » كما اختصره علي بن محمد المنوفي (- ٩٣٩ هـ) في كتابه « الوسائل السنية » .

وقد رتب البخاري أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم ، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده ، وبعد ذكره لأحدث . يذكر من خرجته إن كان له أصل ، وبين مرتبته والكلام عليه . وما قل العلماء فيه بشكل يشفي القليل . وإن لم يكن لأحدث أصل ، أي سند ، وليس في كتاب من كتب الحديث يشن ذلك وقال « لا أصل له » ، وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال : « لا أعرفه » .

والكتاب قيم في باب تقيس في موضوعه ، لذا كان ولا يزال وسيبقى عمدة العلماء في كشف الالتام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

(١) في شفرات القصب : ١٦/٨ .

(٢) في غرر الأماني .

٢- مميزات الطيب من الحديث

فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث

هو كتاب مختصر من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) والقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه ، ومرتبة الحديث ، ولم يمرّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه ، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً ، بل زاد عليها أحاديث بسيرة ميزها بقوله في أولها « قلت » وفي آخرها « الله أعلم » وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل ، وغايتة من هذا الاختصار تقريبه لطلاب ، لأن الهمم صارت تميل إلى الاختصار ، وهو موفق في اختصاره . والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل ، لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل ، إذ فيه من الفوائد والنكات المليحة والتنبيهات مالا يوجد في هذا المختصر .



٣ - كشف الحفاء ومزيل الالباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة ، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمله للأحاديث المشتهرة على الألسنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وقد نظم فيه مؤلفه كتاب « المقاصد الحسنة » ، لسخاوي ، مقتعراً في كل حديث على بيان مخرجه وصحابه وبعض الفوائد عما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث . لكنه لم يقتصر على أحاديث « المقاصد الحسنة » بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ « الآلء الماثورة في الأحاديث المشهورة » لابن حجر ، وكتاب « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي ، وغيرهما من الكتب .

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ، ويذكر رتبته على القالب أو يذكر أقوال العلماء فيه ، وإذا لم يكن للحديث أصل يثبته . وإذا لم يكن بحديث يثبت ذلك بقوله « ليس بحديث » ، وربما قل ، إنه من الحكيم الماثورة ، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء .

وقد اشتمل الكتاب على / ٣٢٥٤ / أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة

آلاف حديث ، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرفقة (١) . فتكون أحاديثه أكثر من ضعف ما في كتاب « المقاصد الحسنة » فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم .

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي أتابه الله ، وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ثم مسورته دار إحياء التراث العربي بيروت .

(١) انظر النسخة للطباعة : ٣٩٦ / ٢ .

٤ - أسنى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

هذا كتاب مختصر مفيد جردّ فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ « الخوت » أحاديث عبد الرحمن بن الدبيع التي اختصرها من كتاب « القاصد الحسن » لـ خاوي ، وزاد عليها زيادات ، ثم قام والده عبد الرحمن بسد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسليلاً للفائدة ، وسماه بهذا الاسم ، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث ، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً . وهو مفيد لا سيما لامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق .

وقد طبع الكتاب في القاهرة بمطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢

ب - وأما الكتب التي رُتبت الأحاديث على ترتيب حروف المعجم ، فلا أعلم كتاباً من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالاً ورتب كذلك ، وإنما عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون ، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى ، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسلياً على المراجعين ، فمن هذه المصنفات :

١ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (- ٩١١ هـ) . جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث . وطى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقلة أحاديثها / ١٠٠٣١ / عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثاً ، انتقاها من كتابه « جمع الجوامع » ورتبها على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فيها . يسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت ، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام . ولم يورد فيه - بحسب رأيه - ما انفرد به وضع أو كذاب . بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه .

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر منله حتى ولا الصحابي الذي رواه ، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث ، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف

من طريقه ، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها .
وهذا جزء من مقدمة الكتاب :

قال السيوطي في المقدمة - بعد حمد الله والصلاة على رسوله - : « هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية الوفاً ، ومن الحكيم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرته فيه على الأحاديث الوجيزة ، وخلصت فيه من معادن الآثار لإبريزه ، وبألت في تحرير التخريج ، قتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففان بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب . ورتبته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فبا بعده تسليلاً على الطلاب ، وسميته « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » ، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته « جمع الجوامع » وقصصته فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها .

ثم قال : « وهذه رموزه : (خ) للبخاري ، (م) لمسلم . (ن) لها . (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي (ن) للنسائي ، (و) لابن ماجه ، (ع) لهؤلاء الأربعة (١) ، (٣) لهم (٢) إلا ابن ماجه ، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده ، (ك) للحاكم ، فان كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته ، (خد) للبخاري في الأدب ، (قح) له في التاريخ . (حب) لابن حبان في صحيحه ، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط ، (طص) له في الصغير . (س) لسعيد بن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لسيد الرزاق في الجامع ، (ع) لأبي يعلى في مسنده ، (قط)

(١) أي لأصاحب السنن الأربعة

(٢) أي لأصاحب السنن الأربعة أيضاً

لدارقطني . فإن كان في السن أطلقت وإلا بيته ، (فر) للدلي في مسند
الفرديوس . (حل) لآني نيم في الحلية ، (هب) للبيهي في شعب الإيمان ،
(حق) له في السن ، (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للقبلي في
الضعفاء (خط) للخطيب ، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بيته ، (١) .

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً ، وأما الرموز التي رمز بها لترتبة
الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صد) للصحيح ، (ح) للحسن (ض) للضعيف .

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم ٢٢/ من ترتيب الكتاب :

« ٢٢ - آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلون من زمزم -
(نخ ه ك) عن ابن عباس (صد) » .

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في مسنده والحاكم في
المستدرک عن ابن عباس ، وهو حديث صحيح .

وفي حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التماهل ، ولذلك تغيبه
الناوي في شرحه المسمى « فيض القدير شرح الجامع الصغير » في بعض
الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه ، فجزى الله
الاثنتين عن السليين أفضل الجزاء .

والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيباً حسناً . وهو مشهور بين أهل العلم
يتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي ترض
لهم ، وقد بذل السيوطي جهده في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه ، والحمد لله
رب العالمين .

(١) الجامع الصغير بمرحه في القدير : ٢٤/١ - ٢٩

٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو كتاب ضخيم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقِسَمُ الأقوال منه مرتب على حروف المعجم . وقد يوشع بطيمه في مصر ، وصدر منه عدة مجلدات .

٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدرى ما السبب ؟ وبأليته أبقاها (١) .

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى الباني الحلبي في ثلاثة مجلدات ،

جـ - المفاتيح والفهارس

التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة ،
فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم ، وذلك تسهيلاً على المراجعين في
تلك الكتب ، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في
ذلك الكتاب .

فمن هذه المفاتيح والفهارس :

- ١ - مفتاح الصحيحين للتوفادي .
- ٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الطهلب . للسيد أحمد الفهاري .
- ٣ - البنية في ترتيب أحاديث الحلية . للسيد عبد العزيز الفهاري .
- ٤ - فهرس لترتيب أحاديث « صحيح مسلم » لحمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥ - مفتاح لأحاديث موطأ مالك .
- ٦ - فهرس لترتيب أحاديث « سنن ابن ماجه » لحمد فؤاد عبد الباقي .

١ - مفتاح الصحيحين

١ - مؤلف :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي واتى من تأليفه سنة ١٣١٢هـ / ١٨٩٤م .

٢ - طريقة تصنيفه :

جمع المؤلف أطراف الاحاديث القولية فيها ، ورتبها على أحرف المعجم ، وذكر حماء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث ، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحا في شكل جدول مرتب جيد .

فأما بالنسبة لمصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء مايلي :

- أ - متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ
- ب - شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ
- ج - شرح المسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ
- د - شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ

٤ - نموذج من مسلم :

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء ..

(١) باب الوصايا المفصلة بكتلة تراجم

فوي	مسلم	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسامي الباحث
ص ج	ص ج			
٠٦٤٦٤	٠١٤٤٧	إذا أتت طاماً	٠٨	اليسوع
٠٤٣٩٣	٠١٢٦٢	إذا أتت جنازة	٧٤	الجنائز

٥ - طريقة المراجعة فيه ، وكيفية الاستفادة منه :

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهل جداً : لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث ، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه ، وهو شيء في غاية السهولة والبسر ، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث .

فلذا أردت نص الحديث كاملاً فليكن أن تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المتقدمة . وهو أمر سهل جداً كذلك . إن كنت تملك تلك الطبقات التي ذكرها أو كانت تحت يدك .

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبقات ، وعندك طبقات أخرى من التتبع أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً ، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبقات المذكورة .

(١) انظر ص ٤ من مفتاح صحيح مسلم

وكيفية الوصول إلى نص الحديث في غير الطبعات المذكورة تكون بالنظر إلى اسم الكتاب ورقم الباب المذكور حذاء طرف الحديث من الجهة اليسرى ، فإذا ما عرفت أن الحديث في كتاب كذا ، ورقم بابيه في ذلك الكتاب كذا ، فإنك تراجع في ذلك الباب من ذلك الكتاب فتجده بعد قليل .

٦ - فهرس لأسماء الصحابة :

هذا وقد عمل المؤلف فهرساً لأسماء الصحابة الروي عنهم في صحيح البخاري مرتين على الحروف ، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري ، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب ، ولم يعمل مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم .

وقد طبع الكتاب في « الشركة الصحافية الثانية » بالقسطنطينية . سنة ١٣١٣ هـ
ثم صُوِّر عن هذه الطبعة في « دار الكتب العلمية » بيروت سنة ١٣٩٥ هـ
- ١٩٧٥ م .

٧ - موهمة على هذا المفتاح :

بلاحظ على هذا المفتاح أنه أغفل فهرسة الأحاديث الفعلية . فلم يَمِـس لها ، وهو نقص كبير فيه ، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين ؟

مع أنه يمكن تدارك ذلك بجمل فهرس خاص بالأحاديث الفعلية ، يذكر في كل حديث اسم الصحابي واسم الكتاب الذي ورد فيه ، وموضوع الحديث ، وذلك كما فعل صاحب « البُـنْيَة في ترتيب أحاديث الحلية » .

٢ - مفتاح الترتيب للأحاديث تاريخ الخطيب

١ - مؤلف :

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الناري الناري .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

الكتاب مهم ونافع جداً . إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب ، والمطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة ، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين :

أولاهما : أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا ، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة .

ثانيها : أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف ، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب ، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر ، وإنما أوردتها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب ، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو تراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية .

أما طريقة تصنيفه للفهرس فهي كما يلي :

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين ، الأحاديث القولية ، والأحاديث الفعلية ،
فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث ،
وأشار ثباته إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث .

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة ، ورتب أسماء الصحابة
على أحرف المعجم بما فيها الكسرة . ولم يفرد أسماء الصحابات بفصل خاص ،
وإنما أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة . حسب ترتيب أسماهن . فيذكر اسم
الصحابي ، ويذكر ثباته اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، ثم يشير
إمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضاً .

وزيادة على ما ذكر من الترتيب ، فإنه إذا كرر الخطيب الحديث
وذكره في بعض المواضع بنبر اللفظ المتداول المروف ، فإن المؤلف يكرره
ويذكره حسب الحرف الذي أورد به ، ثم يسميه بلفظه المشهور حسب الحرف
الأول منه ، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردتها
الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضعيف ، أو معرفة عدد من رواه
من الصحابة أو غير ذلك . وازيادة الإيضاح أرى من المناسب إيراد ما قاله
المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة .

٣ - نصي من مقرر المؤلف :

قال السيد التبري :

« ولا كان الخطيب رحمه تعالى ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع ،
وذكره في بعضها بنبر اللفظ المتداول المروف ، التزمت أن أكرره فأذكره على

حسب الحرف الذي أورده به ، ثم أعيده بلفظه المشهور . مثال ذلك حديث « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » وحديث « من كذب علي متعمداً » فإنه ذكر الأول بالفاظ منها « ابتئوا الخير » ومنها « إذا سألتم الخير » فأذكر الأول في حرف الالف مع الباء وما يثقلها ، والثاني في حرف إذا مع السين . ثم أعيدهما في الالف مع الطاء ، وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها بالفظ المتقدم ، إذ الحديث واحد والمعنى واحد ، وإنما يقع التصرف في الثالب من الشيوخ والرواة . وكذلك الحديث الثاني فإنه أورده بالفاظ يدخل بعضها في الالف مع النون ، ومع الياء ، وفي غيره من الحروف . فأذكرها كما أوردها ، ثم أعيدها في حرف (مَن) مع الكاف ، إذ قد تملق رغبة الباحث بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طرق الحديث للنظر في تصحيحه وتحسينه ، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك . ومحجب أن الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور ، فيطلبه عند حرفه ، وينيب عنه الباقى ، فلهذا الترض جمعها في محل واحد خدمة للحديث وأهله (١) .

٤ - عدد أُمَامَرَة :

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسةة حديث . وهو عدد لا يُستهان به من الأحاديث . ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها .

(١) القصة ص ٣ .

٣ - البقية في ترتيب أحاديث الحلية

١ - مؤلف :

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق الهادي .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

هذا الكتاب مشابه تماماً لكتاب « مفتاح الترتيب » الذي مرّ الكلام عليه قبله ، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به ، ومن حيث الترتيب والتبويب إلا في أشياء يسيرة . لذا فلا أطيل الوصف فيه استثناء بما ذكرته في الذي قبله .

لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) - المطبوع في عشرة مجلدات ، حجم كل مجلد منها أربعمائة صفحة تقريباً - في صفحات قلوب التسمين .

وقسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين أحاديث الأقوال ، وأحاديث الأفعال ، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة . ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها ، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة .

وأدخل أسماء الصحايات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف « مفتاح
الترتيب » لكنه أفرد الكنى بالذكر ، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك
على أحرف المعجم ، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب ، مرتباً
الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم .

٣ - عدد أماليه :

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث ، أوردتها الحافظ
أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدھا داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه
الحليّة ، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز النوري أجزل الله ثوابه بشكل يسر
على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كجميع البصر ، بعد أن كان الباحث يجهد
نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث ، وكثيراً ما يتقارب بمره
خاسئاً وهو حير .

أقول : فهذا نظير قيمة المصنفات المفيدة ، ويتجلى نفها العظيم للمساء
والباحثين ، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو
مات ، لأنها من العلم الذي يُنتفع به ، والله أعلم .



٤ - فهرس

لأحاديث « صحيح مسلم » القولية

١ - مؤلف :

وضع هذا الفهرس - مع فهرس خمسة أخسرى - لصحيح مسلم ،
المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى من بضع سنوات . والفهارس الخمسة مع
الفهرس القتي نحن بصدد الكلام عليه هي :

١ - فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب .

٢ - الرقم الملحق لجميع الأحاديث من غير المكرر .

٣ - بيان الأحاديث التي أخرجا الإمام مسلم في أكثر من موضع ،
وبيان مواضع كل منها .

٤ - معجم ألف بائي بأسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وبيان
أحاديث كل منهم .

٥ - بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بتياً حسب أوائلها .

٦ - معجم الالفاظ ، ولا سيما الغريب منها .

٢ - وصف ، وكيفية ترتيبه :

الفهرس القتي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من
الفهارس الستة السابقة ، وهو [بيان الأحاديث القولية ، مرتبة ترتيباً

ألفاً بائياً حسب أوائلها] .

لقد ذكر المؤلف أطراف الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجماً بالنسبة للكلمة الأولى من متن الحديث ، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف قسمه] وقد استغرقت هذه الفهرسة / ٨٨ / ثمانيناً وثمانين صفحة ^(١) . من المجلد الخامس لصحيح مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة . وهو فهرس قيم مفيد جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

(١) من ص ٣٧٤ - ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة

٥ - مفتاح الموطأ

١ - مؤلفه :

واضح هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح هو كسابقه (١) . في وضعه وترتيبه . فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً مجعياً بالنسبة لأحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث . فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث ، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد .

٣ - عدد أمارته :

وعدد أحاديث الموطأ كلها - حسب ترتيبها من قبل واضح الفهرس - هو / ١٨١٢ / (٢) حديثاً . وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي / ٨٢٧ / حديثاً .

(١) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية .

(٢) في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - الذي طبع جليلي وعلق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد الحليط بلغ عدد الأحاديث / ١٠٠٨ / أحاديث ، ومعلوم أن الموطأ له روايات متعددة من مالك ، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والأكثر .

٦- مفتاح منى ابن ماجه

١ - مؤلف :

واضح هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصف :

هذا المفتاح كسابقيه أيضاً ، في وضعه وترتيبه ، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث اتمولية ، مرتباً إياها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث ، فذكر أطراف هذه الأحاديث ، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التامسلي في السنن نفسها ، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه ، وهو مفتاح مفيد يسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت .

٣ - هرد أمابشر :

يبلغ عدد أحاديثه / ٣١٠٠ / حديث على وجه التقريب . على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها / ٤٣٤١ / حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح .

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء
من متن الحديث .

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب « المحجم المفهرس لألفاظ الحديث
النبي » وإليك وصفا كاملاً له :

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة . وهي : الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي .

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين ، وشهره أحدم وهو الدكتور أرنديجان ورثينك (- ١٩٣٩ م) استاذ الحرية بجامعة ليدن ، وذلك بطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا ، وشاركهم في إخراجه وشهره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من الجامعات العلمية البريطانية والدنماركية والسويدية والهولندية والأتيسكو وأليك . ف . س . . . والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحث ، والاتحاد الأثمي للجامع العلمية .

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦ م وطبع المجلد الأخير - وهو السابع - سنة ١٩٦٩ م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة .

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما أدرى ما السبب ؟ مع أن الكتاب بحاجة ملحة إليها ، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاشارات ، ويبان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه ، مع دليل للمراجعة ، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إغواز كبير .

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم القنوية بشكل عام لكن ،
ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها
ك (قال) و (جاء) وما تصرف منها ذكره فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى
ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة
نفسها ، وهذا ما دعي كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إن فيه نقصاً
كبيراً ، وأنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي
التم فهرسة ألفاظها ، والحقيقة أن هذه الاحالات - لا سيما مع كثرتها -
تتمب المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما
يملّ ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الاحالات طويلة جداً
فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة « قاتل » ،
فقد أحال المراجع إلى مراجعة / ٦٨ / مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها
في مواد متفرقة ، انظر = • - ص ٣٩٤ من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هنا ضرورية لكل مراجع ،
فهذا ما طبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواد أسوقه
بكامله ليرف المراجع فيه كيفية ترتيبه .

وهذا فسه :

- نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي -

١ - الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم

المفعول ، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير .

١ - صيغ الأفعال المبنيّة للمعلوم دون لواحق .

- ٢ - صيغ الأفعال المبنية المعلوم مع الواحق .
 ٣ - صيغ الافعال المبنية للجهول (دون لواحق . ثم مع الواحق) .
 (يُذكر الجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند
 الصرفيين) .

ب - أسماء المعاني :

- ١ - الاسم المرفوع النون .
 ٢ - الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق) .
 ٣ - الاسم المرفوع مع لاحقه .
 ٤ - الاسم المجرور بالإضافة منوناً .
 ٥ - الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون لواحق) .
 ٦ - الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .
 ٧ - الاسم المجرور بحرف الجر .
 ٨ - الاسم المنصوب النون .
 ٩ - الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق) .
 ١٠ - الاسم المنصوب مع لاحقه .

(ثم يُذكر التي كذلك ، ثم الجمع كذلك) .

ج - المشتقات :

- ١ - (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .
 ٢ - (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

ملاحظة : التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً .

النجم المزدوج * * يدل على تكرار اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة . وقد رُمز لمصادر السنة التي قُهرِمتْ ألفاظها بالرموز الآتية :

(غ) البخاري

(م) مسلم

(ت) الترمذي

(د) لايني داود

(ن) النسائي

(ج) لابن ماجه

(ط) للوطأ

(حم) مسند أحمد بن حنبل

(دى) مسند الدارمي

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع ، ليكون على ذكر منها دائماً .

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة - ب.د كتابة رمز الكتاب - هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث . كقوله « أدب » مثلاً - إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد - ثم الإشارة

إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك ، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب . أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير . فالرقم الكبير يشير إلى الجزء ، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء ، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع ، وضمه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبتته بنفسه كاملاً وهو :

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة)

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي .

ج تجمرات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجمرات في سنن ابن ماجه .

ح ١٧٥ ، ٤ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل .

خ شركة ١٦ ، ٣ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري .

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود .

د - صلاة ٧٩ الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في
مسند الدارمي .

ط - صفة النبي ٣ - الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م - مسائل الصحابة ١٦٥ الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل
الصحابة في صحيح مسلم .

ن - صيام ٧٨ الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في من
السنائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك بعضها:
أولاً - أوردنا الفصل ثم الاسم لكل مادة مراعاة الترتيب حسب تسلسل
الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .
ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن
الأخرى باعتبار المعنى فقط .

- قد يوجد تفارقات بين أرقام الأبواب والأحداث المضبوطة في هذا
الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك
وعبره من أهل الأثر والفقه .

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذه مثال نظيفي فت مالمكتشف عنه بنفسي وهو حديث د ثلاث من

كلن فيه وجد حلالة الايمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ،
وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يسود في الكفر كما يكره أن
يقذب في النار ، هذا لفظ البخاري .

وعدد كلمات هذا الحديث / ٣٤ / كلمة بما فيها الحروف ، وقد قمت
بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية :

١ - ذ' كرت' مواضع الحديث في / ١٢ / كلمة من كلماته .

٢ - أحيل على مواد أخرى في / ٢ / كلمتين من كلماته .

٣ - لم يذكر الحديث أبداً في / ٢٠ / كلمة من كلماته لصدم وجود
تلك المواد ، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال
أو كلمات يكثر تداولها .

واليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال :

١ - ثلاث : (١ / ٢٩٦) م^(١) إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ،
إكرام ١ .

٢ - من :

٣ - كلن :
.....

٤ - فيه :
.....

٥ - وجد : (٧ / ١٤١) ن إيمان ٣ ، ٤ .

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي ، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة
من المجموع .

٦ - حلاوة: (٥٠٥ / ١) [راجع آمن] .

٧ - الايمان: (١١٠ / ١) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكرام ١ ، أدب ٤٤ ،
م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٢-٤ ، جه فن ٢٣ ، حم ٣ ، ١٠٣ ،
١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

٨ - أن:

٩ - يكون: ...

١٠ - الله: (٨٠ / ١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، حم ٤ ، ١١٤ .

١١ - ورسوله: (٢٥٨ / ٢) [راجع أحب] .

١٢ - أحب: (٤١٠ / ١) ن إيمان ٢-٤ ، جه فن ٢٣ ، حم ٤ ، ١١٤ .
كما يوجد في الصفحة نفسها : م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، ت
إيمان ١٠ .

١٣ - إليه:

١٤ - مئنا:

١٥ - سواهما: (٤٣ / ٣) حم ٤ ، ١١٤ .

١٦ - وأن:

١٧ - يجب: (٤٠٧ / ١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٤ ، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان
١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ،
٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

١٨ - المرء :

١٩ - لا :

٢٠ - لا يجبه : (١ / ٤٠٦) خ إيمان ١٤ ، م إيمان ٦٧ ، ت إيمان ١٠ ،

ن إيمان ٢-٤ ، جة فن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨ ، ٥٢٠ ،
٥ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٣ ، ٤٣٠ .

٢١ - إلا :

٢٢ - هـ :

٢٣ - وإن :

٢٤ - يكره :

٢٥ - أن :

٢٦ - يعود : (٤ / ٤١١) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، حم ٣ ،

١٠٣ ، ٧٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ .

٢٧ - في :

٢٨ - الكفر : (٦ / ٢٧) خ أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٧ ، ن إيمان ٣٣ ، جة

فن ٢٣ ، و ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، م إيمان ٦٦ ،

ت إيمان ٩٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ .

٢٩ - كما :

٣٠ - يكره :

٣١ - أن :

٣٢ - يقذف : (٣٣١ / ٥) ح إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، إكراه ١ ، م
إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ،
٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ - في :

٣٤ - النار : (٣٢ / ٧) ح إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤

وبلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ،
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر بذكره ، ثم يذكر
باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير
إليها في بعض الكلمات الأخرى ، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم
من هذا الحديث ، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى .

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن
الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تنتشر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيد منها
المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً لا سيما على
الباحث الذي يموزع معرفة كثير من الأحاديث دائماً . والحكمة ضالة المؤمن أنى
وجدتها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ الأحاديث
محسورة معروفة ، فلا مجال فيه للدرس أو التميز كاللوضوعات الفصكرية أو
الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه
جماعة غير مسلمين لما جتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الانتقراية
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين - والله أعلم - بقرينة أنهم لم

يطبوا من الكتاب هذا - مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه - سوى خمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراؤه إلا قليل من الناس ، إن كان يكتفي لذلك القليل ، لكن جرى الله من قام بتصويره وإكثار نسخته حتى نتم فائدته -

ملاحظات على الكتب التي نزلها المجمع بال فهرسة :

من المعلوم أن المؤلفين رفوا الأبواب في جميع المصادر الفهرسة ما عدا مسند أحمد ، كما رفوا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك ، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد . فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترميمات يا ترى ؟

ومن المعلوم أن المرحوم الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المجمع ، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتمام إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرققة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مربعة مرققة بما يتناسب وطريقة المجمع . لكن عاجلته النية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب ، وما أدرى إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم يمدحها أبته ، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت :

١ - صحيح مسلم :

فقد أخرجها في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه ، وأعمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترميم كما فعل أصحاب المجمع ، وألحق بالكتاب مجلداً خالصاً اشتمل على فهرس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهرس لم يزود

بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل
مؤنه .

٢ - سنن ابن جامع :

قد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المجمع الفهرس ، وأخرجه
في حلة قشية وألحق به فهرس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح
التريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ - موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وخرج أحاديثه ، وتكلم على
بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهرس مفيدة .

٤ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

قد قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء
حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ،
وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة
بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المجمع المذكور .

٥ - صريح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث
المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح
الباري للحافظ ابن حجر ، بالطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف

على تحقيق الجزء الاول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ - أما سنن النسائي وسنن أبي داود:

فلم يتيسر له الاشتغال بها لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعا مصطفى الباني الحلبي - الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م بمصر فانها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب ، فليك بالمد ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن « زهر الربى على المجتبى » للسيوطي . مع تعليقات مقبنة من حاشية السيدي .

٧ - وأما سنن أبي داود:

فليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرفقة بالأبواب ، فليك بالمد أو ترقيم أبواب نسختك .

٨ - وأما مسند الدارمي :

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخرجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم عيالي للديني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

٩ - وأما مسند أحمد بن حنبل:

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة اليمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م دار صادر والكتب الاسلامي بيروت والطبعة في ستة مجلدات . وقد ألحق مصنّفو هذا المعجم به فهرس للأماكن والأعلام ، وأشاروا

إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة ، طبع بعضها ، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر ، فمن هذه المؤلفات :

١ - فهرست لألفاظ جامع الترمذي . على طريقة المدجم الفهرس لألفاظ الحديث النبوي (إليك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص ، بتحقيق الشيخ عزة عبيد الدعائن .

٢ - فهرست لألفاظ صحيح مسلم ، لحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهارس صحيح مسلم .

٣ - فهارس متعددة للشيخ مصطفى اليومي لكثير من كتب السنة ، لكن لم يطبع منها شيء وبالأأسف . ولو طبعت لكان فيها خير كثير .



الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التفرع عن طريق معرفة موضوع الحديث

١ - من يلجأ الى هذه الطريقة ؟

يلجأ إلى هذه الطريقة من رُزق النوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث . أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتناول بأكثر من موضوع . أو متنّ عند الاطلاع الواسع ، وكره الممارسة لمصنفات الحديث . ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص ، لاسيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها ، ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها .

٢ - لماذا يستعمل في هذه الطريقة ؟

يستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثة المرتبة على الأبواب والموضوعات ، وهي كثيرة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

القسم الأول : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها (الجوامع - المستخرجات والمسترركات على الجوامع - المجاميع - الزوائد - كتاب مفتاح كنوز السنة) .

القسم الثاني : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها : (السنن - المصنفات - الموطأت - المستخرجات على السنن) .

القسم الثالث : المصنفات المختصة باب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه . وهي أنواع كثيرة ، أشهرها : (الأجزاء - الترغيب والترهيب - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - الأحكام - موضوعات خاصة - كتب الفنون الأخرى - كتب التخريج - الفروع الحديثية والتعليقات عليها) .

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين

هـذا النوع من المصنفات الحديثة التي جمعها أصحابها ورتبها على الأبواب ، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين ، فترى فيها أبواب الإيمان ، وأبواب الطهارة ، وأبواب الصادات ، والمعاملات ، والأنكحة ، والتاريخ ، والسير ، والمناقب ، والتفسير ، والآداب ، والمواعظ ، وأخبار يوم القيامة ، وصفات الجنة والنار ، وأخبار الفتن والملاحم ، وأنراط الساعة ، وغير ذلك .

وقد تمددت أسماء هذا القسم من المصنفات ، وأشهرها ما يلي :

- ١ - الجوامع .
 - ٢ - المستخرجات على الجوامع .
 - ٣ - المستدركات على الجوامع .
 - ٤ - المجاميع .
 - ٥ - الزوائد .
 - ٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة .
- وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

١ - الجوامع

الجوامع جمع « جامع » ، والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرفاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والتبليغ والفن والمناقب والتألب وغير ذلك .

وأشهر الجوامع هي : الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح لمسلم - جامع عبد الرزاق (١) - جامع الثوري - جامع ابن عيينه - جامع معمر - جامع الترمذي - وغيرها ، وأسأف الجامع الصحيح للبخاري ، وأسرد كتبه ليكون مثلاً لوصف الجوامع .

الجامع الصحيح للتبلي

تسميته الكلمة :

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع السند

(١) وهو غير الصنف ، وهو جامع كبير .

الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه [(١)] .

وقد ربه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ،
مفتتحاً بإياه بد كتاب بدء الوحي ، ثم كتاب الإيمان ، ثم سرد كتب العلم
والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ، وبمجموع تلك الكتب / ٩٧ /
سبعة وتسعون كتاباً ، كل كتاب منها مجزئاً إلى أبواب ، وتحت كل باب عدد
من الأحاديث .

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح
البخاري على الترتيب نفسه الذي ربه البخاري ، وذلك ليرى الباحث العمادي
كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين ، وإن كان هذا السرد
لا يحتاج إليه كثير من الباحثين .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	٧	التيمم
٢	الإيمان	٨	الصلاة
٣	المسلم	٩	مواقيت الصلاة
٤	الوضوء	١٠	الأذان
٥	المسئل	١١	الجمعة
٦	الحج	١٢	الخوف

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في « هدي
الباري » ص ٨ أن اسمه « الجامع الصحيح للسند من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١٣	الميدى	٣٢	فصل ليلة القدر
١٤	الور	٣٣	الاعتكاف
١٥	الاستسقاء	٣٤	اليوم
١٦	الكسوف	٣٥	السلم
١٧	سجود نقرآن	٣٦	الشعنة
١٨	تفسير الصلاة	٣٧	الاجارة
١٩	التجديد	٣٨	الحالات
٢٠	الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٣٩	الكفالة
٢١	العمل في الصلاة	٤٠	الوكالة
٢٢	المسهر	٤١	الحرث والمزارعة
٢٣	الحسار	٤٢	الشرب والمسافة
٢٤	الزكاة	٤٣	الاستقراض وأداء الديون
٢٥	الحج	٤٤	المقصومات
٢٦	المرء	٤٥	القطعة
٢٧	المختصر	٤٦	الظلم والفساد
٢٨	جزاء الصيد	٤٧	الشركة
٢٩	فصائل المدسة	٤٨	الزهن
٣٠	الصوم	٤٩	البيع
٣١	صلاة الله و	٥٠	الكتاب

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٥١	المهبة	٧٠	الأطعمة
٥٢	الشهادات	٧١	المقيقة
٥٣	الصلح	٧٢	الذبايح والعديد
٥٤	الشروط	٧٣	الأضاحي
٥٥	الوصايا	٧٤	الاشربة
٥٦	الحج والعمرة	٧٥	المرضى
٥٧	فرض الحس	٧٦	الطب
٥٨	الجزية	٧٧	اللباس
٥٩	بدء الخلق	٧٨	الأدب
٦٠	الأنبياء	٧٩	الاستئذان
٦١	المناقب	٨٠	الدعوات
٦٢	فضائل أصحاب النبي	٨١	الرفاق
٦٣	مناقب الأنصار	٨٢	القدرة
٦٤	المناسك	٨٣	الأيام والنذور
٦٥	تفسير القرآن	٨٤	الكفارات
٦٦	فضائل القرآن	٨٥	الفرائض
٦٧	الزكاة	٨٦	الحدود
٦٨	الطلاق	٨٧	الديات
٦٩	النكاح	٨٨	استنابة المرتدين

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٨٩	الأكراه	٩٤	التمني
٩٠	الحيل	٩٥	أخبار الآحاد
٩١	تعبير الرؤيا	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٩٢	الفن	٩٧	التوحيد
٩٣	الأحكام		

٢ - المستخرجات على الجوامع

معنى المستخرج :

المستخرجات جمع « مُسْتَخْرَج » والمستخرج عند المحدثين هو « أن يأتي المصنّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد نفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، ونشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبه حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علوه أو زيادة مهمة وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب » (١) .

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي - ١ - ص ١١٢ .

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب :

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ،
لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث
الترتيب وعدد الكتب والأبواب ، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة
المراجعة والبحث في الجوامع عينها .

لكن ينبغي التنبيه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع - كالمستخرجات
على كتب السنن أو غيرها - وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي
داود ، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ، ليست
كالمستخرجات على الجوامع ، وإنما هي مثل الكتب المخرجة عاينها من أنواع
المصنفات الأخرى .

مرد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية ، لكن
المستخرجات على الصحيحين مما أو على أحدهما ، كان لها النصيب الأكبر من
تلك المستخرجات ، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة
مستخرجات (١) ، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ، ومن
هذه المستخرجات :

على البخاري : مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج النظري
(- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذئب (- ٣٧٨ هـ) .

(١) انظر الرسالة المنطوية بين ص ١٦ - ٢٢

على مسلم : مستخرج أبي عوانة الاسفرايني (- ٣١٠ هـ)
 ومستخرج الحلييري (- ٣١١ هـ) ومستخرج أبي حامد
 المروزي (- ٣٥٥ هـ) .

عليها معاً : مستخرج أبي ثمين الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) مستخرج
 ابن الأثير (- ٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي بكر
 البرقاني (- ٤٢٥ هـ) .

٣ - المستدرقات على المجموع

معنى المستدرک :

المستدرکات جمع « مُستَدْرَك » والمستدرک هو : كل كتاب جمع فيه
 مؤلفه الأحاديث التي استدرکها على كتاب آخر بما فاتته على شرطه ، مثل
 « المستدرک على الصحيحين » لأبي عبد الله الحاكم (- ٤٠٥ هـ) .

ترتيب مستدرک الحاكم :

وقد رتب الحاكم مستدرکه على الأبواب ، واتبع في ذلك أصل الترتيب
 الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحهما .

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرک ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي :

١ - الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما
 ولم يخرجاها .

٢ - الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطها أو شرط واحد

منها . وهي التي يَعرِّف عنها بأنها « صحيحة الاستناد » .

٣ - وذكر أحاديث لم تصح عنده ، لكنه نبه عليها .

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث ، فبذني التريث في اعتماد تصحيحه والبحث ، لكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره على تصحيح بعضها . وخالفه في البعض الآخر ، لكنه سكت عن أشياء منها . فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة . ومعه تعليقات الذهبي باسم « تلخيص المستدرک » لكن الطبعة فيها من الغلط والنقص والتقديم والتأخير الشيء الكثير .

٤ - الجامع

١ - المقصود بالجامع :

الجامع جمع « مجتمع » والمقصود بالاجتماع كل كتاب جمع فيه مؤلفاته أحاديث عدة مصنفات ، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه .

ب - أمثلة :

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثة وأشهر هذه الكتب هي :

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور عمود البردة منذ فترة بتبويب الأحاديث التي سكت عنها الذهبي ويطي حكمه عليها ، كما يعنى للمستدرک ذاته على عدد من النسخ المخطوطة ، وينوي إخراج هذا الكتاب الجليل مخدموا بشكل يليق به . فنسأل الله تعالى له التوفيق والداد والاسراع في إخراجها ، ويومئذ يرحم الباحثون .

١ - الجمع بين الصحيحين للشافعي الحسن بن محمد (- ٦٥٠ هـ)
السمي مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية .

٢ - الجمع بين الصحيحين أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر خوخ
الحنيني (- ٤٨٨ هـ) .

٣ - الجمع بين الأصول الستة (١) لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي
(- ٥٣٥ هـ) وهو المسمى بـ « التجريد للصحاح والسنن » .

٤ - الجمع بين الأصول الستة ، وهو المسمى « جامع الأصول من أحاديث
الرسول » لأبي السماعات المروفي بابن الأثير (- ٦٠٦ هـ) .

٥ - جمع القوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، لمحمد بن محمد بن
سليمان المغربي (- ١٠٩٤ هـ) اشتمل هذا الكتاب على أحاديث
أربعة عشر مصنفاً حديثاً وهي : الصحيحان والموطأ والسنن
الأربعة ومسند القاري ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار
ومصاحم الطبراني الثلاثة .

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع (٢) ،
ولمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث ، ثم ينظر في ذلك
الموضوع من هذه الكتب .

(١) يعني الصحيحين ، وموطأ مالك ، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي .
(٢) يختلف كتاب « جامع الأصول من أحاديث الرسول » في ترتيبه عن ترتيب كتب
« الجوامع » في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب ، لكنه رتب إسماء
الأبواب على أحرف الهجاء ، ولم يرتب الأبواب على ترتيب كتب الفقه .

٥ - الزوائد :

أ - المقصود بالزوائد :

المقصود بالزوائد : المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى .

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب « زوائد ابن ماجه » على الأصل وللمحة » . أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة . أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا .

ب - أمثلة لكتب الزوائد :

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوسيري (- ٨٤٠ هـ) . وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة (١) الأصول .

٢ - فوائد المتقي لزوائد البيهقي ، للبوسيري أيضاً .

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة .

٣ - إتحاف السادة المتبررة بالخيرة بزوائد السانيد المشرة . للبوسيري أيضاً . وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الطيالسي - ومسند مسند بن مسرهد - ومسند محمد بن يحيى المدني - ومسند إسحق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند المارث

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي

ابن محمد بن أبي أسامة - ومُسند أبي يُمَيْلَى الموصلي [على
الكتب الستة] .

٤ - الطالب العالي بزوائد المسانيد الثانية . للحافظ أحمد بن علي بن
حجر المقلاني (- ٨٥٢) وهي زوائد المسانيد الستة السابعة
ما عدا مسند أبي يُمَيْلَى الموصلي ، ومسند إسحق بن راهوية (١)
على الكتب الستة ومسند أحمد ، إلا أنه تتبع ما فات المهيني في
«مجمع الزوائد» من زوائد أبي يُمَيْلَى ، كما ذكر زوائد تصف مسند
إسحق بن راهوية الذي حصل عليه .

٥ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للحافظ علي بن أبي بكر المهيني
(- ٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يُمَيْلَى
الموصلي - ومسند أبي بكر البرقاني - ومماجم العبراني الثلاثة ،
الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة (٢) .

٦ - كتب مضاف كنوز الستة

هذا الكتاب يشتر فهرساً حديثياً مرتباً على الموضوعات ، وإليك وصفاً
كاملاً له ، وبيان طريقة تصنيفه .
هو كتاب صنّفه وربّه المستشرق الهولندي الدكتور آرثر جانت*
فيستينك المتوفى سنة ١٩٣٩ م .

(١) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على غرة وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ؛
وحفظه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي ، وصدر في أربعة مجلدات وذلك سنة
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) وقد طبع الكتاب في القاهرة - وشرته مكتبة القدسي لصالحها حاتم الدين القدسي
آتاه الله وذلك سنة ٣٠٧ هـ في عشرة مجلدات . ويضمون بالكتب الستة في كتب
الزوائد ، الصحيحين والسنة الأربعة .

A, J, WENSINCK صنفه باللغة الانكليزية . ثم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ، وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمهرها . ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث ، وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| ١ - صحيح البخاري | ٢ - صحيح مسلم |
| ٣ - سنن أبي داود | ٤ - جامع الترمذي |
| ٥ - سنن النسائي | ٦ - سنن ابن ماجه |
| ٧ - موطأ مالك | ٨ - مسند أحمد |
| ٩ - مسند أبي داود الطيالسي | ١٠ - سنن الدارمي |
| ١١ - مسند زيد بن علي | ١٢ - سيرة ابن هشلم |
| ١٣ - مناقب الواقدي | ١٤ - طبقات ابن سعد |

وقد بقي المستشرق المذكور - وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة ليدن - في تأليفه وترتيبه عشر سنين . كما أن الترجيم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه (١) .

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته الترفيية بالكتاب فقال :

« وقد رتب الأستاذ ونسك كتابه على الماني والمسائل الدلية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يطقن بكل مسألة

(١) انظر المقدمة الترفيية بالكتاب ص ٨

من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب (١) .

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والماني وليست على الألفاظ والمباني ، ثم يرتب تلك الموضوعات والماني على نسق حروف المعجم بالنسبة للألفاظ ، فهو إذن معجم للموضوعات ، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتساق بكل موضوع ، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة بما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة .

وقال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى في مقدمته التمهيدية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي :

« موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب المساح والسفن والسنن والتسايد والسير والطبقات والفتاوى - المدينة في أوله - من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها ، فهو لا يبدل على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كفتح أحاديث الصحيحين (٢) ، وإفصا بذلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع . ثم ما يليها من فروعها (٣) . »

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً ، وميزة هذه الطريقة في الترتيب ، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ

(١) انظر مفتاح كنوز السنة - التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص ٨

(٢) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد العريف بن مصطفى التوفادي ، وهو معجم مفهرس لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث . وقد مر ذكره

(٣) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص ٦٠ ش .

الحديث ، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدل على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري ومسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم التسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنف .

٢ - بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط .

٣ - بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومنازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقه واتسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي :

و مفتاح كنوز السنة : هو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة ، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي بيان رقم الباب . وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي بيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومناقب الواقدي بيان رقم الصفحات . مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء (١) .

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً . وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في س أ من مقدمة الكتاب .

بغ = صحيح البخاري ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مس = صحيح مسلم ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .
 بد = سنن أبي داود ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 تر = سنن الترمذي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 نس = سنن النسائي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مج = سنن ابن ماجه ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 دم = سنن الدارمي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 ما = موطأ مالك ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .

(١) انظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب .

ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .
ح = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبعض الأجزاء إلى أقسام ،
والرقم يدل على الصفحة .

حم = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء ، والرقم يدل على
الصفحة من الجزء .

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .

هش = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قد = مناقبي الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . ص = صفحة .

ج = جزء . ق = قسم . قا = قابل ما قبلها بما بعدها . م م م =

فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات .

الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث

مكرر بغيره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة / ٤٦ / المدود الثاني مادة « الأصابع » ثم جاء تحت
هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الإشارة بالإصبع في الصلاة » ثم جاء تحت
هذه الفقرة ما يلي :

١ - مس - ك ١٥ ح ١٤٧

٢ - يد - ك ١١ ب ٥٦

٣ - تر - ك ٤٥ ب ١٠٤

٤ - لس - ك ١٢ ب ٧٩

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩

٥ - مج - ك ٥ ب ٢٧

٦ - مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - حم - أول ص ٣٣٩ ؛ ثان ص ١١٩ ، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٣١٦ و ٣١٨ و ٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ .

٨ - ط - ح ٧٨٥ .

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي :

١ - صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧ .

٢ - سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦

٣ - سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤

٤ - سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩ .

٥ - سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧

٦ - سنن الدارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩ ، الجزء الثاني صفحة

١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة

٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة ، وكذلك في

صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك

في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧ .

٨ - مسند الطيالسي-حديث رقم ٧٨٥

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد حمل الترجمة مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه .
وأما الطبقات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ - صحيح البخاري : طبعه ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م
و ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م .

٢ - صحيح مسلم : طبعه بولاق سنة ١٢٩٠ هـ .

٣ - سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ .

٤ - جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ .

٥ - سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ .

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٧ - سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ .

٨ - الموطأ : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ .

٩ - مسند أحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (الطبعة البعثة)

١٠ - مسند الطيالسي : طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ .

١١ - مسند زيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م .

١٢ - طبقات ابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م .

١٣ - سيرة ابن هشام : طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م

١٤ - مغازي الواقدي : طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢ م

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن ، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، والتي بينها هناك عند الكلام على المعجم المذكور ويسان طبعات الكتب التي توافقه ، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة التي نحن بصدد الكلام عليه الآن .

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإرت تيسر له طبعة من الطباعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فيها ونمت ، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطباعات ، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى مطبعتيه في المكان على وجه التقريب .

ملاحظة : كُتب في نهاية المفتاح للذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي : « تنبيه : إذا لم يجد الباحث طبعته في الباب المدلول عليه بالمدد فليقدمه رباب أو باين أو ليتأخر عنه رباب أو باين فإنه لا بد ظافر بالذي يريد ، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطباعات . المهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّعَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في لندن . فإنها ممدودة الكتب والأبواب ».

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التبريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي للمالك وغيره في الموطأ ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط ، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي

بذكرها مسلم في صحيحه لقوة الحديث الاول في الباب الذي يورده كاملاً (١)
وهذا المجلد منه في هذا الكتاب هو الذي أثبتته أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس
لألفاظ الحديث النبوي ، لكن فيه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فإن الكتاب مفيد للشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من
الوقت ما لا يحظر بالبال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد
منه في البحث عن مواضع الاحاديث ، لا سيما للباحثين الذين يبدون بحوثاً
علمية كرسائل التخصص « الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات
التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه ، فإنه يفيد فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق
بموضوعهم من الاحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يملأهم
فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الاحاديث والآثار ، فهو على
صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الاحاديث في الموضوع الواحد
من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وتقلده ،
وإن كان لهذا الأخير ميزة على الاول من نواح أخرى .

هذا ويتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ،
وما ورد فيهم من الاحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ،
وهذه ميزة مهمة تميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق
بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ ترى الفقرات الكثيرة وما
تحتها من الاحاديث والآثار والاخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد
إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه
الصفحات القلائل .

وقد أثنى على الكتاب وقدره وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر

(١) اللغمة للشيخ أحمد شاكر ص: ١٢

وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله^(١)، ولا ينبغي هذا أن الكتاب ليس فيه قصص أو ليس عليه ملاحظات ، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد واثق أعلم .

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب ، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين ، وإنما شملت أكثر الموضوعات ، لا سيما الموضوعات الفقهية ، فالنائب عليها ترتيباً على الأبواب الفقهية ، قراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات ، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه ، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب وما إلى ذلك ..

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثة هو :

- ١ - السنن .
 - ٢ - المصنفات .
 - ٣ - الموطآت .
 - ٤ - المستخرجات عليها .
- وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه المسميات ، وطريقة كل منها .

(١) انظر للخدمة الترمذية لكل منها في أول الكتاب المذكور .

١ - السن

أ - تعريف السن :

السن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية .
وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو
المطوع ، لأن الموقوف والمطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم ، ويسمى حديثاً .
قال الكتاني في الرسالة المستطرفة : « ومنها كتب تعرف بالسن ، وهي
في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الايمان والعلامة والصلاة
والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في
اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً » (١) .

قلت : يوجد في بعض السن غير الأحاديث المرفوعة ، لكنه قليل
جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت .

ب - أمثلة :

وكتب السن كثيرة جداً . فمن أشهرها :

١ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ) .

٢ - سنن النسائي ، التي تسمى بـ (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد

ابن شبيب النسائي (- ٣٠٣ هـ) .

٣ - سنن ابن ماجه ، ل محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (- ٢٧٥ هـ) .

٤ - سنن الشافعي، ل محمد بن إدريس الشافعي (- ٢٠٤ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢٢

٥ - سنن البيهقي ، لابي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٥٤٥٨) .

٦ - سنن الدارقطني ، لابي بن عمر الدارقطني (- ٣٨٥ هـ) .

٧ - سنن الدارمي ، لمداة بن عبدالرحمن الدارمي . (- ٢٥٥ هـ)

وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله . وطبع أكثرها عدة طبعات .

ومن المناسب أن أسرد أسماء كتب بعض هذه السنن ، كما فعلتُ في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض الجوامع . وذلك ليُرى الفرق بينها من حيث شمول موضوعاتها جميع أبواب الدين وعدمه ، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرثبة كما جاءت في السنن .

(* * *)

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيمان والنذور
٢	الصلاة	٢٢	اليوم
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأقضية
٤	صلاة السفر	٢٤	الميثم
٥	التطوع	٢٥	الأثرية
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	الميتات
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحثام
١١	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٣٢	الرجل
١٣	الطلاق	٣٣	الخاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأضاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والإمارة والفتي	٣٩	الثقة
٢٠	الجنائز	٤٠	الادب

٢ - المصنفات

أ - تعريف المصنف :

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الابواب الفقهية ، والمشمول على الاحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة . أي فيه الاحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً .

ب - الفرق بين المصنف والسنن :

والفرق بين المصنف ، و السنن ، أنه المصنف ، يشتمل على الاحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، على حين أن السنن ، لا تشتمل على غير الاحاديث المرفوعة إلا نادراً ، لأن الاحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم سنناً .

وما عدا هذا الفارق فإن المصنف ، و السنن ، متشابهان كل التشابه .

ج - أمثلة :

١ - المصنف ، لأمي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (- ٢٣٥ -) (١) .

(١) لقد يوشح طبع الكتاب في حيدرآباد في الهند ، نطبع الجزء الأول بالطبعة العزيزية سنة ١٣٨٦ هـ واعنى تصحيحه ونشره عبد الحافظ خان ، ثم طبع الجزء الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبا السيد يوسف علي ، وصدر الجزء الخامس ١٣٩٠ هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف بل وصل الطبع إلى نهاية كتاب الصيد .

- ٢ - المصنف ، لامي بكر عبد الزاقي بن همام الصنعاني (١٠٢١هـ) (١).
- ٣ - المصنف ، ليتقي بن مختار القرطبي (٢٧٦ هـ) .
- ٤ - المصنف ، لامي سفيان وكينج بن الجراح الكوفي (١١٩٦هـ) .
- ٥ - المصنف ، لامي سلة حماد بن سلة البصري (١٦٧ هـ) .

٣ - الموطأ

أ - معنى الموطأ وحقيقته :

الموطأ جمع « مَوْطَأٌ » والموطأ لغة . « السَّهْلُ الْمَيْتُ » ، قال في القاموس : « وَطَأَهُ : هَيَّأَهُ وَدَمَّتُهُ وَسَهَّلَهُ » ، كَوَطَأَهُ ... ورجل مَوْطَأٌ الاكفاف ، كَمَطَّظٌ ، سَهْلٌ دَمِثٌ كريم مضيف ، (٢) .

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الابواب الفقهية ، ويشتمل على الاحاديث الرفوعة والموقوفة والقطوعة ، فهو « كالمصنف » تماماً وإن اختلفت التسمية .

ب - سبب تسميته :

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ « الموطأ » أن مؤلفه ومثله للناس ، أي سهله وهيأ لهم .

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ « الموطأ » ما روي عنه أنه قال : عرضت كتابي هذا على سبعين قتيلاً من قهلاء المدينة . فكلهم

(١) ولقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والمجدة في أحد عشر مجلداً .

(٢) القاموس : ٣٤/١

وطائفي عليه (١) ، فسميته الموطأ .

ج - أمثلة :

- ١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (- ١٧٩ هـ) (٣) .
- ٢ - الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (- ١٥٨ هـ) .
- ٣ - الموطأ لابي محمد عبد الله بن محمد المروزي المروفي به عبيدان ، (- ٢٩٣ هـ) .

٤ - المستخرجات عليها

أي المستخرجات على ما ذكر في القسم الثاني من المصنفات وهي (السنن والمصنفات والموطآت . لكن لم أجد - فيما اطلعت عليه - مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى على « السنن » ، وأما « المصنفات والموطآت » ، فلا أعرف أن أحداً صنف مستخرجات عليها والله أعلم .

ومستخرجات المؤلفات على كتب السنن هي مثلاً في الترتيب واثيوب ، لذا فإن الراجحة فيها كالراجحة في أصلها ، ومن المستخرجات على السنن ، المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ .

(١) أي واقفي عليه .

(٢) طبع موطأ مالك عدة طبعت ، وأجودها أخيراً ، طبعة عيسى البازي الحلبي بصبيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ هـ .

القسم الثالث

وهو المصنفات الشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين
أو باب من أبوابه . وهي كثيرة ، وأذكر أشهرها ، هنا :

١ - الوجزاء

١ - ما هو الجزء ؟

الأجزاء جمع « جزء » والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين يعني كتاباً
صغيراً يشتمل على أحد أمرين :

١ - إما جمع الأحاديث الروية عن واحد من الصحابة أو من
بعضهم ، مثل :

« جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة » للاستاذ أبي منصور
عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- ١٧٨ هـ) .

٢ - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل السط
والاستقصاء ، مثل :

« جزء رفع اليدين في الصلاة » لبخاري و « جزء القراءة » لـ الإمام
له أيضاً .

ب - متى يبحث فيه ؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنتَ تريد حديثاً مروياً من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه ، أو إذا كنتَ تريد حديثاً يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك.

٢ - الترغيب والترهيب

كلمة في هذه المصنفات :

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة ، أو الترهب من أمر من الأمور المنهي عنها ، وذلك كالترغيب ببر الوالدين ، والترهب من عقوبها .

وقد صُنف في هذا النوع عدد من المصنفات ، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيداً استقلالاً ، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ، ومتتمة من مصنفات أخرى .

أمثلة :

١ - الترغيب والترهيب لوكي الدين عبد العظيم بن عبد التوي المنفري^(١)

(- ٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المتقاة والمجردة عن الأسانيد ،

مع ذكر تخريجها ومرتبها .

٢ - الترغيب والترهيب لأبي حفص عمر بن أحمد المروفي بن شاهين

(- ٣٨٥ هـ) وهذا الكتاب صنفه مؤلفه استقلالاً مع ذكر

الأسانيد .

(١) طبع الكتاب عدة مرات .

٣ - الزهد والفصائل والادب والمؤمنون

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات ، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع ، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقها ، وتحتوي على ثروة خفية من الأحاديث والآثار .

فمن أراد أن يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات ، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتساج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ، فليبه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طليقته .

فمن هذه المصنفات :

أ - كتاب ذم النية .

ب - كتاب ذم الحسد .

ج - كتاب ذم الدنيا : الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي (- ٢٨١ هـ) .

د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأسبهاني (- ٣٩٩ هـ) .

هـ - كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) (١)

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ونصرت دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصالحها عباس أحمد الباز .

- و - كتاب الزهد لبيد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) (١)
- ز - كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة (- ١٨٢ هـ) .
- ح - كتاب فضائل القرآن للإمام الشافعي .
- ط - كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .
- ي - كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (- ٦٧٦ هـ) (٢) .

٤ - الأحكام

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط ، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول . ورتبوها على أبواب الفقه ، ومنها الكبير ، ومنها المتوسط ، ومنها الصغير ، وهي كثيرة ، وأشهرها :

- ١ - الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق ابن الرحمن الأشبيلي (- ٥٨١ هـ) .
- ب - الأحكام الصغرى له أيضاً .

ج - الأحكام ، لبيد النبي بن عبد الواحد المقدسي (- ٦٠٠ هـ)

(١) طبع الكتاب

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات ، وانقسم بين عامة الناس ، وهو كتاب مفيد نافع يحسن اقتناؤه لكل مسلم .

- د - عمدة الأحكام عن سيد الأئمة ، له أيضاً .
- هـ - الإمام في أحاديث الأحكام ، لمحمد بن علي المروفي بن دقيق العيد (- ٧٠٢ هـ) .
- و - الإمام بأحاديث الأحكام ، له أيضاً ، وقد اختصره من كتاب الإمام ، .
- ز - المتقى في الأحكام . لمجد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني (- ٦٥٢ هـ) .
- ح - بلوغ الرام من أدلة الأحكام ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر السقلائي (- ٨٥٢ هـ) .
- وقد تُرجمت أكثر هذه الكتب ، وطبع بعضها طبعات متعددة ، وحدها ، أو مع شروحها .

٥ - موضوعات خاصة

- هناك كتب أفردت لأبواب خاصة ، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب ، أشبهوه من جميع جوانبه وشرخوا في ثناياه عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع ، وهي كتب نفيسة جديرة بالناية والاهتمام ، لاسيما للباحثين في تلك الموضوعات ، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ، التي لا توجد في المصنفات الحديثة المشهورة ، ومن هذه الكتب :
- أ - كتاب الإخلاص ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، المروفي بن أبي الدنيا (- ٢٨١ هـ) .
- ب - كتاب الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي (- ٤٥٨ هـ) .

ج - كتاب ذم الكلام ، لابي إسحاق عبد الله بن محمد الأنصاري المروزي (- ٤٨١ هـ) .

د - كتاب الفتن والملاحم ، لابي غسان الله ثميم بن حماد المروزي (- ٢٢٨ هـ) .

هـ - كتاب الجهاد ، لبد الله بن المبارك المروزي . وهو أول من صنف في الجهاد .

٦ - كتب الفنون الأخرى

وأقصد بكتب الفنون الأخرى ، الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي ، ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها السبق صنف في موضوعاتها ، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات المقام ، لكن الذي يمتننا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث فوطين فقط وهما :

أ - المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة ، لا أخذاً من كتاب آخر .

ب - أو المصنفات التي تورد الحديث مجرداً عن السند ، ثم تذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية . أما التي تورد الحديث بدون سند ، ولا تذكر من أخرجه ، فلا نفيدنا في هذا الباب .

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية ، فها :

أ - تفسير الطبري ، المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،

- لاهي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) (١) .
- ب - تفسير ابن كثير ، لاهي القداء إسماعيل بن عمر القرني القمشي (- ٧٧٤ هـ) (٢) .
- ج - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالأنوار السبوطي (- ٩١١ هـ) (٣) .
- د - المجموع شرح المهذب [في الفقه الشافعي] للتوحي (٤) .
- هـ - المنى (في الفقه الحنبلي) لاهي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (- ٦٢٠ هـ) (٥) .
- و - تاريخ الطبري ، لاهي جعفر الطبري المذكور .

٧ - كتب التخريج

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الاحاديث الواقعة في بعض المصنفات الاخرى ، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرَّج أحاديثها . فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها .

(١) هذا الكتاب هميس جداً من وجوه كثيرة ، منها إيراد مؤلفه الاحاديث بأسانيدھا أصالة . أي بروي تلك الاحاديث بسانده هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد طبع الكتاب قديماً ، ثم طبعت دار الطارف بمصر جنيق العلامة المحقق عمود شاكر وتخريج أخيه علامة العصر للرحوم أحمد شاكر جزاها الله خيراً وأجزله وثوبها . لكنه لم يتم الكتاب - وللأسف - وإنما صدر منه ستة عشر مجلداً فقط .

(٢) طبع الكتاب سراراً

(٣) وقد طبع الكتاب

(٤) وقد طبع أيضاً

(٥) وقد طبع سراراً

وقد مررنا بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخريج ، وذكرنا
عدداً منها ، وغالج من تلك الكتب مع وصفها ، وبيان موضوع كل منها ،
والآن اقتصر على ذكر أسماء بعضها ، فمنها :

أ - تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف (١)
الزيلعي .

ب - نصب الراية لأحاديث الهداية له أيضاً .

ج - التلخيص الجليل في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير . للحافظ
ابن حجر السقلائي .

د - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفاء للسيوطي .

هـ - قلن الأصباح في تخريج أحاديث الصحاح ، للسيوطي أيضاً .

و - المنقح عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من
الأنخبار للحافظ العراقي . (٢)

٨ - الشروح المرتبة والتعليقات عليها

هناك شروح لبعض الكتب العلمية ، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة
وعناية بالحدوث - بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان غايتها في تلك الشروح ،
لذا تعتبر تلك الشروح مصدراً خصباً من مصادر التخريج ، وهي كثيرة ، فمنها :

أ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر السقلائي .

ب - حمة القاري شرح صحيح البخاري ، لقاضي القضاة أبي محمد

(١) وجمعه بهم : يوسف بن عبد الله

(٢) وقد طبع أكثر هذه الكتب

محمود بن أحمد الميني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الاحياء ، لامي الفيض محمد مرتضى الزبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكمال الدين محمد
ابن عبد الواحد ، الشهير بابن المهام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضمها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحدوث
وعلمه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحداث غير
معروفة المخرَج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخرَج تلك الأحداث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ،
وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب
الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم . جزى
الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والمجده .

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

الفرج من طريق النظر في مال الحرب متأ وبنراً

التفريغ من طريق النظر في حال الحديث متناً وسنناً

المقصود بهذه الطريقة :

أي إيمان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده ، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أئفدت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، نجتزئ بعضها ليقاس عليها غيرها . وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ، ثم التي فيها جميعاً .

١ - المتن :

أ - إذا ظهرت على متن الحديث إشارات الوضع : وذلك إما لركالة الفاظه ، أو فساد منناه ، أو مخالفته لصريح القرآن أو ...

فأقرب طريق لمعرفة مَخْرَجِه هو النظر في كتب الموضوعات ، فثالباً ما نجده مع تفريجه والكلام عليه ، وبيان واضحه .

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف . ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة . فمن الكتب المرتبة على الحروف :

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وهو المسمى (الموضوعات

(١) طبع الكتاب، ونشره مكتب للطبوعات الإسلامية بطلب تحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، وظهر الكتاب بمئة ألفة وتحقيق جديد.

الصنرى للشيخ على القاري المروزي (- ١٠١٤ هـ) .

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة
عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن
عيراق الكتاني (- ٩٦٣ هـ) (١) .

ب - إذا كان من الأحاديث القدسية : فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب
التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث ، وتذكر
من أخرجه . لنها :

١ - مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ،
لمحمد بن علي بن عمار الحائمي الأندلسي (- ٩٣٨ هـ)
جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدها .

٢ - الانحطافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف النابوي
(- ١٠٣١ هـ) جمع فيه ٢٧٢ / حديثاً بدون أسانيد
ورتبها على الحروف (٢) .

٣ - السند :

أ - إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد ، مثل :

(١) طبع الكتاب بمطبعة عاتق بمصر ، ونشرته مكتبة القاهرة بصحيح وتعليق كل من
السيد عبد الله بن محمد بن الصديق القاري ، والرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب
عبد القليل وذلك سنة ١٣٢٥ هـ

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمطبعة
محمد علي صبيح

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتفريجه هو الكتب التي أقردت* لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لآبي بكر أحمد بن علي الخطيب البندادي (- ٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل المتصلة » في الأحاديث المسلسلة لعماد الدين عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلًا . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيرًا منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لآبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ) (٢) أو يكون في السند راوٍ ضعيف ، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كـ « كتاب ميزان الاعتدال » للذهبي .

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح
(٢) طبع الكتاب مكتبة التي يتداولها وإبراهيم صبيح السامرائي

٣ - المتن والسند معاً :

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالألة والالهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفرادها العلماء للكلام عليها . فمن هذه الكتب .

١ - علل الحديث ، لابن أبي حاتم الرازي ، وهو كتاب مرتب على الأبواب ، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة ، ويبين عليها بشكل جيد (١) .

ب - الأسماء المبهمة في الإنشاء المحسكة ، للخطيب البندادي ، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة ، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً (٢) وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المبهم واستخراج الاسم المبهم منه عسر جداً ؛ لأن السارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه ، والجاهل به لا يعرف موضعه .

ج - الاستفادة من مبهات المتن والاسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (- ٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو من

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق محمد الدين الخطيب ، ثم صورته مكتبة التي ينفذ والكتاب في مجلدين

(٢) لم يطبع الكتاب بعد . وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لنيل درجة « الماجستير » في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرباط - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تحت إشراف السيد الصغير مؤلف هذا الكتاب ، نسي أن يطبع قريضاً طبعه محققاً مفيدة تسهل الاستفادة منه لمن شاء الله تعالى.

أجمع الكتب في هذا الباب وأنها (١).

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث ، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته ، وهي طرق توصلت إليها عن طريق التبصع والاستقراء والبحث ، ولم أجد أحداً قبل تجميعها أو استقراءها ، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم ميسر الحاجة إلى مثل هذا - كما أنشئت إلى ذلك في المقدمة - إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج ، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق .

ولذلك فتم تأليف هذا الكتاب ، وبيان هذه الطرق حتى تكون عملية تخريج الحديث ميسورة ومتشعبة بين طلبة العلم الشرعي ، بل بين سائر المثقفين عامة . ولئلا تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص محدودين يموت هذا العلم بموتهم ، فقد قال سيدنا عمر بن عبد العزيز : « فإن العلم لا يهلك حتى يكون سيراً » .

لكنني لا أدعي الكمال في هذا التبصع والاستقراء ، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها ، فقد يظهر لي أو لنيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر ، لكن هذا جهد القل أقدمه للباحثين وطلبة العلم المتشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الأوائل ، والحمد لله رب العالمين .

(١) طبع الكتاب بمطابع الرياض بالحدود

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفي مائة فصول :

الفصل الأول :

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتمديد .

الفصل الثاني :

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ، ودراسة أشهرها .

الفصل الثالث :

مراحل دراسة الأسانيد .

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم المرح والتعديل

١ - تمهيد

المقصود بـ « دراسة الأسانيد » دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم . ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام ، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل ، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد . من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيما إذا عمنوا (١) ، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان ، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان . وبالنسبة في خبايا الاسناد لاستخراج الملل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند ، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع ، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبينة على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يتدرج تحتها علوم كثيرة ، كـ « المتفق والمفترق » و « المتشابه » و « الكنى والألقاب » وغيرها .

والمقصود بـ « الحكم على الحديث » أن تقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً : « هذا إسناد صحيح » أو « هذا إسناد ضعيف » أو « هذا إسناد موضوع » وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة ، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من غرس في بحث الأسانيد مدة طويلة ، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة .

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث . أما الحكم على متن الحديث ، فإنه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة ، مثل النظر في ذلك

(١) أي قالوا في أدائهم « عن فلان » ولم يصرحوا بالبيع أو التحديث . وقولي « لا سيما إذا عمنوا » لأن بعض الدلائل يصرح بالبيع عن شيخه ، ومع ذلك يكشف له تدليس ، وذلك إذا كان ممن يدل تدليس النسوة

اللقن هل فيه شفوذ أو علة فادحة ، أو هل رؤوي هذا اللقن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها ؟ والحكم على «لقن الحديث كقولنا مثلاً » هذا حديث صحيح « أو » هذا حديث ضعيف « أصعب وأدق من الحكم على الاسناد وحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة ، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد واللقن .

انقسام الحديث إلى سند ومقن :

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمقن ، ولا يتصور - في اصطلاح الحديثين - حديث إلا وفيه هذا ألقبان ، وأما ما يتجدد أحياناً من اللقن الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء ، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدھا التي رويت تلك اللقن بواسطتها . وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام ، ومن أرادھا بأسانيدھا فلياه الرجوع إلى أصولھا التي أخذت منها .

تعريف السند : (أو الاسناد) .

أ - لقنة : السند لقنة الملقن (١) . وسمي كذلك لأن اللقن يستند إليه ويمتد عليه .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة لللقن .

تعريف اللقن :

أ - لقنة : اللقن لقنة ما سلب وارتفع من الأرض ، كما في القاموس (٢) .

(١) القاموس : ٣١٤/١ .

(٢) القاموس : ٢٧١/٤ .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو : ما ينتهي إليه السند من الكلام .

قيمة الاسناد وأهميته :

الاسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة ، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة ، ولذلك ضاعت وحُرِّقَتْ كتبها النجاسة ، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة ، وحل محلها كذب الدجالين واقتراءات المستغنين الذين يشتركون بآيات الله غناً قليلاً .

والناية بالاسناد في نقل الاخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الأمة ، وشعار من شعارها ، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والاعتماد . قال ابن المبارك : « الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » وقال الثوري : « الاسناد سلاح المؤمن » .

وتبرز قيمة الاسناد وأهميته في تريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الاسناد ، وذلك بالبحث عن حالهم في كتب تراجم الرواة ، كما تظهر أهميته في معرفة اتصالهم بقطاعه ، ولولا الاسناد ما عرفنا صحيح الاحاديث والاعتماد من مكنونها . ولتجراً على اختلافها كل مبتدع ومبطل ، ولصار الامر كما قال ابن المبارك : « ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » .

ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

تمهيد :

وقبل البدء بدراسة « مراحل البحث في الامسايد » أرى لزماً عليّ أن أذكر هنا ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل ، وتراجم الرواة . وذلك لأن « البحث في الامسايد » يعتمد في الاصل على علم الجرح والتعديل

وتاريخ الرواة ، لذا سلاذكر أهم مسائل الجرح والتعديل ، ثم أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرواة وتاريخهم ، ولحة تاريخية عن التصنيف في تراجم الرواة ، ثم التعريف بأشهر تلك المصنفات وبيان قيمتها العلمية ، ومنهج مؤلفيها فيها .

١ - الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ، ومعرفة مرتبة الحديث :

الحاجة ماسة جداً إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبداً البدء بدراسة الاسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن ، ومعرفة شروط الراوي المقبول ، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث ، لأنه لا ينصور أن يصل الباحث في الاسناد إلى نتيجة مأمها قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الاسناد ، إذا لم يكن عارفاً من قبل قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن ، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل ، إلى أدنى مراتب الجرح .

٢ - شروط قبول الراوي :

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان هما (١) .

١ - العدالة : ويعنون بها أن يكون الراوي [مسلماً - بالناً - عاقلاً -

سليماً من أسباب الفسق - سليماً من خوارم المروءة] .

٢ - والضبط : ويعنون به أن يكون الراوي [غير سبيء - الحفظ -

(١) انظر علوم الحديث ص : ٩٤ .

ولا قاحض النلط - ولا مخالفًا للثقاة - ولا كثير الاوهام -
ولا مقتلاً] .

٣ - بهم ثبت العدالة ؟

كتب العدالة بأحد أمرين :

١ - إما بتنصيب مُدْبِلِينَ عليها ، أي أن ينص علماء الجرح والتعديل
أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل (١) .

٢ - أو بالاستفاضة والشهرة ، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم
بالصدق واستقامة الأمر ونهاية الذكر ، مثل مالك بن أنس
والسفياثين والاوزاعي والليث بن سعد (٢) ، وغيرهم ، فهؤلاء
وأمثالهم لا يحتاج تمديدهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم .

٤ - من ذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة :

رأي ابن عبد البر حافظ المغرب ، أن كل حامل علم معروف المنية
به محمول أمره على العدالة حتى يبين جرحه ، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن
عدالته ، واحتج بحديث : « يحمل هذا الدم من كل خلف عدو له » ،
ينفون عنه تحريف النالين ، وانتحال البطلين ، وتأويل الجاهلين ، (٣) وقوله
هذا غير مرسني عند العلماء ، لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته ،

(١) المصدر السابق ص : ٩٥ .

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) روى ابن عدي في « الكامل » ورواه غيره . وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة
لا يثبت منها شيء ؟ وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه . انظر التفاصيل في
تدريب الراوي : ٣٠٢/١ - ٣٠٣ .

فيكون معناه : « ليحمل هذا الملم من كل خلف عدوله » ، بدليل أنه يوجد من يحمل هذا الملم وهو غير عدل ، لاسيما في هذه الأزمان .

• - كيف يُعرَف ضبط الراوي ؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقين في الرواية ، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط ، ولا نضر مخالفته النادرة لهم . فإذا كثرت مخالفته لهم اختلف ضبطه ، ولم ينجح به .

٦ - هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ - أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً : « لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، أو يقول : هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... » فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه ، وذلك شاق جداً (١) .

ب - وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيناً السبب ، لأنه لا يصعب ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح .

قال ابن الصلاح : « وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخطيب الحافظ (٢) أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقادهم ، مثل البخاري ومسلم

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦ .

(٢) في الكفاية ص ١٠٨ .

وغيرها ، ولذلك احتج البخاري بمجاعة سبق من غيره الجرح لهم ، كمسكروم
مولي ابن عباس رضي الله عنها .

وكأشعاعيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم .
واحتج مسلم بسؤيد بن سميد ، وجعاعة اشتر الطمن فيهم ، وهكذا فعل أبو
داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا
ثبتر سببه (١) .

٧ - هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح
والتعديل ، ولو كان عبداً أو امرأة ، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة ، وهذا
القول ضيف غير متمد (٢) .

٨ - اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد :

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل . فالتمد أنه يُقَدِّمُ الجرح
على التعديل إذا كان الجرح مُتَشَرُّفاً ، وإن كان الجرح مهبطاً غير مفسر
قدم التعديل .

وقيل إن زاد عدد المدَّلين على الجارحين قَدِّمَ التعديل ، لكن هذا
القول غير مُتَمَتِّد (٣) .

(١) علوم الحديث ص ٩٦ - ٩٧ ، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل ، أما إذا
ذكر الجرح غير للسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل .

(٢) انظر الكفاية ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) انظر علوم الحديث ص ٩٩ . والكفاية ص ١٠٥ - ١٠٧ ، لكن لم يصرح بذكر
الجرح للسر لأنه بين في موضع آخر أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » ، كلاماً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها . ثم زاد الذهبي وبهه الرازي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وهي ما كرّر فيه لفظ التوثيق ، مثل « ثقة ثقة » أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ ابن حجر السقلائي مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والرازي وهي صينة التفضيل ، مثل « أوثق الناس » أو أثبت الناس ، فصارت مراتب التعديل ستاً .

وكذلك زاد الطاء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين ، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً .

واليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي :

مراتب ألفاظ التعديل

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن « أتمثل » ، وهي أرفع المراتب ، مثل : فلان إليه المنتهى في التثبت ، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا . أو فلان أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو أوثق من أمركت من البشر .

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ - ثم ما دل على التوثيق من غير تأكيد ، مثل : ثقة ، أو حجة ، أو ثبت ، أو كأنه مُصنّف ، أو عدل ضابط .

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشماع بالضبط ، مثل : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن لا بأس به ، إذا قلنا ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو مأمون ، أو خييار .

٥ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو شيخ وسط .

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يُكْتَب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .

حكم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

٢ - وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم ، ويُخْتَبَرُ^(١) ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

(١) أي يختبر ضبطهم بمرس حديثهم على أحاديث الثقات المعتمدين فإن واقعهم احتج بحديثهم وإلا فلا . وبناء على هذا فإن من قيل فيه « صدوق » فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختيار ، وقد وسم من قال : إن من قيل فيه صدوق نصدقه حسن ، لأن الحديث الحسن من نوع الصحيح به ، وعلى ذلك أئمة المرح والتصيل وخلفاء الحديث : : انظر في هذا : نعمة المرح والتعديل لابن أبي حاتم .
وعلم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتدريب لتسوي ٣٤٣/١ ، والتدريب للسيوطي : ٣٤٣/١ ، وضع الحديث لمخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح النعم في ذلك والله أعلم .

٣ - وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط .

مراتب أفاضل الجرح

١ - ما دل على التلويح ، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل : فلان لين الحديث ، أو فيه مقال ، أو في حديثه ضعف ، أو ليس بذلك ، أو ليس بأموث .

٢ - ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتج به أو ضيف ، أو له مناكير ، أو واهٍ ، أو ضئوف .

٣ - ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحمل الرواية عنه ، أو ضيف جداً ، أو واهٍ بمرءة ، أو طرحوا حديثه .

٤ - ثم ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو متهم بالوضع ، أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو ليس بثقة .

٥ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يكذب ، أو يضع .

٦ - ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح) ، مثل : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو هو معدن الكذب ، أو إليه المنتهى في الوضع .

حكم هذه المراتب

١ - أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يمنح بحديثهم طبعا ، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

٢ - وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يمنح بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به ، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يُقتوي غيره .



الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

لمة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم ، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الاقتراء والكذب عنها ، وذلك بحصر أسماء جميع من نرضى لرواية السنة الشريفة ونقل نصوصها ، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً ، من جميع النواحي من حياة الراوي ، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي ونجديته .

ووجه خدمته علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات ، وذب الكذب عنها ، هو معرفة حال رواة الحديث ، وتمييز القوي من الضعيف ، والسارق من الكذاب من الرواة . وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً ، فصدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداوئهم للإسلام وهدم دعاته ، ألا وهي استعمال الكذب والفساد على لسان النبي ﷺ ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الإسلام ، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث . فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال . فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتمروا أمام الناس بقبائح أفعالهم ، فاجتنب المسلمون مروياتهم . وقتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين ، وجعل الله كيدهم في نحورهم . وأحاق مكرهم السيئ بهم والحمد لله .

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام والقدحور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم المحيية في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم . وتوصلوا بذلك إلى ما لم يتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه ، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء ، وأجرى لهم الثوبة لثقتهم بها عيونهم وهم في قبورهم .

وقد تفتنوا في تنويع هذه المصنفات . وتقسيمها وتفرعها ، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة ، إلى كتب على نظام الطبقات ، ومن كتب مرتبة على الحروف ، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان ، ومن مؤلفات خاصة بالثقافات أو الضملاء ، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع ، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث ، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث ، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب ، إلى غيرها من المصنفات في كل باب .

وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهتمنا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها ، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين ، ثم أصف بأم هذه المصنفات ، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى .

أشهر أنواع المصنفات في الرجال :

- ١ - المصنفات في معرفة الصحابة .
- ٢ - المصنفات في الطبقات .
- ٣ - المصنفات في رواة الحديث عامة .
- ٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة .
- ٥ - المصنفات في الثقافات خاصة .
- ٦ - المصنفات في الضملاء والتكلم فيهم .
- ٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة .

١ - المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحي كثيرة . لكن أم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول ،

لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى
الاسناد أهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول
أم مرسل .

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر الأندلسي .

هذا الكتاب من أجل كتب معرفة الصحابة . ويلاحظ على مؤلفه أنه
كبدؤته ، بإيراد كثير مما شجر بين الصحابة ، وسماه بد الاستيعاب ، لأنه
أنه استوعب الأصحاب . مع أنه فاته شيء كثير .

وعدد تراجم الصحابة التي أوردتها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة
ترجمة ، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من
الاسم ، ولكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف ، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء
من اشتهر بكنيته ، ورتب الكنى على الحروف أيضاً ، ثم ذكر أسماء الصحابييات
ثم من اشتهرت منهن بكنيتها (١) .

ب - أسد الغابة في معرفة الصحابة : لمز الدين أبي الحسن علي بن محمد
ابن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ) .

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جداً ، بذل مؤلفه جهداً
كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه ، واشتمل الكتاب على ٧٥٥٤ / سبعة آلاف
 وخمسمائة وأربعة وخمسين نقلاً ، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً ، فرتبهم على
حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم ، وكذلك بالنسبة

(١) طبع الكتاب عدة طباعت ، منها طبعة بذيول « كتاب الاصابة » بطبعة مصطفى
محمد بصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً .

قال رحمه الله في المقدمة : « وأما ترتيبه ووضعه فأتي جملة على حروف
أ ، ب ، ت ، ث ، و تمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث . وكذلك
إلى آخر الاسم . وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ، ومن بعدها والقبائل
أيضاً ، ^(١) وبعد ترتيب الأسماء ، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك .

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من
المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم . وهذه الرموز
أربعة وهي :

(د) لابن منه ، أبو عبد الله محمد بن يحيى (- ٣٠١ هـ) .

(ع) لأبي شيم ، أحمد بن عبد الله الأسفهاني (- ٤٣٠ هـ) .

(ب) لابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (- ٤٦٣ هـ) .

(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني (- ٥٨١ هـ) .

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء للمصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة ،
وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف ^(٢) .

ج - الاصابة في تمييز الصحابة : للحافظ ابن حجر السقلائي (- ٨٥٢ هـ) .

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله . وقد اطالع
مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها ، فنهضا
ورتبها ونجس ما فيها من أوهام ، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، ومن هذه الطباعات طبعة كتاب الشعب بصر

سنة (١٩٧٠ م) .

الحديث أو المصنفات الأخرى فجاء كتاباً حافظاً ناقلاً .

وقد رتبته ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم . كما فعل ابن الأثير ، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناههن ، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم قسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

القسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز .

القسم الثالث : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق ، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة .

القسم الرابع : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوم ، والنلط ، مع بيان ذلك الوم والنلط (١) .

فينبغي التنبيه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي ، ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي . وينبغي أن يعلم أن القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير .

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١٢٢٦٧ / اثني عشر ألفاً

(١) انظر مقدمة الإصابة : ١ / ٦ - ٩ .

ومائتين وسبعمائة وستين ترجمة . منها / ٩٤٧٧ / ترجمة ابن عُرْفُو بأسمائهم من الرجال ، ومنها / ١٢٦٨ / ترجمة ابن عُرْفُو بكسناهم ، ومنها / ١٥٢٢ / ترجمة لأسماء وكنى النساء (١) .

٢ - كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف ، ومنها في طبقات الرجال عامة ، ومنها في طبقات أئمة غصوسين ، كطبقات الحفاظ للذهبي ، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة ، وفي الحديث خاصة ، لأنها هي التي نهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها ، فمنها :

١ - الطبقات الكبرى : لأبي عبيد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي . (- ٢٣٠ هـ) .

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم إلى زمنه ، فأجاد وأفاد ، وقد طببع الكتاب في ثمانية مجلدات .

خصص المجلد الأول للسيرة النبوة الشريفة .

وخصص المجلد الثاني لنزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، ثم ذكر من كان بقي بالمدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) وقد طبع الكتاب مراراً ، ومنها طبعة مطبوع محمد بصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات ، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر .

على عهد وبعده ، ثم ذكر من كان يفتي بالدينة بسد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدرين من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرأ ولهم إسلام قديم ، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة ، والصحابة الذين زلوا مكة والطائف واليمن واليامة والبحرين ، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم .

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه .

وخصص المجلد السابع لمن زل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه ، لكنه أكثر ذكر من زل البصرة والشام ومصر ، وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً .

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابات فقط .

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً ، لذا يستبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث .

ب - تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) .

هذا الكتاب خصمه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط ، فترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في الوثيق والضميف ، فقال رحمه الله في مقدمته : « هذه

تذكرة بأسماء مُتَدَبِّلِي حِلَّةِ العِلْمِ النبوي ، ومن يُرْجَعُ إلى اجْتِهَادِهِ في التوثيق والتضمين ، والتصحيح والتزييف (١)

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حِلَّةِ السَّنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه ، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١١٧٦ / ترجمة ، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حِلَّةِ السَّنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الفقه ، أي إلى منتصف القرن الثامن .

وقد ذُيِّلَ على هذا الكتاب تيسيراً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار ، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد السكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) فُجِّعَ في هذا الكتاب مع ذيله الثلاثة تراجم مشاهير حِلَّةِ السَّنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر (٢) .

٣ - كتب رواة الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة ، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة ، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم ، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي :

١ - التاريخ الكبير : للإمام البخاري (- ٢٥٦ هـ) .

(١) تذكرة الحفاظ : ١ / ١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيله الثلاثة .

هذا الكتاب كبير فعلاً ، فقد اشتمل على / ١٧٣١٥ / ترجمة (١) كما في النسخة المطبوعة المرققة ، وقد رتبته البخاري رحمه الله تعالى على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ، لكنه بدأ الكتاب بأسماء الحمدین لشرف اسم النبي ﷺ ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً ، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا :

« هذه الأسماء وضعت على [ا ، ب ، ت ، ث] وإنما بُدئ بـ « محمد » من بين حروف (ا ، ب ، ت ، ث) لحال النبي ﷺ . لأن اسمه محمد ﷺ ، فلذا قرّخ من الحمدین أبْتُدِئ به في الألف - ثم الباء ثم التاء ثم الهمزة ثم ينتهي بهـ ا إلى آخر حروف (ا ، ب ، ت ، ث) وهي (ي) واليم تحييك في موضعها ، ثم هؤلاء الحمدون على (ا ، ب ، ت ، ث) على أسماء آبائهم ، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فاتها ليست على (ا ، ب ، ت ، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ ، (٢) .

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل ، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح . فيقول مثلاً : « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح : « منكر الحديث » واسطلاح البخاري في هذه العبارات هو : أنه يقول : « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن

(١) ذكر العلامة الكافي في « الرسالة المستطرفة » أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألفاً ، فما أدري ما مقتده في هذا التقدير

(٢) التاريخ الكبير للبخاري : ١ / ١١ .

تركوا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحمل الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريباً ، ومعنى ذلك توثيق له .

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتصر فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإفادة ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل ، ونظم تلك الأقوال ، ويبين ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يستبرج بحسن كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وزاجمه قصيدة غالباً ، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتب مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب . لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلانه ، والبلد التي رل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

(١) أنظر مع البحث الخواوي ٣٧٧/١ .

(٢) أنظر ميزان التاحدال : ١/٦ و٢/٢٠٢ .

ويشير أحيانا إلى سنة وفاته ، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي [مقدمة المرفعة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثا مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل (١) .

٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة ، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط . ولم يترسوا لغيرها ، ولهذا الكتب منزلة على غيرها في صكونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المينة ، فيستطيع الباحث النور على ترجمة أي راوٍ يريد من رواة ذلك الكتاب ، كما أن لها منزلة حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بينه ، وعدم التطويل بالترس لترجمة أي راوٍ من رواة الحديث ، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة في كتب مخصوصة .

ومن أشهر هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها :

أ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (- ٣٩٨ هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري (٢) .

ب - رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويته (- ٤٣٨ هـ) (٣) .

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف الثانية بالمند .

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسخان ، الأول في مجلد يقع في / ٢١٥ / ورقة ، والثانية في مجلد يقع في / ٣٨١ / ورقة .

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية ، ويقع في / ٢١٠ / ورقة .

ج - الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر القسيمي المروفي بن القيسراني (٧٠٥-٨٠٠) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي الكلاباذي وابن منجوبة المذكورين آنفاً ، واستدرك ما أغفله . وحذف بعض الاستطرادات ، وما يمكن الاستغناء عنه .

والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب ، وبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منها (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند ، وتولت طباعته دائرة المعارف الثمانية سنة / ١٣٢٣ هـ / .

د - التمريف برجال الموطأ . لـ محمد بن يحيى الخثعمي التميمي (٨٤١-٩٠٠) (٢)

هـ - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة (٣) ، وبعض مصنفات مؤلفيها .

لقد صف العلماء عدداً من الكتب جموا فيها تراجم رجال الكتب الستة ، مع تراجم رجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة . ومن هذه الكتب كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للمحافظ عبد النبي

(١) الجمع بين الصحيحين : ١/٤ .

(٢) مخطوط في خزنة القرويين بغلاس (الزركلي : المستدرك ٢/٢٣٥) .

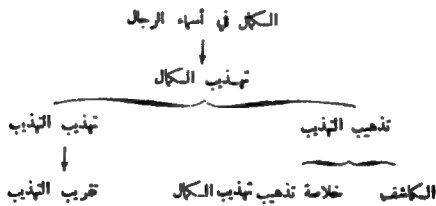
(٣) أي الصحيحين والسنن والأربعة .

المقدمي ، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة ، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتلخيص والاختصار ، لذا سأنتظم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل .

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب أو استرکوا عليه أو اختصروه ، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني .

- ١ - تهذيب الكمال للزبي (- ٧٤٢ هـ) .
- ٢ - تهذيب التهذيب للذهبي (- ٧٤٨ هـ) .
- ٣ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً .
- ٤ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر المستطفي (- ٨٥٢ هـ) .
- ٥ - تقريب التهذيب ، لابن حجر أيضاً .
- ٦ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، للخزرجي (- ٩٢٤ هـ) .

واليك مخططاً توضيحياً لتسلسل هذه الكتب



وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها شيء من التفصيل .

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتراجمها

١- الكمال في أسماء الرجال : إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبيد النبي بن عبد الواحد المقدسي الجنايني المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .

ويستمر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب ، غير أنه أطال فيه ، مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل ، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة ، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر (١) - « من أجل المصنفات في معرفة حمة الآثار وضماً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الأبواب وقماً » .

٢ - تهذيب الكمال :

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير ، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي الميزمي (٧٤٣ هـ) بتهذيب وإكمال في كتاب سماه « تهذيب الكمال » وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه الحافظ ابن حجر (٢) ، لكنه أطال فيه ألبناً . ويقول ابن السبكي في وصفه : « أجمع على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع » .

٣- إكمال تهذيب الكمال: وذيّل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين

(١) في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ١ - ص ٢ .

(٢) في المصدر السابق .

مُتَلَطَّاي التوفى سنة ٧٦٢ هـ وسمى تذييله هذا « إكمال تهذيب الكمال » وهو كتاب كبير جليل نافع ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر ^(١) أنه انتفع بكتاب مُتَلَطَّاي هذا .

وقد سار الزري في كتابه « تهذيب الكمال على النحو التالي :

١ - ترجم رجال الكتب الستة ورجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ، لأن الأحاديث التي قورَدَ فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

٢ - رَمَزَ في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .

٣ - ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له ، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم ، لأنه يتمنر أو يتصر استيعابهم تماماً .

٤ - رتب كلاماً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم .

٥ - ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .

٦ - ذكر غسداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم ، ولم يزد على قوله : « روى عن فلان ، روى عنه فلان » أخرج له فلان ، والظاهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم ، وليس ذلك بغيرب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين ، ومع ذلك غسداً من لم يعرف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب .

(١) في المصدر السابق ص : ٨ .

٧ - أطل الكتاب بإراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته
العالية من المواقف والأبدال وغير ذلك من أنواع الباطل ، وتقدر
هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب (١) .

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة
مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب «الكامل» الذي رجم لأسماء
الصحابة وحدهم غير مخلوطين بنيرم إلا أنه ابتداء في حرف الهمزة ،
بن اسمه « أحمد » ، وفي حرف الميم بن ، اسمه « محمد » .

٩ - تسبب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائلها من أئمة الجرح
والتعديل بالسند ، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند ، وقال :
« وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً لما كان بصيغة الجزم
فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله الحكيم » عنه بأساً ، وما كان بصيغة
التبريع فربما كان في إسناده نظر (٢) .

١٠ - نبه على زنييات بعض الأسماء المهمة أو المكنية وما أشبه
ذلك فقال :

« فلان كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف
فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فهم
من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على
ما في اسمه من الاختلاف . ثم النساء كذلك . وربما كان بعض
الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم
نبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر

(١) كما نشرها الحافظ ابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) للمصنف السابق ص : ٧ .

بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك ، وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه ، وفيمن أبهم مثل فلان من أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك ، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم ، والنساء كذلك .

١١ - ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة ، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات ، والثالث في الترجمة النبوية .

١٢ - حذف عدة تراجم من أصل الكمال ، من ترجم لمسلم صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم . لكنه لم يقف هو على روايتهم في شيء من الكتب الستة .

وهذه الرموز التي ذكرها الزبي في كتابه : وعددها سبعة وعشرون رمزاً :

(ح) حسة (هـ) للأربعة أصحاب السنن (خ) البخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي (ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التاليف (بخ) للبخاري في الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال العباد (ز) جزء القراءة خلف الإمام (من) لمسلم في مقدمة صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد) في النسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرّد (صد) في فضائل الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي في المسائل (مي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند مالك (مر) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق) لابن ماجه في التفسير .

هنا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن .

٤ - تذهيب التذهيب :

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي التوفي سنة ٧٤٨ هـ فصنف على كتاب شيخه المزني كتابين ، كبير سماه « تذهيب التذهيب » وصغير سماه « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، ويقسول الحافظ ابن حجر ^(١) عن « تذهيب التذهيب » إنه « أطال فيه المبالغة ولم يمتد ما في التذهيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالطن والتخمين ، أو مناقب لبعض الترجمين ، مع إهمال كثير من الوثائق والتجريح الذين عليها مدار التضييف والتصحيح » ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استمرها على شيخه المزني . وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر ^(٢) : « وقد الحقت في هذا المختصر ^(٣) ما التقطته من تذهيب التذهيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلاً » .

٥ - الكاشف :

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب « تذهيب الكمال » ، للمزني ، اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجسده أحياناً وكنيته ونسبه ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة تلخص فيها حال الراوي من حيث الوثائق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته . وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة ^(٤) . وقد اقتصر على

(١) في مقدمة « تذهيب التذهيب » ص : ٣ .

(٢) في المصدر السابق ص : ٨ .

(٣) يقصد به كتابه « تذهيب التذهيب » وهو مختصر بالنية لكتاب المزني .

(٤) قد جعل المصنفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه .

تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم . ورتب الأسماء على حروف المعجم ، لكنه ابتداء حرف الهزنة بين اسمه و أحمد ، كما ابتداء حرف الميم بين اسمه و محمد ، وقد قال القهبي في مقدمة الكتاب :

« هذا مختصر فافع في رجال الكتب الستة ، الصحيحين والسنن الأربعة ، مقتضب من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي المعراج الزبي ، اقتصر فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك المؤلفات في التهذيب ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه » (١) .

وأما رموزه فهي : (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لابي داود و (ت) للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للسته و (هـ) لأصحاب السنن الأربعة .

وهذا غرض من الكتاب :

« د : أحمد بن إبراهيم الموصلي ، أبو علي . عن شريك وحماد بن زيد وطلعتها ، عنه د . والبنوي وأبو يعلى وخلق ، وثقت . مات ٣٣٦ هـ .

ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة . فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالمنوان » (٢) فيه نظر ، ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى الاطلاع على ما وراءه ، لأن من أراد النهاية في البحث فليبه بالمدونات ، ومن أراد المجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي ، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن

(١) مقدمة الكتاب ص : ٤٩ .

(٢) مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

حجر . لأن جاز أن يشتد أحد الكتابين يكون تراجمه كالعنوان . فكتاب
« تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا القدر ، والله أعلم .

٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب
كتاب « تهذيب الكمال » للزبي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان
اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته
المالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد الزبي
استيماهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمروف منهم إذا كان
الراوي مكثرًا .

٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الناب .

٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على
التقدم في السن والحفظ والاستناد والقرابة وما إلى ذلك .

٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق
ولا تجريح .

٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الائمة في التجريح والتوثيق
من خارج الكتاب .

٨ - أورد في بعض المواضع بعض كلام الأصل بالني مع استيفاء
المقاصد ، وقد زيد بعض الألفاظ اليميرة لمصلحة .

٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

عدم حذف ذلك .

١٠ - لم يحذف من تراجم رجال « تهذيب الكمال » أحداً .

١١ - زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر .

١٢ - زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدره بقوله (قلت) فليتنبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة .

١٣ - التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (من - سي - س) كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه) .

١٤ - حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه . وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة ، وألح على الرواية عن الثقات ، و الترجمة النبوية أي السيرة النبوية .

٥ - زاد بعض الزيادات التي انفصلها من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي وكتاب « إكمال تهذيب الكمال » لملاء الدين مُصلطلي .

قلت : وقد تلخصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب (تهذيب الكمال) من مقدمته التي قدم بها لكتابه « تهذيب التهذيب » ^(١) فليراجعها من له شوق لقراءة كلام الأئمة ففيها فوائد كثيرة .

(١) انظر المقدمة المذكورة من ص : ٣ - ٩ ابتداء من قوله : « فاستخرجت الله تعالى في اختصار التهذيب ... »

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة «كتاب تبرير تصنيفه له
بمسد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تذهيب واختصار كتاب
« تذهيب الكمال » للحافظ الزبي ، قال : إن كتاب الكاشف غنم مجرداً أقراجه
إنما هي كالننوان ، وأما كتاب « تذهيب التذهيب » فقد أطل الله علي البارة
فيه ولم يزد على ما في التذهيب غالباً إلى آخر ما قل رحمه وهذا نص ما قاله :

« ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالننوان
تنشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سببه
« تذهيب التذهيب » أطل فيه البارة ، ولم يمتد ما في التذهيب غالباً ، وإن
زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض الترجمين ،
مع إهمال كثير من الوثائق والتجريح اللذين عليها مدار التضمين
والصحيح ، (١) .

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب « تذهيب التذهيب » للحافظ ابن
حجر كتاب قيمٌ عرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً
واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار ، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات
الأصل ، وحرر وهذب واستعان - مع اطلاعه الواسع - بمسدد من الصفات
في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ،
وأجزل مثوبته .

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتذهيب
كتاب الحافظ الزبي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تذهيب التذهيب »
للذهبي ، لليزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة
كتابه « تذهيب التذهيب » .

(١) مقدمة « تذهيب التذهيب » ص : ٣ .

وما قاله الحافظ عن كتابه الكاشف ، فقد ذكرت ما فيه قبل قليل .

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب الزري فأخل بكثير من مقاصده ، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مسح ابن حجر كتاب الزري وأفسده ، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين ، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال . فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتذهيب هو هذا . وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل . إذ من المعروف أنه لا تثني المختصرات عن أصولها في كل شيء ، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما يشق إلا هذا . مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر ، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لاسياً حذفه كثيراً من الأحاديث الموالى التي أوردتها الزري من روايته لأقره بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم .

٧- تقريب التذهيب هو كتاب مختصر جداً، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه « تذهيب التذهيب » في نحو سئس حجمه ، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه « تذهيب التذهيب » خاصة ، وأنه لم يبيح له طلبه أولاً . ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه انتقياً على وصف الكتاب من تعبير معينه .

قال رحمه الله - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه « تهذيب التهذيب » ، وأنه وقع من طلبه الفن موقفاً حسناً ، وأنه طال إلى أن تجاوز ثلث الأصل والثلث كثير - مايلي : « فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك أقله جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسفله بطليلته على وجه يحمل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة ، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بأخلص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، بجميع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكك من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التبريف بمصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه » (١) وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

١ - ذكر جميع التراجم التي في « تهذيب التهذيب » ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في « الكاشف » ، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في « التهذيب » .

٢ - رمز بالرموز التي ذكرها في « تهذيب التهذيب » نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة ، فقد رمز إليها في « التهذيب » بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (ع) . كما أنه زاد رموزاً لم يكن في « التهذيب » وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

(١) ملحقه تهريب التهذيب ص : ٣ - ٤ .

٣ - ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثني عشرة مرتبة ، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة . فعلى المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لس أو خطأ لأنه ربما اصطلاح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب .

٤ - ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثني عشرة طبقة أيضاً ، وينبغي لزماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب .

٥ - زاد على « التهذيب » فصلاً في آخر الكتاب يتلحق ببيان الجهات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً .

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم المبتدئين في الفن لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فإنه يعطي المراجع عبارة الأقوال فيه ، لكنه مضبوط جداً ، ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب ، ولذلك يتميز كتاب « الكاشف » للذهبي ، وكتاب « الخلاصة » للخزرجي على كتاب التقريب في هذا .
واقه أعلم ، وهذا نموذج من التراجم :

- « عبد الله بن عاصم الحيماني ، بكسر الميملة وتشديد الميم ، أبو سعيد البصري ، صدوق ، من المائنة / ق » .

- « القاسم بن الليث بن مسرور الرستقي ، أبو صالح ، زيل تينيس ،

تمة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة / م ، .

٨ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال :

ثم جاء الحافظ صني الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب « تذهيب التذهيب » ، للذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب « خلاصة تذهيب تذهيب الكمال » ، في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالعلبة الميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة « وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من « تذهيب تذهيب الكمال » وضبط ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفيات عديدة ، من الكتب المستمدة والفقول السندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق فإنه وكرمه آمين » (١) .

وقد مضى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ترجم للرواة المخرَّج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها ، وجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تذهيبه » نفسها .

٢ - ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تذهيبه لكنه راد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز » (٢) وتذكر مع الراوي

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٢) المراد بالتمييز حيث يقع اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب أي يرمز لرواها في هذا الكتاب ، والآخر ليس كذلك فذكره لتمييز بينها .

الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لروايتها في هذا الكتاب .

٣ - قسم الكتاب إلى كتابين ، الكتاب الأول ، وخصصه لتراجم الرجال ، والكتاب الثاني وخصصه لتراجم النساء . وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وثلاثة ، فالقسم الأول جملة في ترتيبهم على الأسماء ، والقسم الثاني جملة في ترتيبهم على الكنى وجملة فوعين ، وأما الخاتمة فجمعها من ثمانية فصول :

الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه ، أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة .

الفصل الثاني : فيمن تقدم اسمه .

الفصل الثالث : فيمن عرف بنسبه ، ولم يتقدم اسمه .

الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء .

الفصل الخامس : في الألقاب .

الفصل السادس : فيمن لقب بكنيته .

الفصل السابع : فيمن لقب بنسبته .

الفصل الثامن : في المبهات .

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : فيمن عرفت بابنة فلان وفيه فوعين :

النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها .

النوع الثاني : فيمن تقدم اسمها .

الفصل الثاني : في الألقاب .

الفصل الثالث : في المجهولات .

٤ - رتب الاسماء على الحروف لكنه ابتداءً حرف الهمزة بمن اسمه أحمد ، وحرف اليم بمن اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، « من اسمه عمر » وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل « فصل التفريق » ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا .

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة « تمييز » كما تقدم .

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطأ معينا كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » فأحياناً يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يمهله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك . وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها . وكثيراً ما يذكر عدة الأسانيد التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والنايب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

ولا يلخص أقوال الاثمة في الجرح والتمديد التي قيلت في صاحب الترجمة ، وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله « وثقة فلان » أو « ضعفه فلان » ، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على

ذلك ولا على غيره من الامور المهمة في مقدمة الكتاب . ولو ذكره لكان أولى .

كلمة أخيرة في الكتاب :

لا شك أن الخرزجي رحمه الله تعالى قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب « تذهيب التهذيب » للذهبي ، لكن بلاحذاً عليه أمران جديران بالاهتمام ، الأول منها عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح ، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية لأن من النيات الرئيسية للمراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق . وأما الأمر الثاني ، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً ، وهذا النقص وإن لم يكن مثلاً الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم ، لذا فإن كتاب « الكاشف » للذهبي و « تقريب التهذيب » لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق ، وذكر سنة الوفاة .

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يخصصان أقوال أئمة الجرح والتمديد التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه ، فهذا كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص ، على حين أن الخرزجي ناقلاً فقط .

وهذه غايات من الكتاب :

١ - (خ م) زيد بن أنزوم بمجسّمين الطائي أبو طالب البصري الحافظ ، عن يحيى القطان ومسلم بن قتيبة ومناذ بن هشام ، وعنه (خ م) وثقه أبو حاتم ، قتله الزنج بالبصرة سنة - سبع وخمسين ومائتين .

٢ - (ت س) زيد بن طبيان الكوفي ، عن أبي فر ، وعنه ربي

ابن خرائش .

٣ - (ع) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حبيب ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المديني وابن مدين ، وتكلم فيه غيرهما . قال خليفة : مات سنة أربع وسبعين ومائة .

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس المَتَكِي بَشَاة ، أبو روح البصري ، عن يحيى بن يسر ، وعنه يحيى التتالان .

و - التذكرة رجال العشرة : لامي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي . (٧٦٥ هـ) .

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب « تهذيب الكمال » للمزي . بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأثرية وهي : « الموطأ » و « مسند الشافعي » و « مسند أحمد » و « المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خُسُرو من حديث أبي حنيفة » .

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأثرية المذكورة ورمز لملك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة (فه) ولأحمد (ا) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزي .

وعاينه من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمد أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأثرية المشهورة .

وهو كتاب جيد نافع ، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة ، لكنه لم

يطبع إلى الآن .

ز - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : الحافظ ابن حجر السقلافي .
هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات
الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزي
في تهذيبه .

وقد اطلع مؤلفه على كتاب « التذكرة » للحسيني واستفاد منه ، والنقط
منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه . لكنه تمعبه في بعض
أوهام ، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب « الذرائع عن مالك » الذي جمعه
الدارقطني ، وكتاب « معرفة الدين والآثار » للبيهقي ، وكتاب « الزهد »
لأحمد ، وكتاب « الآثار » لمحمد بن الحسن . والتي ليست في كتب أصحاب
المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني .

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه
« التذكرة » ، وزاد رمزاً واحداً هو « هـ » ، وهو رمز لكل راوٍ استبركه
نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه « الأيكال عن من في مسند أحمد من
الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال » .

وقد قال مؤلفه في مقدمته : ... وبأنضمام هذه المذكورات يصـيـر
(تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً إن شاء الله تعالى
لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة (١) وهو كما قال
رحمه الله وأتابه ، والحافظ الحسيني وأتباعها من علماء المسلمين .

(١) تعجيل المنفعة : ص : ١٢ ، وانظر المقدمة كلها من ص : ٨ - ١٢ فإنها مفيدة
في الشريف بالكتاب . هذا وقد طبع الكتاب بصر ، وعني بفره وتصحيحه
وعقيقه السيد عبد الله هاشم عراقي سنة ١٣٨٦ هـ .

٥ - المصنفات في الثقاف مُلصَّه

هذا النوع من المصنفات في الرجال ، أفرد مؤلفوه لتراجم الثقاف من رِواة الحديث ، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقاف ، وإفراد الثقاف من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل . يسر على الباحث معرفة الرواي الثقة من أقرب طريق .

والمصنفات في هذا النوع متعددة ، أشهرها .

أ - كتاب الثقاف : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الميخلي (٢٦١ هـ) (١) .

ب - كتاب الثقاف : لحمد بن أحمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ) .

وقد رتب مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة . وقد جمعه من ثلاثة أجزاء . جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة ، والجزء الثاني لطبقة التابعين ، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين .

هذا وينبغي التنبيه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق ، قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب : « إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً ، وخلفاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غير أحوالهم ، وطريقته فيه أنه

(١) لم يصنأ أصل الكتاب . وإنما وصل إلينا ترتيبه البستي ، فقد رتبته على حروف المعجم . وبدأه بمن اسمه أحمد ، ولا زال الترتيب مخطوطاً ، وهو في ٦٧ / ورقة ، انظر فهرس المخطوطات للصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة السورية - قسم التاريخ ٢ / ٩١ - ٩٢ .

يذكر مَنْ لم يعرفه بمرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، فينبغي أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن توثيقه الرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، وقد قال هو في أثناء كلامه : والمدل من لم يُعترف منه الجرح ؛ إذ الجرح ضد المدل ، فمن لم يعرف بمرح فهو عدل حتى يتبين ضده ، اهـ ، هذه طريقته في التفرقة بين المدل وغيره ، وواقفه عليها بمضمهم ، وخالفه الأكترون ، (١) .

٥ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لمر بن أحمد بن شاهين
(- ٣٨٥ هـ) .

وقد رتب مؤلفه على حروف المعجم ، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه . وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة (٢) .

٦ - المصنفات في الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة ، أفرد مؤلفوه الضعفاء خاصة ، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقات خاصة ، وذلك لأن كثيراً من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه ، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً ، وما أكثر من تكلم فيه ، ومن هذه المصنفات :

(١) الرسالة السطرنية ص : ١٤٦ . هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف الثانية بجيمر آباد الدكن في الهند .

(٢) لم يطبع الكتاب ، وإنما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بمصر ، ويألف من ٩٣/ ورقة ، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة .

أ - الضعفاء الكبير : البخاري .

ب - الضعفاء الصغير : البخاري أيضاً ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .

ج - الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط . هذا ويُعَدُّ النسائي من المُتَشَدِّدِينَ في جرح الرجال .

د - كتاب الضعفاء : لأبي جعفر محمد بن عمرو المُقَتِّلِي (٣٢٣هـ) ، وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والنسويين إلى الكُذِّب والوضع .

هـ - معرفة الجروحين من المحدثين : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد قدم له مؤلفه بمقدمة نفيسة ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ، وما يتعلق بذلك ... كما بين طريقته في تصنيف كتابه ، ويعتبر ابن حبان من المُتَشَدِّدِينَ في الجرح أيضاً .

و - الكامل في ضعف الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجُرْجَانِي (٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع ، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه ، وإن كان الكلام فيه مروداً ، وقسم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة ، ورتب التراجم على حروف المعجم .

ز - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي .

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم الجروحين . كما قال الحافظ

ابن حجر (١) . فقد اشتمل على / ١١٠٥٣ / ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رقت تراجمها ، وإن كررت بعض التراجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأسباب ، وهو مذكور في الأسماء . وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب الكامل لابن عدي من حيث المنهج . فقد ذكر فيه الذهبي كل من تكلم فيه ، وإن كان ثقة ، وإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم ، وقد قدم للكتاب مقدمة بين فيها منهجه ، وذكر بأنه صنفه بـ « كتابه » (المتني) في الضم ، وأنه طوّل فيه العبارة ، وزاد فيه عدة أسماء على (المتني) ، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم عن احتوائهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها .

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة السنة بـ «رموز المشهورة» ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو) .

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم ، ثم كنى الرجال ، ثم من عُرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة أو اللقب ، ثم مجاهد الاسم ، ثم في النسوة المجهولات ، ثم كنى النسوة ، ثم فيمن لم تُسم .

والكتاب مفيد جداً ، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم (٢) .

(١) في مقدمة « لسان الميزان » ١/٤ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وآخر طبعة هي طبعة عيسى الباني الحلبي بصحيف علي محمد الجبلاوي وذلك سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م في أربعة مجلدات .

ح - لسان الميزان : للحافظ ابن حجر السفلائي .

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب « ميزان الاعتدال » التراجم التي ليست في كتاب « تهذيب السكال » وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها .

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من ذيل الحافظ المراقي على الميزان ، رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه المراقي .

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من « ميزان الاعتدال » للذهبي ، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه (١) .

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من « الميزان » ثم سردها في فصل الحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب متوعبا لجميع الأسماء التي في « الميزان » كما قال (٢) .

وقد قال المؤلف رحمه الله في أول هذا الفصل : « فصل في تجميع الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في « تهذيب السكال » وقد جعلت لها علامتها في التهذيب ، ومن كتبت قبالة (صح) فهو من تكام فيه بلا حجة . أو سورة (مخ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، بين

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ٤/١ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٤٩٨/١ .

(كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف (١) ، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه النهي في (الكشف) ذكرت له ترجمة مختصرة ينتفع بذلك من لم يحصل له (تهذيب السكال) وبالله التوفيق ، (٢) .

ثم قال رحمه في آخر هذا الفصل : « آخر التجريد ، وفائدته أمران ، الأول : الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل (٣) ، والثاني : الإعانة إن أراد الكشف عن الروي ، فإن رآه في أصلنا فذاك ، وإن رآه في هذا الفصل ، فهو إما ثقة ، وإما مختلف فيه ، وإما ضعيف . فإت أراد زيادة بسط نظر في (مختصر التهذيب (٤)) الذي جمعته ، ففيه كل ما في (تهذيب السكال) للزبي من شرح حال الرواة وزيادة عليه ، فإن لم يحصل له نسخة منه (فتذهيب التهذيب) للذهبي فإنه حسن في بابه ، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور (٥) » .

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم ، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر

(١) لقد حذف ناصروه الكتاب كل هذه الرموز للهمة جداً ، كما جدوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى ، فلا أدري ما البب !!... فصار يرد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء .

(٢) لسان الميزان ٦ / ٤٩٨ .

(٣) أي في كتاب « ميزان الاعتدال » .

(٤) للهي « تهذيب التهذيب » .

(٥) لسان الميزان ٦ / ٨٦٦ . قلت : قد أجد الحافظ ابن حجر رحمه الله النجسة ، ما الذي يوجبنا ويوجهه إلى كل هذا ، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه ، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا غناء البحث هنا وهناك والله أعلم .

الكنى ورتبها على الحروف أيضاً ، ثم البهات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول ،
الأول المنسوب ، والثاني من اشهر بقيلة أو صنعة ، والثالث من ذكر
بالإضافة .

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء ، طبعة دائرة المعارف الثمانية في
الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٧ - المصنفات في رجال بحدود مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والعلماء
ومشاهير الرجال من السمرات والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة
بعضها . سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها . ووجهوا
عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال
الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر ، لذا تعتبر مرجعاً من المراجع في تاريخ
الرجال ، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف .

وقد صنف كتب كثيرة في هذا . وسأقتصر على ذكر ما طبع منها
بإختصار .

أ - تاريخ واسط (١) : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ "بختل"
الواسطي (- ٢٨٨ هـ) .

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس (٢) : صاحب الأصل أبو العرب

(١) طبع مطبعة المعارف في بغداد . بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٢ م .

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر ، بتحقيق علي الشاذلي ونعيم حسن الياني سنة ١٩٦٨ م .

محمد بن أحمد القيرواني (- ٣٣٣ هـ) . وقد اختصره أبو عمر
أحمد بن محمد المافري الطلنكي (- ٤٢٦ هـ) .

ج - تاريخ الرقة ^(١) : لمحمد بن سعيد القشيري (- ٥٣٤ هـ) .

د - تاريخ داريا ^(٢) : لأبي عبد الله عبد الحيار بن عبد الله الخولاني
الداراني (- ٣٧٠ هـ) .

هـ - ذكر أخبار أسبهان ^(٣) : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
(- ٤٣٠ هـ) .

و - تاريخ جرجان ^(٤) : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي
(- ٤٢٧ هـ) .

ز - تاريخ بغداد ^(٥) : لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(- ٤٦٣ هـ) .

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم .

-
- (١) طبع الكتاب بمطابع الإصلاح في مدينة مكة بتحقيق طاهر التمامي .
(٢) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق . بمطبعة التزقي . تحقيق سعيد الأمان سنة
١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
(٣) طبع في لندن ، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م كما طبع بجيز آباد الدكن بالهند .
(٤) طبعته دائرة المعارف الثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن الطلي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
(٥) طبع بمطبعة السادة في مصر وعرضه الخاني وبع في ١٤ جزءاً ، وبع ٧٨٣١ /
ربعة منها / ٥٠٠٠ / ترجمة خاصة بالمحدثين ،

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأُسَيد

مراحل دراسة الأسانيد

نمبر :

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها ، لأن الجاهلذة من أئمة الحديث وتقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تأمين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الناهضة ، لذا قد كفينا مؤنة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها ، وأعطاوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون ، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها ، وإلا صرفنا كمن يكيل البحر ! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئاً .

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها - ومتونها أيضاً - ما يلي :

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما ، أي صحيحي البخاري ومسلم .

فقد اترم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لإخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين ، كما أنها خالية من المال القاذرة الخفية التي تقدح في صحة الحديث .

فوجد الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث ، ولا حاجة إلى البحث في إسناده ، لأن الناية من البحث في الإسناد إغنا هو

الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته .

ولا تنتر بما يشبه بعض الناس - بلسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما ، ويمزقون ذلك إلى نتيجة بحتمهم العلمي الذي قوصلوا إليه ، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه ، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للمعقل - أي عقلم - أو لتعاليم الطب (١) . أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات .

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتقبوا أئمة الحديث ويدينوا أخطاءهم . ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر :

وإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانه لآتٍ بما لم تستطعهُ الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام . وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه ؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام ، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنقحة ، والكتب ذات النواوين الخادعة . التي ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبيح المذاب ، ويدسون في نساياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب ، فويل لهؤلاء مما كفت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون .

(١) كرد حديث عسر الدبب قبل نزع وإفائه ، إذا سقط في الضراب ، بحجة أنه يخالف لتعاليم الطب . أو أن النبي قاله بصفته البصرية ، لا على أنه من الوحي وكل ذلك من هوسات العقل ووسوس الشيطان للظلمن في السنة والتفت من أحكامها .

فتارة يسمون كتبهم باسم « أضواء على السنة الهمدية » ، أو دافع عن الحديث (١) ، وأخرى يسمونها « الأضواء القرآنية في اكتناح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها » (٢) . وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض ، نسأل الله العافية وحسن العاقبة .

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث :

أ - قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم : « وإنا يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً ، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح » (٣) .

ب - قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها : القبول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم

(١) كتاب سود صفحاته شخص يسمى « عمود أبو ربة » وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون ، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حزة في كتاب سماه « ظلمات أبي ربة » والشيخ عبد الرحمن اللامي في كتاب سماه « الأنوار الكاشفة » .

(٢) كتاب افتقرت تطعيم مقرياته بدا من سمي عنه « اليد صالح أبو بكر » وطبع في مصر سنة ١٩٧٤ م وزعم فيه أن في صحيح البخاري / ١٢٠ / حديثاً مكذوباً من الإسرائيليات ، سود الله وجهه يوم يبيض وجوه وتسود وجوه . وأني بكلام لا أثر فيه لعل ولا دين ، ولو كان لسنة النبوة من يحسبها لا أقدم هذا للأجور الآثم على هذا العمل الخبيث .

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٠/١ .

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالها فيما سبق (١) .

فإن الصلاح لم يكتب بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا لمعري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بد ذلك : «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل التمدد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي مرفوعة عند أهل هذا الشأن» . فلا يتوهم أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدھا فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستنتج من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الإجماع على تلقياها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح البقيث) عن أبي إسحاق الأسفرائيني أنه قال : « أهل السنة يعمون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها مجال ، وإن حصل فذلك لاختلاف في طرقها وروايتها » انظر فتح البقيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالإجماع في نهاية الأمر حتمس على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في اليسر منها ليس في تصنيفها أو عدم موتها ، وإنما في أمور نية يرفعها أهل الفن ، فكل ما يشار آذن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تنوير لليلة أسكر الائمة والباحثين .

إليه ، وافته أعلم . (حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية ، مضمونه : أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأئمة بالقبول عن جماعات من الأئمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة الرضوي من الحنفية ، قال : « وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم ، كأبي إسحاق الإسفرائيني ، وابن ثورك » ، قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف طامة ، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً ، فوافق فيه هؤلاء الأئمة (١).

٢ - المؤامرات التي في كتاب التزمّت صمته :

والكتب التي التزمت لإخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها :

١ - الزيادات والتهات التي في المستخرجات على الصحيحين :

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التهات لأحاديث الصحيحين

أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة

قال ابن الصلاح : « وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني ، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب أبي بكر البرقاني ، وغيرها ، من تمة لمخوف ، أو زيادة شرح ، في كثير من أحاديث الصحيحين » (٢).

(١) الباعث الحديث ص : ١٧ .

(٢) علوم الحديث ص : ١٧ . أي وكذلك يمكن في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة ... من تمة الخ .

ب - صحيح ابن خزيمة :

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة ، لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة قط .

قال ابن الصلاح : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » (١) .

وقال السيوطي : « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك » (٢) .

ج - صحيح ابن حبان :

وهو المسمى بـ « التفاسيم والأنواع » .

وقد قيل : إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ، ابن خزيمة فإن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فثبت غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً كما قال الحازمي ، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق (٣) .

(١) علوم الحديث ص : ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه ... الخ كما يدل عليه السياق .

(٢) تعريب الراوي ١/ ١٠٩ .

(٣) انظر تعريب الراوي ١ - ١٠٨ .

د - صحيح ابن السكن (١) :

ويسمى بـ « الصحيح النقي » وبـ « الدين الصحيح المأثورة » عن رسول الله ﷺ ، وهو كتاب محذوف الأسانيد ، وقد جعله مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، ضمنه ما صح عنه من السنن المأثورة (٢) .

هـ - المستدرک علی الصحيحین للحاکم :

قال ابن الصلاح : « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه « المستدرک » أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابها ، أو على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منها .

وهو واسع الخلو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به ، (٣) وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة ، وقيل إنه عاجلته المنية لئلا أن يبعض أكثره ، فلم يفر له تنقيحه .

قال بدر الدين بن جماعة : « إنه يتنبع ويحكم عليه بما يليق بماله

(١) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ،

توفي مصر (- ٤٥٣هـ) .

(٢) انظر الرسالة للخطبة ص : ٢٥ .

(٣) علوم الحديث ص : ١٨ .

من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب ، (١) .

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة ، وحكم عليها بما يليق بمجالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنعارة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرک أحاديث سكّتها عنها الذهبي ، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بمجالها (٢) .

٣ - الأحاديث التي نصّ الأئمة المضمرون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة المتبعة المشهورة ، كسنة أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنة النسائي ، وسنة الدارقطني ، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ، ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزموا بإخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحته أحد الأئمة ، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح ، كما في سؤالات أحمد بن حنبل ، وسؤالات ابن ميمون وغيرهما ، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث (٣) .

(١) انظر الطيّد والإيضاح ص : ٣ .

(٢) راجع الطيطة رقم (١) صفحة ١١٧ من هذا الكتاب .

(٣) انظر الطيّد والإيضاح ص : ٢٨ .

٤ - المصاحبات التي حكم عليها المومنون وجنوا مراتبها :

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها ، وحكموا عليها بما يليق بمجالها ، وبينوا مراتبها ، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع . وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام متمتع من أئمة الحديث ، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه ، فإننا نستنتج بدراسة الأئمة وحكمهم عليها ، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها ، وذلك مثل الأحاديث التي حمها الترمذي أو ضعفها ، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع (١) .

(١) ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحث في أسانيدها أبداً ، بل إن ذلك من حق المتكبر في هذا الفن لا سيما إذا وجد للأئمة كلاماً متعارفاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يخالف ذلك الحكم . فلا بأس بالبحث والتدقيق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كإبن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع . لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته ، وليس ذلك لسلك دعي متطفل . ونحن بهذه المناسبة أن أقل ما قلّه الخوازي في (فتح البعث) تعليقاً على كلام إبن الصلاح القبي لا يرى التصريح من حق التأخرين في زمنه فما بعده ، قال الخوازي :

« ولعل إبن الصلاح اختار حكم المادة فلا يتطرق إليه بشر للثبوت ممن يزاحم في الروتب على الكتب التي لا يتهدي للكشف منها ، والوظائف التي لا تبرا فتمت بمبارتها .

وللمحدث رجال يعرفون به وللبواوين مكتب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المثل : الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ، ورحل إلى الدائن والفرى ، وحصل أصولاً ، وعلق فروعاً من كتب المائيد والمثل والتواريخ التي تهرب من ألف تصنيف =

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والملاء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها .

وهي كثيرة جداً ، فلي الملاء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشعروا .
عن ساعد الجد ، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة ، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنعه الأئمة الاقدمون ، وضائق أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث ، فيتبع ما فيه من الأحاديث ، فيدرس أسانيدها .
ويحكم عليها بما يليق بمجالها ، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة ، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز .

ولعل بعض الجاسسات الاسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية ، فتكون ممن قال ففعل .

طريقة دراسة الروايات

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي :

= فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك . وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الرمان . أو من نحلى بلؤلؤ وسرجان . أو بقباب ذات ألوان ، فصل تمرير حديث بالآفك والنيان ، وجعل منه لعبة للبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم حديث بل ولا انسان . واه مع الجهالة أكل حرام . فان استعله خرج من دين الاسلام انتهى » انظر فتح الميت للسخاوي . ٤١ / ٤٠ / ١

١ - المدالة في الرواة .

٢ - الضبط في الرواة .

٣ - الاتصال في السند .

٤ - عدم التذوذ في السند واللقن .

٥ - عدم العلة في السند واللقن .

فإن دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد أو تحقق بعضها ، ليُثبت الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة ، ويُشترَف مرتبته .

لذلك فإن أول عمل يبدأ به لدراسة الاسناد - في ضوء ما تقدم - هو البحث في تراجم رجال الاسناد ، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم ، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الاسناد أو عدم وجودهما .

كيفية افراج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث أنواع الكتب المؤلفة في الرجال ، أن أئمة الحديث صنّفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة ، وجمّلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب ، أو في ضمّها للرواة عامة ، أو اقتصرها على رواة مخصوصين بكتب معينة ، أو على تراجم الثقات فقط ، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك .

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيها إذا كانت فيه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن شكّم فيه ، أو من بلدة بينها أو من طبقة بينها .

ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق .

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم ، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر ، وهكذا حتى يجده .

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال : هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي : أخبرنا إسماعيل بن مسمود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المم ، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن جده الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة علية إلا باذن زوجها ، (١) .

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وم :

- ١ - إسماعيل بن مسمود .
- ٢ - خالد بن الحارث .
- ٣ - حسين الممّسّم .
- ٤ - عمرو بن شعيب .
- ٥ - شعيب (والد عمرو) .

(١) سنن النسائي : ٤٩/٥ .

٦ - جد الله بن عمرو (أبي ابن السلس) .

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم ، نقول : بما أن هذا الاستناد في سنن النسائي ، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة ، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب ، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي :

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر .

٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً .

٣ - الكاشف للذهبي .

٤ - خلاصة تهذيب التهذيب الكمال للجزري ، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم .

ولنأخذ كتاب « تقريب التهذيب » ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو :

١ - إسماعيل بن مسعود : نقتض عن اسمه « إسماعيل » في حرف المعزة ، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (١ / ٦٥) لكن اسمه « إسماعيل بن أبان » إذن قلب عدة أوراق لترى من اسم أيسنه مسعود فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه « إسماعيل بن مسعود » هما : « إسماعيل بن مسعود الزُّرِّي » و « إسماعيل بن مسعود الجعدي » ، لكن نستطيع أن نميز « إسماعيل بن مسعود » الذي هو شيخ النسائي بأنه « الجعدي » من أمرين ، أولهما أن المؤلف رمز بمحرف (س) ل « الجعدي » ، وسنرى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في سنته ، على حين أنه رمز ل « الخوري » بمحرف (ص) ومثل أنه أخرج له النسائي في مسنده على نقط .

وثانيها أنه قال عن (الزرقى) إنه من الطبقة الخامسة ، وهي طبقة سنار التابعين ، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ حدثنا ، وهو من طبقة سنار الآخذين عن تبع الأتباع ، وقل عن الجحدري ، إنه من الطبقة الماشرة ، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢ - خالد بن الحارث : نقش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه د خالد ، في (١ / ٢١١) إلا أنه د خالد بن إياس ، فنجد بنظرنا بدمه بمدة تراجيم ، فقرأه بدمه أريج تراجيم في آخر الصفحة ذاتها ، وهو د خالد بن حارث المخبني ، ولا يوجد من اسمه د خالد بن الحارث ، غيره في رجال الكتب الستة .

٣ - حسين المثلث : نبث عن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١ / ١٧٣ ، هذا العنوان : د ذكر من اسمه الحسين ، وبما أن الشخص الذي نبث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك بنينا علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نمش عليه ، وباستعراض من اسمهم (حسين) نمش على د حسين الملم ، في : ١ / ١٧٥ واسمه د حسين ابن ذكوان الملم ، وكلمة د المثلث ، يقال لمن يعلم الصبيان .

٤ - عمرو بن شعيب : نبث عن اسمه د عمرو ، في حرف (الدين) فنجد في : ٢ / ٦٥ هذا العنوان د ذكر من اسمه عمرو بفتح أوله ، فنبت من اسم أبيه شعيب فنجد في : ٢ / ٧٢ ، وهو عمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

٥ - شعيب (والد عمرو) : نبث عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١ / ٣٥١ ، وبما أننا عرفنا اسم أبيه

وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة أبيه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجد في ١ / ٣٥٣ ، قال عنه المؤلف :
 « شبيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت ،
 سماعه من جده » .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) : نبحث عن اسمه « عبد
 الله » في حرف (العين) فنجد في ١ / ٤٠٠ هذا العنوان :
 « ذكر من اسمه عبد الله » ثم نبحث عن اسم أبيه « عمرو »
 فنجد « عبد الله بن عمرو بن العاص » في ١ / ٤٣٦ ، وهو
 الصحابي المشهور .

البحث في هرات الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم ،
 تنتقل إلى مرحلة ثانية ، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال
 وضبطهم ، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال
 ترجمته ، ولناخذ الإسناد السابق نفسه مثلاً فنك ، ولنبدأ بـ (إسماعيل
 ابن مسعود) .

١ - إسماعيل بن مسعود :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٧٤ (ثقة) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ١٧٨ (ثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص : ٢٦ (قال أبو حاتم : صدوق)
 وفي الحاشية : وقال النسائي (ثقة) .

٢ - خالد بن الحارث :

أ - قال عنه في التقريب : ٢١١ / ١ - ٢١٢ (ثقة ثبت) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ٢٦٦ / ١ - ٢٦٧ قال أحمد : « إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة » ، وقال القطان : « ما رأيت خيراً منه ومن سفيان » .

ج - وقال في الخلاصة : ص ٩٩ - ١٠٠ : (قال النسائي : ثقة ثبت ، قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .

٣ - حسين المعلم :

أ - قال عنه في التقريب : ١٧٥ / ١ - ١٧٦ (ثقة ربما وم) .

ب - وقال عنه في الكاشف : (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : (وثقه ابن معين وأبو حاتم) .

٤ - عمرو بن شعيب :

أ - قال عنه في التقريب : ٧٢ / ٢ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ٣٣٢ / ٢ : قال القطان : إذا روى عنه ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتججنا به ، وقال البخاري : رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد : وعامه أصحابنا يحتجون به ، وقال أبو داود : ليس بحجة .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ٢٩٠ : قال القطان : إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأيوب عن نافع عن ابن

عمر ، ووثقه النسائي ، وقال الحافظ أبو بكر بن زيد : صح سماع عمرو
من أبيه ، وصح سماع شبيب من جده عبد الله بن عمرو ، وقال
البخاري : صح شبيب من جده عبد الله بن عمرو .

• - شبيب بن محمد (والد عمرو) :

أ - قال عنه في التقريب : ٣٥٣ / ١ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١٣ / ٢ - ١٤ (صدوق) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان) .

٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص :

صحابي مشهور ، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للمدالة والضعف .

فهرسة البحث في عمالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة
تبين لنا :

أ - أن الثلاثة الأول وم : إسماعيل بن مسعود (و (خالد بن الحارث)
و (حسين النعم) كلهم عدول ضابطون ، لأن أئمة الجرح والتعديل
وثقوهم ، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم . ومعلوم لدينا أن الثقة
هو المدل الضابط .

ب - وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة .

ج - وأن الرابع وهو (عمرو بن شبيب) مختلف في وثيقته ، لكن
من لم يوثقه لم يمتز ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما
عزنا ذلك إلى أمر خارج عن المدالة والضعف ، وهذا الأمر هو :

في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه ؟ وإذا كان سمع من أبيه ، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه ؟ فذلك زى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة .
والخلاصة أن عمرأ ثقة في نفسه . فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم .

د - وإن الخامس وهو (شبيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الأرجح . لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لبد الله بن عمرو . رواها شبيب وجادة ولم يسمها ، وإن كان المقصود بمجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لحمد صحة ، فيكون الحديث مرسلًا .

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن اتبيننا من بحث شرطي المدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث ، وهو : اتصال الاسناد ، فنقول :

- ١ - أما النسائي فقال : « أخبرنا » إسماعيل بن مسعود .
 - ٢ - وأما إسماعيل بن مسعود فقال : « حدثنا » خالد بن الحارث .
 - ٣ - وأما خالد بن الحارث فقال : « حدثنا » حسين المعلم .
- فهذه المبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسمع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا متصل .

٤ - وأما حسين المعلم فقال : عن عمرو بن شبيب .

و (عنتمه) هذه محمولة على الاتصال . لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً ، ويمكن لقائه بـ عمرو بن شبيب ، ومعلوم في التراجم بالأخذ عنه ، ومذكور في تلاميذه .

٥ - وأما عمرو بن شبيب ، فقد صرح بأن أباه حدثه . فالإسناد لا زال متصلاً .

٦ - وأما شبيب بن محمد بن عبد الله ، فقال « عن » عبد الله بن عمرو . وهنا الاشكال ، لأن شبيباً . ومُصف بالتدليس ، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلين (١) ، وهي الطبقة التي قال عن أهلها : إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وخرجوا لهم في الصحيح لأماتهم وقلة تدليسهم في جنتهم ما رويوا .

لذلك فأننا نَحْتَمِل تدليسه هنا ، ونَحْمِلُ الطعنة على الباع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله ، فالإسناد متصل إن شاء الله .

البحث عن الشذوذ والعدم وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعدم ، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند ، لأن الكشف عن الشذوذ والعدم إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الإطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها ، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها .

(١) في رسالة له في المدلين ، اسمها : تعريف أهل التدليس ، براتب الموصوفين بالتدليس .

وقد ذكر علماء المصطلح أن الملة تطرئ إلى الاسناد الذي رجاله ثقات ،
الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) . كما ذكروا أن وقوع الملة في
سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه (٢) .

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته
قال الخطيب البغدادي : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَع بين
طرقه ، ويُنْتَظَر في اختلاف رواته ، ويُسْتَبْرَح بكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في
الاتقان والضبط (٣) » .

وهذا كما ترى أمر صعب جداً . لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع
واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها ، أو على من ليس لديه القدرة على
ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها .

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن
أو الضعف أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آتفاً .

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسنادَهُ فهو كما يلي :

١ - إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات ، أي عمودون ضابطون . يعني
أن رجال الإسناد رجال الصحيح ، وإن كان بعضهم وما د عمرو

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الحديث للعلل ص : ٨١ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص : ٨٢ .

ابن شبيب وأبوه شبيب ، ليسا من أعلى رجال الصحيح ، بل هما
من أدنى رجال الصحيح .

٢ - إن سند الحديث متصل ، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنقبة
شبيب عن جده عبد الله بن عمرو .

٣ - لم يظهر لي - في حدود اطلاعي - شذوذ أو علة في سند هذا
الحديث أو مثله .

كما تقدم أقول إن الحديث « صحيح » لكن ليس في قوة أنواع
الصحيح ، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى
مراتب الحسن ، وافة أعلم .

هذا وقد روى الحديث - غير النصائي - الإمام أحمد في مسنده (١) .
وأبو داود في سننه (٢) ، وسكت عنه ، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود
فهو صالح للاحتجاج على المتد .

وقد قال الذهبي : « الحسن أيضاً على مراتب ، فأعلى مراتبه : بهز بن
حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ، وابن
إسحق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب
الصحيح » (٣) .

(١) المسند : ٢٠٧ / ٢ .

(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٢٩٣ / ٣ - ح ٣٥٤٧ .

(٣) تهذيب الراوي : ١٦٠ / ١ .

استعمال أكتاف الباحث في الاسناد بقوله :

« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد »

مرّ بنا أن كشف الالة والشذوذ في الحديث نقياً أو إثباتاً أمر صعب جداً ، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث ، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » ولا يتعجل فيقول « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث « صحيح » أو « حسن » ربما يوجد حديث آخر يمارضه في معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً ، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويبيّره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لنيره .

لأدّول في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

وقد قل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبراهة ، والحافظ الميمني في « مجمع الزوائد » وغيرها ، والظاهر أن الوقت لم يسفهم ليكتلوا النظر في كشف الشذوذ والالة ، فخرجوا من القول بأنه « صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح إن الحديث إذا قال عن حديث « إنه صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » دون قوله « صحيح » أو « حسن » ، قال ابن الصلاح : « قولهم » هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد « دون قولهم

« هذا حديث صحيح أو حديث حسن » لأنه قد يقال : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو مثلاً ، غير أن المصنف المتمدن منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدم فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم (١) .

سأل أفراميس في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الاسناد ، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة . هذا المثال من سنن الدارقطني وهو :

قال الدارقطني : « نا (٢) عبد الله بن محمد بن سعيد الجلي ، نا هاشم ابن الجعيد أبو صالح ، نا عبد الحميد بن أبي رواد ، نا مروان بن سالم ، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المؤلّدون أبناء سبأيا الأمم ، فوضوا الرأي ، فضلوا » (٣) .

(١) علوم الحديث : ص ٣٥ .

(٢) « نا » هذا مختصر من كلمة « حدثنا » وهو اصطلاح مسمى عليه أكثر سائر الحديث للاختصار .

(٣) سنن الدارقطني - باب النواذر والأحداث المخرقة - ١٤٦/٤ .

كيفية إخراج التراجم لهذا المصنف

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فترى أنه ولد سنة / ٣٠٦ هـ / وتوفي سنة / ٣٨٥ هـ / إذن هو متأخر في الزمن ، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة . فليتنا أول بحث عن مصدر آخر للتراجم ، فننظر إلى منطقة الدارقطني فترى أنه من حلة في بندا د تسمى دار القطن ، فهو بندا دي ، إذن فينلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بندا د ، ونحن نعلم أن الخطيب البندا دي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بندا د وعلمائها وأعيانها . وهو « تاريخ بندا د » ففتناوله ، وزاجع فيه في حرف « السين » ، فبين اسمه « عبد الله » ، نرى « عبد الله بن محمد بن سعيد الجلال » ، فنجدته في : ١٠ / ١٢٠ .

١ - عبد الله بن محمد بن سعيد الجلال : قال الخطيب « أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجلال » .

وقال الخطيب : « أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجلال فقال كان من الثقات ، ثم روى أنه مات سنة (٣٢٣ هـ) .

٢ - هاشم بن الجندب أبو صالح : لم أجده رجلاً فإطلعت عليه من كتب التراجم بمدا البحث والتحري الكثير ، والاستعانة ببعض الشايخ والإخوان فوسى أن نشر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى .

٣ - عبد الحميد بن أبي رواد : قال عنه الذهبي في الميزان : « صدوق مرجى كأيّاه (١) » ، وقدّمه الأمام يحيى بن معين وغيره ، وقال أبو

(١) ميزان الاحوال : ٦١٨/٢ .

داود ثقة داعية إلى الإرجاء . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وقال الدارقطني : لا يحتج به ويستبر به . مات سنة (٢٠٦ هـ) .

٤ - مروان بن سالم الجوزي : قال عنه الذهبي في الميزان : قال أحمد وغيره : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال أبو عروبة الحراني : يضع الحديث ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها (١) .

٥ - الكلبي (محمد بن السائب) : أبو النضر الكوفي النسابة المنير . قال عنه الذهبي في الميزان : عن ابن معين : ليس بثقة ، وقال الجوزجاني وغيره : كذاب ، وقال الدارقطني وجماعة متروك (٢) .

وقد خلاص أمره ابن حجر في « التقریب » فقال : « منهم بالكذب ، ورمي بالرفض » (٣) .

٦ - أبو صالح (بإدام) مولد أم هانئ : تابعي : قال عنه الذهبي في الميزان : ضعفه البخاري ، وقال النسائي : بإدام ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس به بأس (٤) . وكيفية الاعتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٤ / ٥٣٨ .

وقد خلاص الحافظ في التقریب القول فيه فقال : « ضيف

(١) المصدر السابق : ٩٠/٤ .

(٢) المصدر السابق : ٥٥٩/٣ .

(٣) هرب التهذيب : ١٦٣/٢ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٢٩٦/١ .

مدلس ، (١) .

٧ - أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر اللومي : صحابي مشهور .

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة ، وأما الثاني فلم نجده . وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء ، وأما الرابع فمتروك الحديث منهم بلوضع ، وأما الخامس فاتهم بالكذب ، ورمي بالرفض ، وأما السادس فضعيف مدلس .

نما تقدم يبين أن إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناده متروكين ، ومن اتهم بالكذب ، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف .

الكتب التي يستعان بها في كشف العذر والشذوذ

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث ، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب الملل » وطريقة كتب الملل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وذلك بذكر طرقها ، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها ، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم ، وهو مرتب على الأبواب ، وكتاب « الملل » للدارقطني ، وهو مرتب على السانيد .

وقد ينبج بعض المؤلفين في « الملل » نهجاً آخر ، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع ، لأنه لم يلقه ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « الملل ومعركة الرجال » فهذه الكتب يمكن

(١) هرب التهذيب : ١ - ٩٣ .

الاستماعة بها في كشف علل الحديث .

لكن حمل صف العلماء كتباً خاصة في مرفسة الأحاديث الشاذة ؛
والجواب عن ذلك أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات - والله أعلم - لكن
الشنوذ قبل ظهوره هو نوع من اللل ، ولذلك كثيراً ما يسل الأئمة ببعض
الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأول ، وهو أثبت ولوثن
منه ، والحقيقة أن اللل أعم من الشاذ . فالشنوذ نوع من اللل كالاستطراب
والقلب ، والله أعلم .

وهذه أشهر المصنفات في اللل :

- ١ - علل الحديث لابن أبي حاتم .
- ٢ - اللل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .
- ٣ - اللل لابن المديني .
- ٤ - اللل الكبير ، واللل الصغير ، للترمذي .
- ٥ - اللل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، وهو أجمعها
وأوسعها .

مجموعة المراحل في دراسة الإسناد

- ١ - إخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم .
- ٢ - يتبعه بشكل خاص - لكشف اتصال السند أو انقطاعه - إلى ما يلي :
- أ - مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم ، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم .
- ب - تراجم المدلسين لا سيما إذا عمنوا ولم يصرحوا بالجامع .

ج - أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم ،
مثل : « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع
من فلان » .

٣ - يلاحظ بالنسبة لمدالة الرواة وضبطهم ما يلي :

أ - ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة - سواء ما يتعلق منها بالمدالة
أو الضبط - وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها .

ب - تناقض الجرح والتعديل في راوٍ واحد . وكيفية العمل بهذا
التعارض .

ج - قائل ألفاظ الجرح والتعديل . وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د - التشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة .

هـ - أقوال الأقران في بعضهم .

٤ - ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب اللال : لكشف اللجة
والشذوذ أو عدمها .

٥ - استحصان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث :

« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

خاتمة

هذا ماير الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد .
وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لمد حاجة الباحثين في هذا الموضوع .
كما أسأله تعالى أن يجعله خالماً لوجهه الكريم . وأن ينفع به طلبة العلم
عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب .

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة
من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، وذلك بين المغرب والمشاء من يوم
السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة
وآلف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية . اللهم لك الحمد كما
يتبني لجلال وجهك وعظيم سلطانك . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله
وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

وكتب

محمد الطحال

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إحياء علوم الدين ، للنزالي . تصور دار المعرفة بيروت .
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذيّل الاصابة ، ط مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤ - أسد النابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . ط مكتب الشهاب - القاهرة سنة ٩٧٠ م .
- ٥ - أسنى المطالب للحوت . ط مصطفى محمد - الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٦ - الاسماء المبهمة في الانباء المحكة للخطيب البندادي (مخطوط) .
- ٧ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، ط مصطفى محمد - القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٨ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، نشر دار الفكر - بيروت .
- ٩ - البنية في ترتيب احاديث الحلية للتهاري - نشر الخانجسي - ط دار التأليف - القاهرة .
- ١٠ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط دائرة المعارف اللبنانية الهند سنة ١٣٦١ هـ .
- ١١ - تاريخ أسماء الثقات من نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بدمشق) .
- ١٢ - تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للمزي ، نشر الدار القبية بالمسند سنة ١٣٨٤ هـ .

- ١٣ - تدريب الراوي للسيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - ط دار
السعادة بمصر - ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ .
- ١٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي ، تصور دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٥ - تذهيب التذهيب للذهبي ، (مخطوط) .
- ١٦ - تسجيل المنفعة لابن حجر ، ط القاهرة ، بناية عبد الله هاشم الباني
سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٧ - تعريف أهل التقديس بمراتب الوصوفين بالتدليس ، لابن حجر ط
المحمودية التجارية - القاهرة .
- ١٨ - تقريب التذهيب لابن حجر ، نشر محمد سلطان غنكاني - تحقيق عبد
الوهاب عبد اللطيف .
- ١٩ - التقييد والإيضاح للمراقي . بذيل علوم الحديث - ط الأولى -
القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠ - التلخيص الجليل لابن حجر ، ط شركة الطباعة الفنية - القاهرة
سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢١ - تمييز الطيب من الخبيث لابن اللديع ، ط محمد علي صبيح - القاهرة
سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٢ - تذهيب الكمال للزبي (مخطوط) .
- ٢٣ - تذهيب التذهيب لابن حجر ، ط دائرة المعارف المئوية في الهند سنة
١٣٢٥ هـ - تصور دار صادر بيروت .
- ٢٤ - اللغات لابن جبان ، ط دائرة المعارف المئوية - الهند .
- ٢٥ - الجامع الصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، ط السامنية -
القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

- ٢٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير ، ط مصطفى محمد -
القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ط دائرة المعارف المانية - الهند .
- ٢٨ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال للخزرجي . ط البرية بولاق - القاهرة
سنة ١٣٠١ هـ .
- ٢٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، ط الفجالة - القاهرة
سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٠ - ذخائر الموارث للناقلي . ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية
سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣١ - الرسالة المستطرفة للكناني ، نشر دار الفكر بدمشق - ط انشائه
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٢ - سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد - تصوير دار إحياء
السنة النبوية .
- ٣٣ - سنن النسائي ، ط مصطفى البابي الحلبي ، ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٤ - سنن الدارقطني ، ط دار الحسن للطباعة - القاهرة - نشر عبد الله
هائم الباني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٥ - شفرات الذهب لابن الماد ، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت .
- ٣٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تصوير دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٣٧ - ظفر الأمانى للكنوي ، ط لكتنو - الهند .
- ٣٨ - عشرون حديثاً من صحيح البخاري للشيخ عبد الحسن العباد ، ط

- السلفية - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٣٩ - عشرون حديثاً من صحيح مسلم للشيخ عبد الرحمن العباد ، ط السلفية
- ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩١ هـ .
- ٤٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ، تحقيق : د / نور الدين عتر ، نشر
المكتبة العلمية - ط الأصيل بحلب .
- ٤١ - فتح النيث للسخاوي ، ط العاصمة بالقاهرة - ط الثانية - نشر
المكتبة السلفية - المدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٤٢ - فهرس أحاديث مسلم القولية ، ملحق بصحيح مسلم لحمد فؤاد عبد
الباقى ، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٤٣ - الفوائد المنتخبة الصحاح والزرائب للحسيني ، تخريج الخطيب
(مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية .
- ٤٤ - الفوائد المنتخبة الصحاح والزرائب للمهرواني ، تخريج الخطيب (مخطوط)
ومنه أجزاء في الظاهرية .
- ٤٥ - فيض القدير . مع الجامع الصغير للنناوي ، ط مصطفى محمد -
القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٤٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ط الميمنية - القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
- ٤٧ - الكاشف للذهبي ، ط دار النصر للطباعة - ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٩٢ هـ .
- ٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس للمجلوني ، تصوير دار إحياء التراث
الربيعي - بيروت سنة ١٣٥١ هـ .
- ٤٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ، ط دائرة المعارف الثانية - الهند
سنة ١٣٥٧ هـ .

- ٥٠ - لسان الميزان لابن حجر ، ط دائرة المعارف الثانية - المنشد
سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٥١ - لسان العرب لابن منظور .
- ٥٢ - مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية
لشيخ عبد النفار حسن (على الآلة الكاتبة) .
- ٥٣ - مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية -
الشيخ عبد النفار حسن . (على الآلة الكاتبة)
- ٥٤ - المستدرك على الصحيحين للحاكم ، تصوير بيروت ، نشر مكتبة النصر
الحديثة - الرياض .
- ٥٥ - مسند الحليدي ، ط الأولى - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -
كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٥٦ - مسند الامام أحمد - تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر بيروت
عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
- ٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، غفيف من المستشرقين ،
تصوير بيروت عن ط لندن .
- ٥٨ - المتن عن حمل الأسفار في الأسفار العراقي ، بذييل الاحياء ، تصوير
دار المعرفة - بيروت .
- ٥٩ - مفتاح الصحيحين للتوقادي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت
سنة ١٣٩٥ هـ .
- ٦٠ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للفهري ، ط السعادة - نشر
الخانجي - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

- ٦١ - مفتاح الموطأ للمحق بالوطأ ، ل محمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى الباني
الخلي - القاهرة سنة ١٣٢٠ هـ
- ٦٢ - مفتاح سنن ابن ماجه - الملقح بسنن ابن ماجه ، ل محمد فؤاد عبد
الباقي - ط عيسى الباني الخلي - القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ٦٣ - مفتاح كنوز السنة للسقزقي (ا.ى. وثنسك) نشر المرحوم
محمد فؤاد عبد القاني - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٦٤ - اللقاصد الحسنه للسقزوي ، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق
وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط القاهرة .
- ٦٥ - موطأ مالك ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى الباني الخلي
القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٦٦ - ميزان الاعتدال للذهبي ، ط عيسى الباني الخلي - تحقيق علي محمد
البجاري - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٦٧ - نصب الرابة لأحاديث المسداية لازيلي ، ط دار الامون - القاهرة
سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٨ - هدي الساري لابن حجر ، ط السلفية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

فهرس الموضوعات

صفحة	
٣	خطبة الكتاب
٧	المقدمة
٩	تعريف التخريج : تعريفه لغة
١٠	التخريج عند المحدثين
١٢	تعريف التخريج اصطلاحاً - شرح التعريف
١٤	أهمية التخريج وفائدته ووجه الحاجة إليه
١٥	لمحة عن تاريخ التخريج
١٨	أشهر كتب التخارج ، والتعريف ببعضها
١٩	التعريف بكتاب « نصب الرأفة لأحداث الهداية »
٢٥	التعريف بكتاب « النراة في تخريج أحداث الهداية »
٢٨	التعريف بكتاب « التلخيص الحبير في تخريج أحداث شرح الوجيز الكبير »
٣٢	التعريف بكتاب « المنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار

صفحة	
٣٥	الباب الأول
	طرق التخريج
٣٧	خطه العمل في تخريج الحديث
	مقدمة تمهيدية في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأسير في تخرجه
٣٩	الفصل الأول
	الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة
	مق يُلجأ إلى هذه الطريقة ؟ الكتب التي يستعان بها
٤٠	الكلام على المسانيد
٤١	أسماء أشهر المسانيد
٤١	مسند الحنفي
٤٣	مسند الامام أحمد بن حنبل
٤٥	الكلام على المعاجم - أسماء أشهرها
٤٧	الكلام على كتب الأطراف عامة
٥١	الكلام على كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .
٥٧	الكلام على كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث »
٦٣	الفصل الثاني
	الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
	مق يُلجأ إليها ؟ المصنفات الساعده فيها .

	صفحة
كلمة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس .	٦٤
أسماء أشهر الصفات في الأحاديث المشتهرة .	٦٥
الكلام على كتاب المقاصد الحسنة .	٦٧
الكلام على كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث .	٦٨
الكلام على كتاب « كشف الخفاء ومزيل الإلباس ... »	٦٩
الكلام على كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »	٧١
الكلام على كتاب « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »	٧٢
المفاتيح والفهارس التي صنفاها العلماء لكتب غصوصة .	٧٦
الترغيف بـ « مفتاح الصحيحين » لتوقادي .	٧٧
الترغيف بـ « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب »	٨١
الترغيف بـ البُنية في ترتيب أحاديث الحلية »	٨٤
الترغيف بـ « فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية »	٨٦
الترغيف بـ « مفتاح الموطأ »	٨٨
الترغيف بـ « مفتاح سنن ابن ماجه »	٨٩
الفصل الثالث	٩١
الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دوراتها على الألسنة من أي جزء من مَن الحديث .	
الترغيف بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »	٩٢

صفحة	
١٠٥	مفاتيح وفهارس لكتب شتى
١٠٧	الفصل الرابع
	الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .
١٠٨	من يتلجأ إلى هذه الطريقة ؟
١٠٨	بماذا يستعان من الكتب في هذه الطريقة ؟
١٠٩	القسم الأول من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة وأنواعها .
١١٠	الكلام على الجوامع - أسماء أشهرها .
١١٠	التعريف بالجامع الصحيح للبخاري .
١١٤	المتخرجات على الجوامع - معنى المتخرج .
١١٥	مواقفة المتخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب .
١١٥	عدد المتخرجات على الصحيحين .
١١٦	الكلام على « المستدركات على الجوامع » - معنى المستدرک .
١١٦	ترتيب مستدرک الحاكم .
١١٧	الكلام على المجاميع - أسماء أشهرها .
١١٩	الكلام على الزوائد - المعنى المقصود بالزوائد .
١١٩	أشهر كتب الزوائد .
١٢٠	التعريف بكتاب « مفتاح كنوز السنة » .
١٣٠	القسم الثاني من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة ، وأنواعها .
١٣١	التعريف بـ « السنن » - أسماء أشهرها .
١٣٣	أسماء الكتب التي اشتمل عليها سنن أبي داود .

صفحة	
١٣٤	التعريف بالمصنفات
١٣٤	الفرق بين « المصنف » و « السنن » .
١٣٤	أشهر المصنفات .
١٣٥	التعريف بـ « الموطآت » وأشهر الموطآت .
١٣٦	المستخرجات على السنن .
١٣٧	القسم الثالث من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة .
١٣٧	الأجزاء - التعريف بالجزء
١٣٨	متى يبحث فيه ؟
١٣٨	كتب الترهيب والترهيب - كلمة عنها - أشهرها .
١٣٩	كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - كلمة عنها - أشهرها .
١٤٠	كتب أحاديث الأحكام - كلمة عنها - أشهرها .
١٤١	كتب موضوعات خاصة - كلمة عنها - أشهرها .
١٤٢	كتب الفنون الأخرى - كلمة عنها - أشهرها .
١٤٣	كتب التخريج - كلمة عنها - أشهرها .
١٤٤	كتب الشروح الحديثية - كلمة عنها - أشهرها - التطبيقات .
١٤٧	الفصل الخامس
	الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث
	متناً وسنداً .
١٤٨	المقصود بهذه الطريقة .
١٤٨	النظر في حال المتن .
١٤٩	النظر في حال السند .

صفحة	
١٥١	النظر في حال المتن والسند معاً .
١٥٣	الباب الثاني
	دراسة الأسانيد ، والحكم على الحديث
١٥٥	الفصل الأول
	: ما يحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل
١٥٦	تمهيد في بيان المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث .
١٥٧	انقسام الحديث إلى سند ومتن .
١٥٧	تعريف السند - تعريف المتن .
١٥٨	قيمة الاسناد وأهميته .
١٥٨	ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة .
١٥٩	الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ومعرفة مرتبة الحديث .
١٥٩	شروط قبول الراوي .
١٦٠	يم تثبت العدالة ؟
١٦٠	مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة .
١٦١	كيف يُعرف ضبط الراوي ؟
١٦١	هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه ؟
١٦٢	هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟
١٦٢	اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد .

صفحة	
١٦٣	ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .
١٦٣	مراتب ألفاظ التعديل
١٦٤	حكم هذه المراتب
١٦٥	مراتب ألفاظ الجرح
١٦٦	حكم هذه المراتب
١٦٧	الفصل الثاني
	أنواع الكتب المؤلفة في الرجال
١٦٨	لهة تاريخية عن التصنيف في الرجال
١٦٩	أشهر أنواع المصنفات في الرجال
١٦٩	المصنفات في معرفة الصحابة - كلمة عنها
١٧٠	التعريب بكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »
	التعريف بكتاب « أسد النابة في معرفة الصحابة »
١٧١	التعريف بكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة »
١٧٣	كتب الطبقات - كلمة عنها
	التعريف بكتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد
١٧٤	التعريف بكتاب « تذكرة الحفاظ » للذهبي
١٧٥	كتب رواة الحديث عامة - كلمة عنها
	التعريف بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري
١٧٧	التعريف بكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم

صفحة	
١٧٨	المصنفات في رجال كتب مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
١٧٩	كتاب « السكال في أسماء الرجال » وتهذيباته ومختصراته
١٨٠	مخطط توضيحي لكتاب السكال ومختصراته وتهذيباته
١٨١	كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وبعض مصنفات مؤلفها
	التعريف بكتاب « السكال في أسماء الرجال » للفقسي
	التعريف بتهذيباته ومختصراته
١٩٧	التعريف بكتاب « التذكرة برجال الشريعة » للحسيني
١٩٨	التعريف بكتاب « تسجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »
١٩٩	المصنفات في النفقات خاصة - كلمة عنها - أشهرها
	التعريف بكتاب « النفقات » لابن حبان
٢٠٠	التعريف بكتاب « تاريخ أسماء النفقات ممن ثقل عنهم العلم » لابن شاهين.
	المصنفات في الضعفاء خاصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠١	التعريف بكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »
٢٠٣	التعريف بكتاب « لسان الميزان »
٢٠٥	المصنفات في رجال بلاد مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠٧	الفصل الثالث
	مراحل دراسة الأسانيد
٢٠٨	تمهيد في بيان علم الحاجة لدراسة الأسانيد في بعض الأحاديث
٢٠٨	الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما

صفحة	
٢١٢	الأحاديث التي في كتاب التزم مؤلفه الصحة في أحاديثه
٢١٥	الأحاديث التي نص الأئمة المتمدون على تصحيحها في الكتب المشهورة
٢١٦	الأحاديث التي حكم عليها الأئمة ، وبينوا مراتبها
٢١٧	طريقة دراسة الإسناد
٢١٨	كيفية إخراج الترجمة
٢١٩	مثال لدراسة الإسناد عملياً - حديث من سنن النسائي
٢٢٢	البحث في عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم
٢٢٤	خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم
٢٢٦	البحث عن الشذوذ واللة وصوبته
٢٢٧	الحكم على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده
٢٢٩	استحسان اكفاء الباحث في الإسناد بقوله « صحيح الإسناد »...و.
٢٣٠	مثال آخر لدراسة إسناده ، ليس في الكتب الستة (وهو في سنن الدارقطني)
٢٣١	كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد
٢٣٣	الكتب التي يستعان بها في كشف اللة والشذوذ
٢٣٤	خلاصة المراحل في دراسة الإسناد
٢٣٦	خاتمة
٢٣٧	المصادر والمراجع
٢٤٣	فهرس الموضوعات

من مشهورنا :

● الرسالة المستطرفة ، في بيان مشهور كتب السنة المشرفة « للمحافظ الكتاني
نماز هذه الصلعة بالفهارس العلمية الهامة والمقدمات حتى جاءت ضعف
سبعين « كتب هذه المقدمات وصنع عشرة فهارس لها الدكتور محمد المتصور
الحديث

● فتح المغيث ، بشرح ألفية الحديث « للمحافظ العراقي
اربعة اجزاء في مجلد واحد « وهو غير فتح المغيث للسحاي «

● المرأة المسلمة : للشيخ حسن البنا - حققها وخرج أحاديثها الشيخ محمد
ناصر الدين الألباني ومعه مجموعة رسائل إلى المرأة المسلمة لجماعة من
العلماء الدعاة : محمد سليمان الأسنفر ، الدكتور محمد محمد حسين ،
الدكتور محمد الصاغ ، الشيخ عبد الله س زيد ، محمود والأستاذ منير
محمد العيسوي

تنازل هذه الطبعة الجديدة باحتوائها على أول ترجمة لمحدث الشام الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني



0526484